

جامعة ابن خلدون - تيارت -



كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير



قسم علوم التسيير

جدوى الاستثمارات

وتقييمها في ظل ظروف التأكد

دراسة حالة مشروع توسعة المؤسسة بن هني لإنتاج المشروبات المختلفة غير الغازية

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: إدارة مالية

الأستاذ المشرف:

أ. مسري الجيلالي

إعداد الطالبتين:

- بن الصادق نصيرة

- بن سعدي تيديّة

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا	أستاذ مساعد "أ"	أ. جيلالي خالدية
مشرفا ومقررا	أستاذ مساعد "أ"	أ. مسري الجيلالي
مناقشا	أستاذ مساعد "أ"	أ. ظريف فطيمة

السنة الجامعية: 2019/2018



الشكر

قبل كل شيء، نشكر العلي القدير الذي رزقنا من

العلم مالم نكن نعلم

وأعطانا من القوة والقدرة ما نحتاجه للوصول إلى

إتمام هذا العمل المتواضع

والصلاة والسلام على النبي المصطفى محمد صل الله

عليه وسلم

نتقدم بالشكر والعرفان للوالدين العزيزين على

ما قدماه لنا من عطاء

فاللهم إحفظهما وبارك فيهما

كما نخص بالشكر الجزيل وفائق التقدير الأستاذ

الفاضل والمشرف على هذه المذكرة " مسري

الجيلالي "

الذي لم يبخل علينا بالنصح والتوجيه وكان خير

عمون لنا فله خالص الشكر

ولا ننسى كل من ساهم بالقليل أو الكثير في إتمام

هذا العمل.



إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلي من طالما حلمت أن تبصر
نجاحي

إلى ينبوع العطاء الذي زرع في نفسي الطموح والمثابرة
أمي الحبيبة الغالية حفظها الله وأطال في عمرها
إلى الذي رباني وأراد أن أبلغ المعالي إلى الذي لم يبخل
علي بنصائحه طوال حياتي

أبي الغالي أطال الله في عمره

إلى أختي مامنحتني الدنيا وهم سندي في الوجود إخوتي
إلى كل من أحمل لمن الحب في قلبي وشريكاتي في السراء
وضراء

صديقاتي العزيزات

إلى كل من عرفني من قريب أو بعيد.

نصرة / تيدية



ملخص:

تعتبر دراسة جدوى المشاريع الاستثمارية أداة هامة للتخطيط الإستراتيجي ونقطة أساسية في إتخاذ القرار الإستثماري سواءً بإنشاء المشروع أو رفضه، وهذا لأنها تسمح بتحديد مصادر الأموال اللازمة لإنشائه وتشغيله، وكذا معرفة العوائد المنتظر تحقيقها خلال عمره الافتراضي، وذلك بالإعتماد على مجموعة من المعايير الخاصة بالتقييم، حيث تمثل هذه المعايير من وجهة نظر المشروع تلك المعايير المرتبطة بهدف الربحية الاقتصادية والتجارية، والتي تفترض وجود حالة التأكد التام بالنسبة للمستقبل، وبالتالي ولضمان الحفاظ على الموارد من الضياع ولتنفيذ دور دراسة الجدوى يجب توفر الإعداد العلمي والعملية لها والإحاطة بجميع جوانبها، كل هذا سيسمح بتوفير درجة معينة من اليقين عند إتخاذ القرار.

الكلمات المفتاحية: دراسة جدوى المشاريع الاستثمارية، معايير التقييم، الربحية الاقتصادية، حالة

التأكد التام.

Résumé :

L'étude de la faisabilité des projets d'investissement est l'un des outils de base à faire. Elle a le potentiel de réussir face aux changements futurs, sur la base de différents critères et principes scientifiques et pratiques, en fonction des conditions décisionnelles représentées par : les critères d'évaluation dans les conditions de certitude, d'incertitude et de risque. L'évaluation des projets dépend en grande partie des critères d'évaluation dans des conditions de totale certitude, car ce sont les critères les plus courants. Ils sont utilisés pour faciliter la compréhension, l'application et la confiance dans l'hypothèse de revenus et de coûts du projet à un avenir et a un certain degré de certitude, grâce à laquelle l'efficacité économique est atteinte ainsi qu'à l'accès à une utilisation optimale des ressources, fournissant de ce fait un certain degré de certitude qui aide l'investisseur à prendre une bonne décision d'investissement.

Mots-clés : étude de faisabilité, projets d'investissement, critères d'évaluation, efficacité économique, certitude absolue.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
أ	البسمة.
ب	كلمة الشكر.
ج	إهداء.
د	الملخص.
هـ	فهرس المحتويات.
ط	قائمة الجداول.
ك	قائمة الأشكال.
م	قائمة الملاحق
س	قائمة المختصرات.
1	مقدمة.
8	الفصل الأول: الإطار النظري للمشاريع الاستثمارية ودراسة الجدوى.
9	تمهيد.
10	المبحث الأول: ماهية الاستثمار والمشاريع الاستثمارية.
10	المطلب الأول: ماهية الاستثمار.
17	المطلب الثاني: عموميات حول المشاريع الاستثمارية.
22	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على المشروع الاستثماري.
24	المبحث الثاني: عموميات حول دراسة الجدوى.
24	المطلب الأول: ماهية دراسة الجدوى.
29	المطلب الثاني: الخطوات المتبعة لدراسة الجدوى.
33	المطلب الثالث: الصعوبات التي تواجهها دراسة الجدوى.
34	المبحث الثالث: مراحل دراسة جدوى المشروعات الاستثمارية.
34	المطلب الأول: دراسة الجدوى البيئية والتسويقية للمشروع الاستثماري.
38	المطلب الثاني: دراسة الجدوى الفنية والاجتماعية.

فهرس المحتويات

41	المطلب الثالث: دراسة الجدوى المالية.
46	خلاصة الفصل.
47	الفصل الثاني: نماذج تقييم المشاريع الاستثمارية في ظل ظروف التأكد.
48	تمهيد.
49	المبحث الأول: عموميات حول التقييم وظروف التأكد.
49	المطلب الأول: ماهية التقييم.
51	المطلب الثاني: أسس ومبادئ عملية التقييم ومراحلها.
53	المطلب الثالث: معايير تقييم المشاريع.
61	المبحث الثاني: معايير التقييم غير معدلة بالوقت.
61	المطلب الأول: معيار فترة الاسترداد DR.
65	المطلب الثاني: معيار معدل العائد المحاسبي TRC.
67	المطلب الثالث: معيار العائد السنوي البسيط .
69	المبحث الثالث: معايير التقييم المعدلة بالوقت (مخصومة).
69	المطلب الأول: معيار صافي القيمة الحالية VAN .
72	المطلب الثاني: معيار معدل العائد الداخلي TRI .
74	المطلب الثالث: معيار دليل الربحية IR .
77	خلاصة الفصل.
78	الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة بن هني لإنتاج المشروبات المختلفة.
79	تمهيد.
80	المبحث الأول: بطاقة تعريفية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.
80	المطلب الأول: تقديم عام للوكالة ANSEJ .
84	المطلب الثاني: مراحل إنشاء المنشأة والإعانات والامتيازات الممنوحة لها.
91	المطلب الثالث: مؤسسة بن هني لإنتاج المشروبات المختلفة غير الغازية وغير الكحولية بزعرورة- تيارت-

فهرس المحتويات

93	المبحث الثاني: دراسة الجدوى التفصيلية لمشروع التوسعة.
93	المطلب الأول: دراسة الجدوى البيئية والتسويقية.
95	المطلب الثاني: دراسة الجدوى الفنية والاجتماعية.
99	المطلب الثالث: دراسة الجدوى المالية.
109	المبحث الثالث: تقييم مشروع التوسعة في ظل التأكد التام.
109	المطلب الأول: معايير التقييم غير المعدلة بالوقت (غير المخصصة).
111	المطلب الثاني: معايير التقييم المعدلة بالوقت (مخصصة).
117	المطلب الثالث: نتائج دراسة جدوى مشروع التوسعة والتقرير النهائي.
120	خلاصة الفصل.
121	خاتمة.
128	قائمة المراجع.
136	الملاحق.

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
45	العناصر التي تحتويها قائمة التدفقات النقدية من الأنشطة الرئيسية الثلاثة للمشروع.	01 - 01
89	يمثل الهيكل المالي للتمويل الشئائي.	01 - 03
90	يمثل الهيكل المالي للتمويل الثلاثي.	02 - 03
90	يمثل الهيكل المالي للتمويل الذاتي.	03 - 03
97	إحتياجات المشروع من الآلات والمعدات .	04 - 03
99	العمالة المطلوبة.	05 - 03
100	هيكل التمويل.	06 - 03
101	يمثل تسديد القرض.	07 - 03
102	الميزانية الإفتاحية.	08 - 03
102	يمثل إهلاك الأصول الثابتة.	09 - 03
103	يمثل المصاريف الإعدادية.	10 - 03
104	تكاليف المواد الأولية.	11 - 03
105	أجور العمال.	12 - 03
106	النفقات الكلية المتوقعة.	13 - 03
107	يمثل الإيرادات السنوية المتوقعة.	14 - 03
108	يمثل التدفقات النقدية الصافية.	15 - 03
109	التدفقات النقدية الصافية المتراكمة.	16 - 03
113	يمثل التدفقات النقدية الصافية الداخلة VAR.	17 - 03
114	يمثل التدفقات النقدية الخارجة VAD.	18 - 03
115	يمثل حساب معدل العائد الداخلي.	19 - 03
118	يمثل تقييم المشروع المقترح.	20 - 03

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
22	أنواع المشاريع الاستثمارية.	01-01
32	الخطوات المتبعة لدراسة جدوى المشروعات الاستثمارية.	02-01
83	الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع- تيارت-	01-03
87	مراحل إنشاء منشأة مصغرة حسب ANSEJ.	02-03
96	رسم تخطيطي يوضح موقع المشروع المراد التوسع فيه.	03-03
97	رسم تخطيطي يوضح طريقة الإنتاج.	04-03

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	صفحة
01	بطاقة تعريفية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع تيارت	137
02	صيغ التمويل	138
03	مسار إنشاء مؤسسة	139
04	مرحلة توسيع قدرات الإنتاجية	140
05	الفاتورة رقم 2014/18	141
06	الفاتورة رقم 2015/03	142
07	مكونات إنتاج ألف لتر من منتج عصير البرتقال	143
08	فاتورة رقم 2016/03	144
09	العلامة التجارية للمنتج	145

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات

بالعربية	بالفرنسية	الرموز
فترة الاسترداد	Le Délai de Récupération	DR
معدل العائد المحاسبي	Le Taux de Rendement Comptable	TRC
صافي القيمة الحالية	La Valeur Actuelle Nette	VAN
معدل العائد الداخلي	Taux de Rentabilité Interne	TRI
دليل الربحية	L'Indice de Rentabilité	IR
الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	L'Agence Nationale de Soutien d'Emploi des Jeunes	ANSEJ

حقیقت

يتميز الاقتصاد العالمي اليوم بمجموعة من السمات الأساسية، مثل التغير المستمر والسريع في التكنولوجيا وأساليب الإنتاج، بالإضافة إلى التطور المتواصل في نظم المعلومات والاتصالات خاصة مع تحرير التجارة العالمية، الأمر الذي أدى إلى تحول كبير ومتزايد في رغبات وميول الأفراد إلى سلع ومنتجات جديدة، وفي ظل هذا التطور إشتد التنافس بين المؤسسات على توفير وتقديم أفضل المنتجات، عن طريق السعي إلى إيجاد منتجات وخدمات جديدة ومتميزة.

ومن هنا أصبح من اللازم على المؤسسات أن تغير من إستراتيجيتها لتحقيق أهدافها في الإستمرار، النمو وإشباع رغبات الزبائن، وهذا لا يتم تحقيقه إلا عن طريق إتباع سبل جديدة في التسيير والإدارة تكون مبنية على عمليات إختيار المشروعات الناجحة، إذ تعد المشاريع الاستثمارية من أهم الأدوات التي تساهم في التنمية الاقتصادية من خلال تحسين مستوى معيشة الأفراد وتحسين الدخل، حيث أن التطور الذي وصلت إليه الدول المتقدمة كان الدافع الأساسي للدول النامية بإدراك أهمية المشاريع الاستثمارية واستغلال الموارد بطريقة اقتصادية عن طريق دراسة الظروف المحيطة بالمشروع قبل اتخاذ القرار، ويعود فشل المشاريع الاستثمارية إلى عدم اعتماد تلك المشاريع على الدراسة والتحليل من أجل الوصول إلى قرار استثماري سليم، لأن قيام هذه المشروعات الفاشلة يعني المزيد من إهدار الموارد هي في أمس الحاجة إليها، ومن هنا يأتي دور دراسة الجدوى كمرحلة أساسية لقبول المشروع الاستثماري أو رفضه، ولكي تؤدي دراسة الجدوى إلى نتائج جيدة لا بد أن تكون مبنية على أسس صحيحة وسليمة، كما يجب أن تتناول جميع جوانب المشروع.

لذلك من الضروري الإهتمام بموضوع دراسة جدوى المشروعات على إختلاف مراحل نموها ونظمها الاقتصادية والاجتماعية، سواء كانت لمشاريع جديدة أو قائمة يراد التوسع فيها، ومن الواضح أن الإلمام بتفاصيل مختلف الدراسات التي تجري على أي فكرة استثمارية لمعرفة مدى صلاحيتها، والإلمام بمشاكل حساب مختلف معايير التقييم التي يتم على أساسها إتخاذ القرار، تعتبر من الأمور الهامة بالنسبة للمكلفين. بمتابعة وتقييم المشاريع الاستثمارية.

وقد إحتل موضوع تقييم المشروعات فرعاً هاماً من فروع دراسات الاقتصادية منذ الستينات من القرن الماضي، حيث إستهدف تقييم المشاريع في صورته التقليدية تعظيم العائد الاقتصادي المحقق من المشروع، وكان الهدف الرئيسي لتقييم المشاريع هو تخصيص الموارد للمشاريع التي تحقق أعلى عائد.

حيث أن تقييم أي مشروع استثماري يستند إلى تقييم العائد المالي المتوقع لهذا المشروع خلال مدة استغلاله، وهذا التقييم مبني على مجموعة من الأساليب الخاصة، التي تستخدم وبشكل واسع في التطبيق

العلمي حتى الآن، والتي تعتبر طرق كلاسيكية تقوم على افتراض أنها معروفة في المستقبل وتتميز بدرجة كبيرة من التأكد، والتي تسمح بأن تكون معلومات النتائج كاملة ومحددة بدقة، حيث تنقسم معايير التقييم في ظروف التأكد التام إلى قسمين أحدهما يتجاهل القيمة الزمنية للنقود، والذي يفترض أن قيمة النقود لا تتغير عبر الزمن، والآخر يأخذ بعين الاعتبار القيمة الزمنية للنقود ويعطي دورا مهما لقيمة النقود من خلال معدل الخصم، ومن هنا تبرز أهمية دراسة جدوى المشاريع وإختيار أنسب المعايير لاتخاذ قرار تنفيذ أو رفض المشروع، ولهذا على الدول النامية الاسترشاد والاهتمام بدراسة الجدوى بطريقة علمية واستخدام المناهج الحديثة في ذلك لتجنب الوقوع في مشاريع استثمارية فاشلة تسبب في إهدار مجموعة من الموارد المادية، المالية والبشرية.

1- إشكالية البحث: تأسيسا على ما سبق، وللتعرف أكثر على الجوانب المختلفة بدراسة جدوى المشاريع الاستثمارية وتقييمها في المستقبل الأكيد يطرح التساؤل التالي:

ماهي أبرز الطرق والأساليب المتبعة في تقييم المشاريع في ظل ظروف التأكد؟

حيث يمكن أن يضيفي هذا التساؤل إلى عدة أسئلة فرعية تتمثل في:

● ما المقصود بالاستثمار؟ وماذا نعني بالمشاريع الاستثمارية؟ وماذا نقصد بدراسة جدوى المشاريع الاستثمارية؟

● ما معنى عملية التقييم؟ وما المقصود بظروف التأكد التام؟ وماهي أهم المعايير المستخدمة في ظل هذه الظروف؟

● كيف يتم دراسة وتقييم مشروع التوسعة المدعم من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب؟

2- فرضيات البحث: للإجابة على التساؤلات السابقة تم طرح مجموعة الفرضيات، والتي تعتبر أجوبة مؤقتة إلى غاية إختبار مدى صحتها تتمثل في:

● دراسة الجدوى عبارة عن سلسلة مترابطة من الدراسات المتكاملة فيما بينها، والتي تعتمد على مجموعة من المعايير والأسس العلمية للوصول إلى القرار الاستثماري الرشيد.

● لا تختلف المعايير التي يعتمد عليها في تقييم الربحية التجارية للمشروع الاستثماري مهما كانت الظروف؛

● تعتبر عملية التقييم المالي أساس قبول أو رفض التوسع في المشروع الاستثماري.

3- أسباب اختيار الموضوع: من أهم أسباب اختيارنا لهذا الموضوع ما يلي:

أ. أسباب موضوعية: تتمثل في:

- زيادة الاهتمام بالمشاريع الاستثمارية في الآونة الأخيرة؛
- التعرف على طرق تقييم المشروعات والدراسات التي يتم تناولها والتي تساعد المستثمرين على تفادي مخاطر الوقوع في مشاريع فاشلة وغير مربحة؛
- المشاريع المقدمة في إطار دعم الدولة ضمن وكالات دعم تشغيل الشباب أغلبها يتم إنشاؤها دون دراسات جدوى.

ب. أسباب ذاتية: تتمثل فيما يلي:

- تم إختيار الموضوع بحكم التخصص المدروس (إدارة مالية)، والرغبة في التعمق أكثر في هذا المجال؛
- الميل الشخصي للموضوعات المتعلقة بالاستثمارات؛
- القيمة العلمية والعملية التي يحظى بها موضوع دراسة جدوى المشاريع الاستثمارية.

4- أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في العناصر التالية:

- إجراء تحليل لمراحل تقييم المشاريع الاستثمارية في الحالات المختلفة وخاصة حالة التأكد التام؛
- محاولة إثراء الدراسات التطبيقية في هذا المجال، والمساهمة في تحسين منهجية اعداد وتقييم جدوى المشاريع الاستثمارية تكون مبنية على أسس أكثر فعالية وموضوعية؛
- إبراز أهمية اعداد دراسة الجدوى وتوضيح منافعها كدليل لاتخاذ القرار الاستثماري السليم.

5- أهداف البحث: تهدف هذه الدراسة كغيرها من الدراسات للوصول إلى مجموعة من الأهداف والتي يمكن إبرازها في النقاط التالية:

- التذكير بأهمية الاستثمار والمشاريع الاستثمارية ودورها في النشاط الاقتصادي؛
- التعرف على أهمية ومراحل عملية التقييم؛
- توضيح الإطار النظري والتطبيقي لعملية دراسة جدوى المشاريع ومعرفة الأساليب والطرق المستخدمة في التقييم.

6- منهج الدراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة وإثبات صحة أو نفي الفرضيات يتم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي المناسب لعرض المفاهيم والمعلومات الخاصة بمجال البحث، مع الاعتماد على المنهج التحليلي في تفسير العلاقات واستخلاص النتائج منها وهذا في الجانب النظري، أما في الجانب التطبيقي فسوف يتم الاعتماد على منهج دراسة حالة.

7- حدود الدراسة: بغرض معالجة الإشكالية التي سعيينا للإجابة عليها من خلال هذه الدراسة، قمنا بوضع حدود زمنية ومكانية لإنجازها:

أ. **الحدود الزمنية:** بما أن دراسة الجدوى هي دراسة مبدئية لواقع مستقبلي، وبما أن المشروع يراد التوسع فيه وهو قيد الدراسة فسندرسه في حدود المدة التي يستغرقها لتسديد القرض الممنوح من طرف الوكالة.

ب. **الحدود المكانية:** اقتصرنا هذه الدراسة على مشروع قائم لإنتاج المشروبات الغير غازية وغير الكحولية بولاية تيارت.

8- أدوات الدراسة: بالنسبة للأدوات المستخدمة في البحث ومصادر البيانات تتلخص في:

- تم الاعتماد في الجانب النظري على المسح المكتبي بتناول المراجع باللغة العربية والأجنبية من كتب، ورسائل ماجستير وأطروحات دكتوراه ودراسات سابقة لعدة باحثين؛
- مقابلات شخصية من خلال التنقل للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لمعرفة المشاريع المدعمة من طرفها؛

- الوثائق والمنشورات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب؛

- زيارات ميدانية تتعلق بالدراسة التطبيقية لمشروع التوسعة (مؤسسة بن هني لإنتاج المشروبات الغير غازية والغير كحولية-تيارت-)، وإجراء مقابلات شخصية مع صاحبة المشروع.

9- الدراسات السابقة: جاء هذا البحث تكملة للبحوث السابقة والتي نذكرها فيما يلي:

- دراسة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير بجامعة الجزائر لسنة 2006، المقدمة من طرف "بن حسان حكيم" تحت عنوان "دراسة الجدوى ومعايير تقييم المشاريع الاستثمارية دراسة حالة مؤسسة لصناعة الفرينة والسميد"، وكانت الإشكالية المطروحة على النحو التالي: ماهي الدراسات السابقة لمشروع استثماري؟ وما هي المعايير المستعملة في تقييمه تجاريا وقوميا؟.

هدفت الدراسة إلى تزويد المستثمر بآليات الدراسة ومستلزماتها خاصة في القطاع الفلاحي وأن الاستثمار فيه يحقق ربحية اقتصادية واجتماعية مع مخاطر ضئيلة بحكم أن المادة المنتجة عليها طلب واسع في الأسواق المستهدفة.

- دراسة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية بجامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان بالجزائر لسنة 2010، مقدمة من طرف "بن مسعود نصر الدين" تحت عنوان "دراسة وتقييم المشاريع الاستثمارية دراسة حالة شركة الاسمنت ببني صاف"، وكانت الإشكالية المطروحة على النحو التالي: كيف يتم دراسة وتقييم المشاريع الاستثمارية في ظل محدودية الموارد المالية وكثرة المشاريع المقترحة؟.

حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المشاريع الاستثمارية وعرض أهم الدراسات المتعلقة بالمشروع، وتحديد الخطوات والمراحل التي يتم على أساسها اتخاذ القرار الاستثماري المناسب، وتناولت أهم الطرق الممكنة الاعتماد عليها في عملية تقييم المشاريع المقترحة، حيث توصلت هذه الدراسة إلى أن المشاريع الاستثمارية تحتاج إلى موارد مالية ضخمة، لذا عدم القيام بدراستها قد يعرض أصحابها إلى خسائر ضخمة، وضرورة دراسة تفصيلية دقيقة لكل الجوانب المتعلقة بالمشروع.

● دراسة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير بجامعة تبسة بالجزائر لسنة 2013، مقدمة من طرف "مهري عبد المالك" تحت عنوان "دراسة الجدوى المالية للمشروعات الاستثمارية ومساهمتها في إتخاذ القرار الاستثماري دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب"، وكانت الاشكالية المطروحة على النحو التالي: إلى أي مدى تساهم دراسة الجدوى المالية في إتخاذ القرار الاستثماري؟.

وكان الهدف من هذه الدراسة معرفة مدى مساهمة دراسة الجدوى المالية في إتخاذ القرار الاستثماري بشأن تنفيذ المشروعات، وذلك من خلال تقييمها مالياً لإثبات فعالية ربحيتها التجارية في تحقيق أهداف الملاك المبنية على مدى كفاءة عملية التقييم المالي، واستخلصت هذه الدراسة أنه دراسة الجدوى المالية لازمة ومطلوبة للحكم على جدوى المشروع، فلا معنى ولا قيمة لدراسات الجدوى السابقة دون إستكمال دراسة الجدوى المالية.

● ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة وإستكمالاً لهذه الدراسات وانطلاقاً من أهمية تقييم المشاريع الاستثمارية، فإننا سنقوم في هذا البحث بدراسة حالات التأكد التام والتأثير الذي يمكن أن تمارسه على عمليات التقييم لاتخاذ القرار النهائي، وأهم الأساليب المستعملة في مثل هذه الظروف، والتي تتميز بالسهولة والبساطة في التقييم، بالإضافة إلى أنه هناك إختلاف في المشروع محل الدراسة الذي يتمثل في التوسع في مشروع قائم يخدم منتجات للمستهلكين، على عكس الدراسات السابقة التي قامت بتقييم مشاريع جديدة.

10- صعوبات الدراسة: من أهم الصعوبات التي واجهتنا أثناء قيامنا بهذه الدراسة هي:

- عدم توفر المراجع الضرورية المتعلقة ببعض الفصول والمباحث؛
- صعوبة إيجاد مؤسسة للقيام بالدراسة التطبيقية؛
- صعوبة الحصول على المعلومات والبيانات الدقيقة اللازمة عن المشروع مما صعب لنا عملية الدراسة التطبيقية.

11- هيكل البحث: للإجابة على الاشكالية المطروحة والإمام بكل جوانب الموضوع تم إتباع منهجية تعتمد على تقسيم موضوع الدراسة إلى فصلين نظريين وفصل تطبيقي:

● **الفصل الأول:** تطرقنا فيه إلى عموميات حول الاستثمار والمشاريع الاستثمارية وأنواعها، ثم تطرقنا إلى موضوع دراسة الجدوى (مفهومها، أهميتها، مجالاتها، أهدافها، خطواتها والصعوبات التي تواجهها)، ثم أوضحنا مختلف مراحل دراسات الجدوى المتعلقة بالمشاريع المراد إقامتها أو التوسع فيها.

● **الفصل الثاني:** حاولنا من خلاله الإمام بالمفاهيم الأساسية التي تتعلق بعملية التقييم وأهم مراحلها، ثم أوضحنا معايير التقييم في ظل ظروف التأكد التام ومنها من تهتم بالقيمة الزمنية للنقود وأخرى لا تهتم بالقيمة الزمنية للنقود، والتي تعتبر وبشكل كبير أنها معروفة في المستقبل، مع تناول معايير التقييم في حالة عدم التأكد لأن المستثمر تواجهه أحداث غير متوقعة، ومعايير التقييم في ظل المخاطرة.

● **الفصل الثالث:** فهو عبارة عن دراسة حالة لأحد المشاريع المدعمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية تيارت، حيث تم تقديم عام لهذه الوكالة ومن ثم إعطاء نظرة حول مشروع إنتاج المشروبات غير الغازية وغير الكحولية، وتم إيضاح الدراسة التفصيلية لمشروع التوسعة مع تطبيق طرق التقييم في ظل التأكد التام.

الفصل الأول:

الإطار النظري للمشاريع الاستثمارية ودراسة الجدوى

المبحث الأول: ماهية الاستثمار والمشاريع الاستثمارية.

المطلب الأول: ماهية الاستثمار.

المطلب الثاني: عموميات حول المشاريع الاستثمارية.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على المشروع الاستثماري.

المبحث الثاني: عموميات حول دراسة الجدوى.

المطلب الأول: ماهية دراسة الجدوى.

المطلب الثاني: الخطوات المتبعة لدراسة الجدوى.

المطلب الثالث: الصعوبات التي تواجهها دراسة الجدوى.

المبحث الثالث: مراحل دراسة جدوى المشروعات الاستثمارية.

المطلب الأول: دراسة الجدوى البيئية والتسويقية للمشروع الاستثماري.

المطلب الثاني: دراسة الجدوى الفنية والاجتماعية.

المطلب الثالث: دراسة الجدوى المالية.

تمهيد:

تحتل عملية الاستثمار بإهتمام كبير باعتباره أداة فعالة لإنشاء ومضاعفة الثروة لكل من الاقتصاد الوطني والمؤسسات الاقتصادية كما هو المحرك الأساسي لعملية النمو والتطور الاقتصادي لتنوع مجالاته وقطاعاته من شأنه تحقيق الرفاهية للفرد والمجتمع ورفع المستوى المعيشي لهم

كما تعد المشاريع الاستثمارية الإطار الحقيقي للإستثمار الذي يحقق منافع في المشاريع العامة وأرباح في المشاريع الخاصة بعد تمويلها وإنشائها وذلك بالتركيز على عوامل مختلفة وذو أهمية كبيرة تجنب المستثمر من الدخول في مشاريع غير مربحة بعد القيام بما يسمى بدراسة جدوى المشاريع، كونها دراسة ضرورة وحتمية لا بد القيام بها قبل الإنطلاق من تحويل المشروع من مجرد فكرة الى حقيقة ملموسة باعتبارها وسيلة لتقييم المشاريع الاستثمارية وفقا لمعايير اقتصادية ومالية مرورا بمراحل متابعة ومتكاملة مع دراسة كل جوانبها البيئية، التسويقية، الفنية، الإجتماعية والمالية ولتحقيق الكفاءات الاقتصادية للوصول للاستخدام الأمثل للموارد كما تمكن المستثمر من اتخاذ قرار استثمار رشيد إما قبول المشروع وتنفيذه أو رفضه.

ومن هذا المنظور سنتناول ثلاثة مباحث سنستعرضها بإيجاز كما يلي:

- **المبحث الأول:** ماهية الاستثمار والمشاريع الاستثمارية مع ذكر أهم المحاور الأساسية لهما.
- **المبحث الثاني:** مفهوم دراسة الجدوى مع بيان أهميتها، أهدافها وخطواتها.
- **المبحث الثالث:** مراحل دراسة جدوى المشروعات الاستثمارية (البيئية، التسويقية، الفنية، الإجتماعية والمالية).

المبحث الأول: ماهية الاستثمار والمشاريع الاستثمارية.

يعد الاستثمار العصب الرئيسي للتنمية الاقتصادية بما يحققه من زيادة في ثروة المجتمع وفي طاقته الإنتاجية واستغلال موارده، فيعتبر الاستثمار من القضايا الجوهرية التي يسعى المسؤولون عن المؤسسات الاقتصادية الاهتمام بها ودراستها لأنه يشكل الوسيلة الأساسية للتأثير على تطور المؤسسة وتنميتها، بالإضافة إلى الأهمية التي يتسم بها الاستثمار مما جعل الحكومات تصدر القوانين والتشريعات وتتخذ الإجراءات المحفزة للاستثمار وتدفع المستثمرين للاهتمام بزيادة تحسين إنتاجية رأس المال وفعالية استخدامه، بحيث يعتبر موضوع الاستثمار أحد الفروع الإدارية والاقتصادية الحديثة والتي لا غنى عنها لأي مشروع استثماري سواء أكان هذا المشروع قائماً بالفعل أم مجرد فكرة مطروحة، كما تعتبر المشاريع الاستثمارية العمود الفقري لأي تطور اقتصادي وأساس النمو الاقتصادي، لهذا فإن اختبار نجاعة أي مشروع اقتصادي يتطلب دراسة العوامل المؤثرة فيه، هذه الدراسة تتجلى أهميتها في تجنب المستثمر من الوقوع في المخاطر.

المطلب الأول: ماهية الاستثمار.

يعتبر الاستثمار جوهر عملية التنمية الاقتصادية وأداة فعالة للنهوض بالاقتصاد الوطني كما أنه من أهم العمليات الاقتصادية التي تتخذها المؤسسة لكونه يتعلق بنشاطها مستقبلاً، وبشكل عام يعتبر الاستثمار التخلي عن فوائض نقدية حاضرة للحصول على عوائد مستقبلية معقولة تتناسب مع عنصر المخاطرة.

أولاً: مفهوم الاستثمار وأهميته .

نتيجة تعدد المدارس الاقتصادية والتوجهات النظرية والعلمية انجر عنها تعدد المفاهيم الخاصة بالاستثمار، من هنا وجب تحديد مفهومه وإبراز أهميته.

1- مفهوم الاستثمار: إن إعطاء مفهوم محدد للاستثمار يتوقف على الزاوية التي ننظر من خلالها له

حيث يمكن تعريف الاستثمار من خلال التعاريف والمفاهيم التالية:

أ. **تعريف 1:** هو إحلال قيمة مالية أكيدة ومتاحة حاضراً مقابل توقع الحصول على مداخيل مالية مستقبلاً، أو بمعنى آخر تفضيل الاستهلاك المستقبلي على الاستهلاك الحاضر الذي يتم التخلي عنه.¹

ب. **تعريف 2:** للاستثمار عدة مفاهيم منها ما هو محاسبي ومنها ما هو اقتصادي وآخر مالي:

• **المفهوم المحاسبي:** الاستثمار هو الحيازة التي تتم من طرف المؤسسة والتي تسجل ضمن أصولها وتضم سلع معمرة قد تكون قيم مادية، قيم مالية، قيم معنوية.²

• **المفهوم الاقتصادي:** الاستثمار هو عبارة عن تخصيص موارد آنية ومتاحة بغية تحقيق في المستقبل إيرادات موزعة على فترات أو سنوات عمر المشروع ، وقد تكون هذه الموارد ذاتية في شكل مدخرات أو قد تكون موارد خارجية عن المشروع في شكل قروض إما عن طريق البنوك والمؤسسات المالية أو قروض السندات.³

• **المفهوم المالي:** حسب هذا المفهوم فإن الاستثمار يشمل كل نفقة بإمكانها تحقيق عوائد أو يؤدي إلى تقليص في النفقات كأن يتم إنشاء تجهيزات تؤدي إلى رفع حجم الإنتاج أو تؤدي إلى تقليص في نفقات اليد العاملة.⁴

ج. **تعريف 3:** يعرف الاستثمار على أنه التعامل بالأموال للحصول على الأرباح وذلك بالتخلي عنها في لحظة زمنية معينة ولفترة زمنية معينة بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوض عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة وتعوض عن كامل المخاطرة الموافقة للمستقبل.⁵

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن الاستثمار هو تخصيص وتشغيل موارد آنية متاحة بغرض تحقيق فوائد مستقبلية مع تقليل المخاطر الاستثمارية إلى أدنى حد ممكن، أي التخلي عن استهلاك أكيد للحصول على استهلاك مستقبلي غير أكيد.

2- أهمية الاستثمار: يعتبر موضوع الاستثمار من بين العديد من المواضيع الاقتصادية التي حظي باهتمام كبير من قبل العديد من الاقتصاديين والسياسيين والمفكرين نظراً لما له من اثر فعال وعلاقة وثيقة في زيادة الدخل القومي، وفي تحقيق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي تكمن أهمية الاستثمار فيما يلي:

¹ Gvedj Norbert, finance d'entreprise, les règles du jeu, les éditions d'organisations, France, S.E, 1997, p273.

² جمال الدين محمد برفوق وآخرون، إدارة الاستثمار، دار مكتبة حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2016، ص16-18.

³ معراج هواري وآخرون، القرار الاستثماري في ظل عدم التأكد والأزمة المالية، دار كنوز المعرفة، عمان، الأردن، ط1، 2013، ص41.

⁴ حسين بلعجوز، الجودي صاطوري، تقييم واختيار المشاريع الاستثمارية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ب ط، 2013، ص06.

⁵ سيد سالم عرفة، إدارة المخاطر الاستثمارية، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2009، ص15.

- تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال مضاعفة الاستثمار وبالتالي مضاعفة الدخل والإنتاج؛
- سهولة انتقال رؤوس الأموال نظرا لإصدار بعض الدول لقوانين وتشريعات مشجعة للاستثمار بين الدول؛
- العمل على زيادة وتحسين رأس المال واستخدامه وتوزيعه من خلال الاهتمام بدراسة جدوى المشاريع الاستثمارية؛
- زيادة التراكمات الرأسمالية أدى إلى تحقيق تقدم اقتصادي واجتماعي وتقني؛
- خلق فرص عمل وبالتالي التقليل من البطالة؛
- دعم الميزان التجاري وميزان المدفوعات للدولة.¹

ثانياً: أهداف وسمات الاستثمار.

تقوم المؤسسة بعملية الاستثمار بهدف تحسين أوضاعها المالية والاقتصادية، فالاستثمار هو المحرك الوحيد والرئيسي للنمو فهو ذو بعد في المستقبل وله منفعة شبه دائمة، لذلك نجد أن الدول تسعى لجذب وتطوير الاستثمارات.

1- أهداف الاستثمار: تختلف أهداف الاستثمار باختلاف الجهة التي تقوم بعملية الاستثمار فقد يكون الهدف من عملية الاستثمار هو تحقيق النفع العام كما هي في المشاريع العامة التي تقوم بها الدولة وقد يكون الهدف هو تحقيق الربح كما هو الحال في المشاريع الخاصة وتتلخص أهداف المستثمرين من الاستثمار فيما يلي:

أ. الأهداف الاقتصادية: وتمثل فيما يلي:

- زيادة الإنتاج السلعي والخدماتي الممكن تسويقه بفعالية وبالتالي تحقيق دخول مناسبة لعوامل الإنتاج فضلا عن زيادة الدخل الوطني؛
- زيادة قدرة الإنتاج الوطني على تشغيل عامل الإنتاج وإيجاد فرص التوظيف ورأس المال والأرض والإدارة للقضاء على البطالة؛

¹ كاظم حاسم العيساوي، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ب ط، 2005، ص 17.

• تعظيم الربح كونه الهدف الذي يسعى المشروع لتحقيقه كعائد على رأس المال المستثمر لزيادة نموه وتطوره؛

• زيادة قدرة الإنتاج الوطني على إتاحة المزيد من السلع والخدمات وعرضها بالسوق المحلي لإشباع حاجة المواطنين والحد من الواردات والقدرة على التصدير وكذا تحسين ميزان المدفوعات؛

• توفير ما تحتاجه الصناعات وأوجه النشاط الاقتصادي المحلية من مستلزمات الإنتاج والمعدات والآلات الخاصة بها.

ب. الأهداف التكنولوجية: وتمثل فيما يلي:

• تطوير التكنولوجيا وأساليب الإنتاج المحلية التي تم استيرادها من الخارج لتصبح مناسبة للظروف المحلية لتصبح قادرة على الوفاء باحتياجات الدولة والأفراد؛

• المساعدة في إحداث التقدم التكنولوجي السائد بتقديم النموذج الأمثل الذي يتم الأخذ والاقتداء به من جانب المشروعات المماثلة والمنافسة؛

• اختيار الأنماط والأساليب التكنولوجية الجديدة المناسبة لاحتياجات النمو والتنمية بالدولة.

ج. الأهداف الاجتماعية: تلخص فيما يلي:

• تطوير هيكل القيم ونمط العادات والتقاليد بالشكل الذي يتوافق مع احتياجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية؛

• تحقيق التنمية الاجتماعية المتوازنة بين مختلف مناطق الدولة عن طريق استخدام المشروع الاستثماري كأداة للإسراع بتنمية وتطوير بعض مناطق الدولة؛

• القضاء على كافة أشكال البطالة وما تفرزه من فساد اجتماعي وأمراض اجتماعية؛

• تحقيق العدالة في توزيع الثروة ونواتجها على أصحاب عوامل الإنتاج؛

• إرساء روح التعاون والعمل كفريق متكامل وبعث علاقات متطورة بين العاملين في المشروع الاستثماري.

د. الأهداف السياسية: تتمثل فيما يلي:

• تعزيز القدرات التفاوضية للدولة مع الدول الأخرى والمنظمات؛

- إيجاد قاعدة اقتصادية تعمل على تعميق وتعزيز الاستقلال الوطني.مضمونه الاقتصادي؛
- زيادة القدرة الأمنية وأداء النظام السياسي بشكل قوي من خلال توفير أساس اقتصادي قوي يرفع من مكانة الدولة سياسيا في المجتمع الدولي؛
- تغيير نمط وسلوكيات الأفراد وانتظامهم في كيانات ومنظمات ومشروعات تجعل منهم قوة فاعلة في المجتمع تؤكد أمن الوطن.¹

2- سمات الاستثمار: تشترك الاستثمارات في مجموعة من السمات منها:

أ. تكلفة الاستثمار الأولية:

تمثل تكلفة الاستثمار الأولية الأموال المستثمرة خلال فترة أو عدة فترات حسب طبيعة ومدة حياة الاستثمار، وتمثل نفقات حيازة أو إنشاء الاستثمار، بالإضافة للنفقات الملحقمة المتمثلة في مصاريف الدراسات السابقة للاستثمار وإجراء التجارب.

ب. الإيرادات الصافية:

نتظر من الاستثمار تحقيق فائض إيرادات عن النفقات المرتبطة كما أن تمويل الاستثمار يعتبر مشكل مستقل عن استعمال الأصل، ونفهم من هذا أن التدفقات النقدية تمثل الفرق بين المقبوضات والمدفوعات الحادثة عند استغلال الاستثمار، بغض النظر عن تسديد رأس المال والمصاريف المالية.

ج. مدة حياة الاستثمار:

من الضروري تقييم مردودية المشروع تبعا لمدة حياته الاقتصادية، ويتطلب الأمر هنا الأخذ بعين الاعتبار مجموع الفترات التي سوف يولد المشروع فيها مردودية حقيقية، وفي أغلب الأحيان بعيدا عن الحقيقة التقنية فإذا كان أفق التنبؤ بعيدا جدا كما هو الحال بالنسبة للاستثمارات الثقيلة، فإننا نتجه نحو تحديد تقديرات للتدفقات المالية خلال فترة أقل (عشر سنوات مثلا حسب طبيعة الاستثمار)، كما نقدر قيمة متبقية للاستثمار في نهاية المدة.

¹ منصورى الزين، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2013، صص: 43-44.

د. القيمة المتبقية للاستثمار:

عند نهاية الاستعمال تحتفظ بعض الأصول الثابتة بقيمة نهائية، ويتعلق الأمر هنا بالأراضي وكذلك الوسائل والمعدات والتي يمكن بيعها بقيمة متدنية، إذ يجب أخذها بعين الاعتبار كتدفق غيبي في السنة الأخيرة من مدة حياة الاستثمار.¹

ثالثاً: أنواع الاستثمار.

يصنف الاستثمار وفقاً للعديد من المعايير والزوايا، تختلف باختلاف النظرة إليه والغرض منه، ومنه يمكن تقسيم أو تصنيف الاستثمار إلى:

1- من حيث الطبيعة: يصنف إلى:

أ. الاستثمارات المادية: وهي التي تأخذ الطابع المادي، وتقوم بها المؤسسة من خلال تكثيف ذمتها المالية والمتمثلة في القروض طويلة الأجل والودائع في المراكز المصرفية.

ب. الاستثمارات المعنوية: وهي تلك الاستثمارات غير الملموسة والتي تتمثل في العلامات التجارية وبراءة الاختراع، إضافة إلى البحوث العلمية والحملات الإشهارية وغيرها.

2- من حيث المدة الزمنية: يصنف إلى:

أ. استثمارات قصيرة الأجل: تقل مدة إنجازها عن سنتين ونتائجها في نهاية الدورة لتعلقها بالدورة الاستغلالية.

ب. استثمارات متوسطة الأجل: تقل مدة إنجازها عن خمسة سنوات وتزيد عن السنتين تكمل الأهداف الإستراتيجية التي تحددها المؤسسة.

ج. استثمارات طويلة الأجل: تفوق مدة إنجازها خمسة سنوات حيث تؤثر على المؤسسة بصفة خاصة وعلى الأفراد بصفة عامة وتتطلب رؤوس أموال ضخمة.

3- من حيث الأهمية والغرض: يصنف إلى:

أ. استثمارات التجديد: هدفها الحفاظ على القدرة التنافسية للمؤسسة وذلك باستبدال وسائل الإنتاج القديمة بأخرى جديدة وبالتالي مسايرة التقدم التكنولوجي لتحسين النوعية وزيادة الأرباح.

ب. استثمارات النمو: هدفها تحسين الطاقة الإنتاجية وتوزيعها وذلك بابتكار المنتجات جديدة وتوزيعها من أجل توسيع مكانتها في السوق.

¹ جمال الدين محمد برفوق وآخرون، إدارة الاستثمار، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 23-24.

- ج. الاستثمارات المنتجة وغير المنتجة: تنقسم على أساس معيار تكلفتها حيث تكون منتجة إذا كانت الزيادة في إنتاج المؤسسة مع تحسين النوعية وبأقل التكاليف والعكس صحيح.
- د. الاستثمارات الإجبارية: تكون إما اقتصادية لتلبية حاجات الفرد من سلع وخدمات أو اجتماعية تهدف من خلالها الدولة إلى توفير المرافق العمومية للفرد.
- هـ. الاستثمارات التعويضية: هدفها الحفاظ على رأس المال وتعويض ما أستهلك منه من أموال وإهتلاكات والصافي منها لرفع رأس مال المؤسسة باستثمارات جديدة.
- و. استثمارات الرفاهية: تقوم بتحسين القدرة الشرائية للمؤسسة وإعطائها صورة جيدة لدى المتعاملين معها والمستهلكين لمنتجاتها.¹

4- من حيث الموطن: يصنف إلى:

- أ. الاستثمارات الدولية: تشمل كل الاستثمارات التي تقوم على رؤوس الأموال المحولة من دولة المستثمر إلى الدولة المضيفة للاستثمار، وهي أيضا جميع الفرص المتاحة للاستثمار في الأسواق الأجنبية من قبل الأفراد والمؤسسات المالية.
- ب. الاستثمارات الوطنية: تكون جنسية المستثمرين وطنية أو محلية سواء أفراد أو مؤسسات وتحصل هذه الأخيرة على امتيازات وتسهيلات قد لا يحصل عليها المستثمر الأجنبي.²
- رابعا: دوافع الاستثمار.

تتحكم في الاستثمار عدة عوامل تدفع الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين إلى توظيف أموالهم، فقرارات الاستثمار يتم اتخاذها من قبل الأعوان الاقتصاديين على اختلاف أحجامهم وتباين أهدافهم وغاياتهم، حيث يتطلع متخذ القرار الاستثماري من ورائه إلى تحقيق أهدافه التي سطرت من أجل ذلك.

- 1- بالنسبة للأشخاص الطبيعيين: فإن دافعهم هو الرغبة في إشباع حاجاتهم الخاصة .
- 2- بالنسبة للمؤسسات والشركات الاقتصادية: فدافعهم الزيادة في الأرباح مما يضمن الاستجابة لرغبات عملائها بتطوير إيراداتها الإنتاجية والتحسين الكمي والنوعي للإنتاج ورفع قدراتها التنافسية في الساحة الوطنية أو الدولية.
- 3- بالنسبة للدولة وهيئاتها: فدافع استثمارهم هو تحقيق المنفعة العامة للمجتمع ومن أهم العوامل التي تدفع الأعوان الاقتصاديين إلى الاستثمار نذكر ما يلي:

¹ منصورى الزين، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 21-23.

² فيصل محمود الشواورة، الاستثمار في بورصة الأوراق المالية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2008، ص36.

أ. الزيادة في الإنتاج من اجل تغطيه الطلب السوقي ويكون هذا الاستثمار سواء في خلق مؤسسات جديدة أو توسيع المؤسسات؛

ب. حفاظ المؤسسة على الحصة في السوق والرفع منها دون السماح للمنافسين استغلال ذلك بواسطة الاستثمار؛

ج. التحسين من نوعيه الإنتاج والتقليل من تكاليفه مع تحديد سعر البيع المناسب وذلك باستقطاب كبر عدد من الزبائن حتى يكون مناخ الاستثمار ملائم ويجب توفر ما يلي:

- الاستقرار الاقتصادي؛
- وجود سوق رؤوس الأموال تتصف بالكفاءة والفعالية؛
- توفير الفوائد النقدية الضرورية لقيام المنشآت الاستثمارية؛
- الاستقرار السياسي والأمني والاجتماعي.¹

المطلب الثاني: عموميات حول المشاريع الاستثمارية.

تعتبر المشروعات الاستثمارية من بين الأدوات الهامة التي يتسنى عن طريقها للدول الانتقال من حالة الركود إلى حالة الانتعاش والتطور، فهذه المشروعات أهمية سواء على المستوى الكلي أو الجزئي، بحيث يبدأ أي مشروع استثماري ناجح بفكرة قابلة للتطبيق، ويعتمد على استغلاله للأفكار والفرص الاستثمارية المتاحة في السوق وترجمتها إلى سلع وخدمات تشبع احتياجات المستهلكين وتحقق في نفس الوقت العائد المرضي للملاك.

أولاً: مفهوم المشروع الاستثماري.

لقد تعددت الآراء والتعاريف فيما يتعلق بتحديد معنى ومفهوم المشروع الاستثماري نظراً لتعدد الجوانب والأهداف والأشكال التي يتخذها المشروع، وبالتالي يمكن تعريف المشروع الاستثماري على أنه:

1- تعريف 1: عبارة عن وحدة إنتاجية أو تنظيم تقوم بمزج ودمج عناصر الإنتاج المتاحة من أجل إنتاج سلعة أو خدمة، ويتمتع بالاستقلال في اتخاذ القرارات المتعلقة بالنشاط القائم من أجله، ويظهر هذا الاستقلال في تحمل المشروع للربح أو الخسارة الناتجين عن هذا النشاط.²

¹ وارزقي ميلود، تقييم حصيلة الاستثمار الاجنبي المباشرة في الدول العربية وتأثيرها بمناخ الاستثمار، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، غ م) الجزائر، 2013-2014، ص-ص: 20-21.

² عبد الله حسين جوهر، إدارة المشروعات الاستثمارية، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، ب ط، 2011، ص19.

2- تعريف: عبارة عن استثمار حقيقي لزيادة الطاقة الإنتاجية أو المساعدة لزيادة الإنتاج في المجتمع وتلك الزيادة في الطاقة الإنتاجية إما أن تكون في شكل سلع أو منتج مثل ما يقدمه مشروعات الإنتاج الزراعي أو الصناعي، أو أن تكون في شكل تقديم خدمات مثل مشروعات إنشاء المستشفيات أو الجامعات أو الطرق أو المطارات.¹

3- تعريف: هو مجموعة كاملة من النشاطات والعمليات التي تستهلك موارد محدودة سواء كانت تجهيزات أو موارد بشرية المتمثلة في اليد العاملة أو موارد مالية خاصة، حيث ينتظر من هذه العمليات تحصيل دخول أو منافع نقدية أو غير نقدية لأفراد المجتمع كله.²

4- تعريف: يعني وحدة استثمارية مقترحة يمكن تمييزها فنياً، تجارياً واقتصادياً عن باقي الاستثمارات، فتحديد المشروع يكون بقصد دراسته وتحليله وتقييمه، فمن الضروري أن يكون مميزاً حتى يمكن عمل الحسابات اللازمة واختياره أو رفضه أو تعديله.³

مما سبق يمكن تعريف المشروع الاستثماري على أنه مجموعة كاملة من النشاطات والعمليات التي تستهلك موارد محدودة، سواء كانت تجهيزات أو موارد بشرية أو موارد مالية، حيث ينتظر من هذه العمليات تحصيل منافع نقدية أو غير نقدية بالنسبة للمستثمر لأفراد المجتمع.

ثانياً: خصائص المشروع الاستثماري.

يتميز كل مشروع استثماري بمجموعة من الخصائص تميزه عن باقي أنشطة المشاريع الأخرى ومن أهم هذه الخصائص:

- 1- الغرض:** يعتبر تحديد الغرض أو الهدف المراد تحقيقه نقطة انطلاق وبداية لأي مشروع استثماري؛
- 2- دورة الحياة:** للمشروعات دورة حياة، فمن بداية بطيئة إلى حجمها البنائي ثم نصل إلى الذروة ثم تنخفض عند اكتمال المشروع؛
- 3- الانفرادية:** يتميز كل مشروع بخصائص فريدة ومختلفة ومتميزة عن باقي المشاريع الأخرى؛

¹ محمد منصور أبو جليل وآخرون، التسويق في المنشآت الصغيرة، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2014، ص11.

² Bridie mauel, Serge michailof, guide pratique d'analyse de projet (évaluation et choix des projets d'investissement), economica, Paris, France, S.E, 1995, p01.

³ نبيل عبد السلام شاكر، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الجديدة، دار الجامعة للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، ب ط، 2006 ص18.

- 4- الصراع: يواجه أي مشروع مواقف تتميز بالصراع ومن هذه المواقف هو تنافس المشاريع فيما بينها للفوز بالعرض المحدود من الموارد المادية، البشرية والمالية، التي تتميز بالندرة النسبية؛
- 5- التداخلات: يواجه كل مشروع تداخلات مستمرة مع الأقسام الوظيفية الأخرى كالتسويق، التمويل، التصنيع، ونشوء علاقات ترابط وتداخل مع مشاريع أخرى؛
- 6- المخاطرة: هناك دائما درجة معينة من المخاطرة توجد عند اختيار أي مشروع اقتصادي، حيث يتحمل المشروع الربح والخسارة الناتجة عن نشاطه.¹

ثالثا: أهداف المشروع الاستثماري.

أي مشروع من المشروعات عادة ما تكون له مجموعة أهداف يسعى إلى تحقيقها، بحيث يعتبر تحديد هذه الأهداف النقطة الأساسية التي تحدد نقطة الانطلاق في تحليل دراسات الجدوى للمشروع، ومن هنا نذكر مجموعة من الأهداف منها:

1- أهداف سياسية: تتمثل في:

- إيجاد قاعدة اقتصادية تعمق الاستقلال الوطني اقتصاديا؛
- زيادة القدرات الأمنية؛
- تعزيز القدرات التفاوضية للدولة.

2- أهداف اقتصادية: يمكن تلخيصها في:

- تعظيم الربح؛
- زيادة الإنتاج السلعي والخدمي؛
- زيادة قدرة جهاز الإنتاج الوطني على إتاحة مزيد من السلع والخدمات.

3- أهداف اجتماعية: تتمثل فيما يلي:

- القضاء على كافة أشكال البطالة؛
- تحقيق التنمية الاجتماعية المتوازنة بين مختلف مناطق الدولة (استخدام المشروع كأداة للإسراع بتنمية وتطوير أقاليم الدولة)؛
- تحقيق الاستقرار الاجتماعي (وذلك بتوفير احتياجات أفراد المجتمع).

¹ حسين بلعجوز، الجودي صاطوري، تقييم واختيار المشاريع الاستثمارية، مرجع سبق ذكره، ص-ص، 31-32.

4- أهداف تكنولوجية: تتمثل في:

- تطوير التكنولوجيا وأساليب الإنتاج المحلية لتصبح أقدر على الوفاء باحتياجات الدولة والأفراد؛
- تطوير واستيعاب التكنولوجيا المستوردة لتصبح مناسبة للظروف المحلية؛
- توفير الأنماط والأساليب التكنولوجية الجديدة المناسبة لاحتياجات النمو والتنمية بالدولة.¹

ثالثاً: أنواع المشاريع الاستثمارية.

يمكن تقسيم المشاريع الاستثمارية إلى عدة أنواع مختلفة وذلك وفقاً للعديد من المعايير منها:

1- معيار القابلية للقياس: يمكن التفرقة بين نوعين من المشروعات وفقاً لمعيار القابلية للقياس كما يلي:

أ. مشاريع قابلة للقياس: هي مشاريع تنتج أو تولد منافع قابلة للتقييم النقدي وهذه المنتجات قد تكون سلعا أو خدمات لها أسواق تتحدد فيها أسعارها.

ب. مشاريع غير قابلة للقياس: هي تلك المشاريع التي يصعب تقييم منتجاتها بسهولة ودقة في صورة نقدية دون أن يتطلب ذلك إجراء أبحاث إضافية.²

2- معيار العلاقة التبادلية: يحدد هذا المعيار طبيعة العلاقة المتبادلة التي تربط المشاريع الاستثمارية ببعضها البعض وتنقسم إلى:

أ. المشاريع المتنازعة: يمكن تمييزها فنياً تجارياً واقتصادياً عن باقي الاستثمارات تتنافس في ما بينها للفوز بالعرض المحدود نسبياً من الموارد ويؤدي تنفيذها بضرورة إلى التأثير على تنفيذ المشروع الآخر.

ب. المشروعات المستقلة: لا تعتمد في تحقيق أهدافها على غيرها من المشروعات واختيار إحداها لا يؤثر على رفض أو اختيار ما تبقى من المشاريع.

ج. المشروعات المتكاملة: هي مجموعة متناسقة ومتراصة من المشاريع حيث ترتبط ارتباطاً وثيقاً من عدة نواحي وأي تغيير يطرأ على إحداها يؤثر مباشرة على غيرها من المشاريع المكونة لهذه المجموعة.

3- معيار الغاية من المشروع: يمكن للمشروع الاستثماري أن يؤخذ وفق هذا التصنيف الأشكال التالية:

أ. مشروع جديد: لتكوين طاقة إنتاجية لم تكن موجودة من قبل.

¹ محمد محمود العجلوني، سعيد سامي الحلاق، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ب ط، 2010، ص-ص: 20-23.

² قاسم ناجي حمدي، أسس إعداد دراسات الجدوى وتقييم المشروعات، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2008، ص-ص:

ب. مشروع إحلال أو الاستبدال: هو التخلي عن الأصل الحالي الذي يتم استخدامه لعدة سنوات أي استبدال أصول ثابتة بأخرى ذات قدرات ومواصفات تشغيلية أفضل مع الاحتفاظ بالطاقة الإنتاجية المتاحة.

ج. مشروع توسعي: يتضمن توسع الطاقة الإنتاجية لمشروع قائم لتحقيق مستوى أدنى لتكاليف الإنتاج أو لتحديث العملية الإنتاجية لمواجهة الطلب في المستقبل.

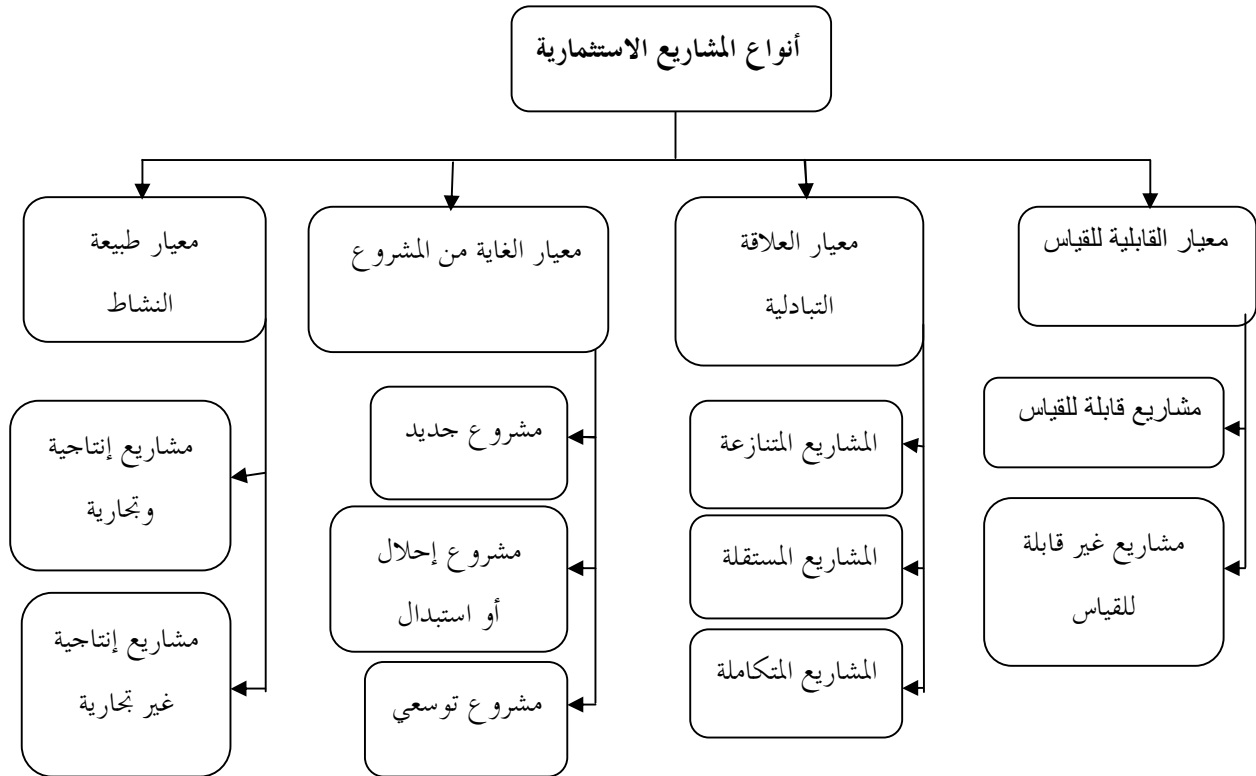
4- معيار طبيعة النشاط: نقصد بطبيعة النشاط الاقتصادي النشاطات التجارية وغير التجارية ونجد وفق هذا التصنيف:

أ. المشاريع الإنتاجية والتجارية (الخاصة): تنشأ وتتطور لغرض إنتاج السلع والخدمات، تحقق مباشرة ربح مالي، وقد يمتلك المشروع الإنتاجي التجاري جهة خاصة أو عامة وتتميز هذه المشروعات بأن المستفيد من منافعها التجارية يمكن تحديده بشكل واضح وتكون هذه المشاريع عرضة للمنافسة.

ب. المشاريع الإنتاجية غير التجارية (عامة): هي تلك المشاريع التي يكون فيها البعد اجتماعي، تمتلكها الحكومة وتقدم خدمات اجتماعية مثل الطرق والصرف الصحي.¹

¹ أمين السيد أحمد لطفي، دراسة جدوى المشروعات الاستثمارية، الدار الجامعة، الإسكندرية، مصر، ب ط، 2006، ص- ص، 7- 9.

الشكل رقم (01-01): أنواع المشاريع الاستثمارية.



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على المعلومات السابقة.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على المشروع الاستثماري

هناك العديد من العوامل التي تؤثر في أي مشروع استثماري واتخاذ القرار حوله ومن هذه العوامل

ما يلي:

- 1- **الربحية:** إن القرارات الاستثمارية تبنى بشكل أساسي على مؤشرات الربحية إذ تعين هذه المؤشرات متخذ القرار على المفاضلة بين البدائل المختلفة وعلى أساس هذه النتيجة يحدد القرار الاستثماري.
- 2- **التضخم:** إن التغير في نسبة الأسعار إلى الأعلى مقارنة بانخفاض قيمة النقود مع الزيادة في عرضها يسبب صعوبة في تحديد معدل التضخم، وهذا الأخير يعد مشكلة أساسية تواجه تقويم المشاريع مما يعني أن الوحدة النقدية التي ستدفع اليوم للاستثمار لا تعود غدا بنفس القيمة التي هي عليها الآن.
- 3- **السوق:** يتناول هذا العامل دراسة الطلب الكلي على المنتجات مع تقدير حجم الإنتاج المتوقعة، دراسة وتحليل هيكل الأسعار للمنتج المحلي والمستورد، ثم تسعير المنتج الجديد، التكلفة المتوقعة فضلا عن دراسة البدائل المنافسة وتأثيرها على استمرارية الإنتاج وحجم الطلب مستقبلا ومع تحديد قنوات البيع والتوزيع كل هذه النقاط يتم أخذها بعين الاعتبار عند تقييم المشروع الاستثماري.

- 4- التمويل:** يتمثل هذا العامل في كيفية تشكيل الأموال من مصادر التمويل المتاحة من القروض أو أموال الوحدة الذاتية أو طرح الأسهم والسندات المقترحة والمملوكة، مع الأخذ بالاعتبار مجموعة من النقاط منها: هيكل التمويل، المرونة، التكلفة والزمن إذ تشكل هذه النقاط الأبعاد المهمة للقرار المالي.
- 5- الوقت:** يعد عامل الوقت من العوامل المهمة التي تؤثر في القرار الاستثماري وتقييم البدائل، فمن المعروف أن الاستثمارات تنقسم إلى ثلاثة أقسام: الأولى طويلة الأجل وتسمى استثمارات رأسمالية التي تحتاج إلى أموال ضخمة ويكون فيها عنصر المخاطرة أكبر وتحتاج لوقت طويل لتحقيق العائد، والثاني قصيرة الأجل تحتاج إلى أموال قليلة ويكون فيها عنصر المخاطرة أقل من الأولى وتعود بعائدها بعد مضي مدة قصيرة، والثالث متوسط الأجل تتوسط الاستثمارات طويلة وقصيرة الأجل.
- 6- التكاليف:** يمكن تقسيم تكاليف المشروع إلى قسمين: الأول هو كلفة المشروع الثابتة أو الاستثمارية وتشمل: الآلات، المعدات، وسائل الإنتاج، الأراضي والمباني، الثاني هو تكاليف المشروع الجارية أو التشغيلية وتشمل: التكاليف المباشرة (تكلفة المواد الخام وأجور العامل) والتكاليف الإنتاجية غير مباشرة (المواد المساعدة، المياه، الطاقة، صيانة الآلات والمعدات).
- 7- المخاطرة:** إن المستثمر لا يقتصر اهتمامه بالعائد المتوقع فقط وإنما يمتد اهتمامه أيضا لدراسة مدى المخاطرة التي يتعرض لها من جراء التغير في الدخل المتوقعة، إضافة إلى الظروف الاقتصادية والسياسية للبلد، فكلما كانت التقلبات السياسية في البلد كثيرة كلما أدى ذلك إلى عدم الاستقرار وبالتالي زيادة عنصر المخاطرة في القرارات الاستثمارية.¹

¹عباس مهدي شيرازي، نظرية المحاسبة، ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت، ب ط، 1990، ص 276.

المبحث الثاني: عموميات حول دراسة الجدوى

تعتبر دراسة جدوى المشروعات من الموضوعات الهامة التي نالت اهتماما كبيرا على المستوى النظري والتطبيقي سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية، ويتمثل الهدف النهائي من تلك الدراسة في الوصول إلى قرار استثماري رشيد، بحيث يتوقف نجاح أي مشروع استثماري مهما كان نوعه على مدى نجاح القرار المتعلق بشأنه، هذا الأخير يكون نتيجة لإجراء أو القيام بدراسة جدوى للمشروع أو لجملة المشاريع المقترحة.

حيث تعتبر دراسة الجدوى لأي مشروع بمثابة تقرير تفصيلي يتناول وصف عناصر المشروع وتحليل لكافة الأنشطة المختلفة له، بحيث توفر للقائمين على المشروع المعلومات اللازمة عن كافة الجوانب بما يمكنهم من اتخاذ القرار الاستثماري للمشروع.

المطلب الأول: ماهية دراسة الجدوى.

لكي يمكن الحكم على صلاحية المشروع لتحقيق الأهداف المرجوة منه، فإنه يجب القيام ببعض الدراسات المتخصصة والتي تمكن في النهاية من إتخاذ القرار الاستثماري المتعلق بإنشاء المشروع من عدمه (قبول أو رفض المشروع)، وتسمى هذه الدراسات بدراسة الجدوى التي من خلالها يتم تقييم الفرص لمشروع معين، وتتطلب هذه الدراسات توافر البيانات والمعلومات تمكن متخذ القرار من إتخاذ القرار الاستثماري السليم.

أولا : مفهوم دراسة الجدوى:

هناك العديد من المفاهيم المتعلقة بدراسة الجدوى أبرزها:

1- تعريف¹: هي مجموعة من الأسس العلمية التي تستخدم في تجميع البيانات ودراستها وتحليلها بهدف تقييم المشروعات الاستثمارية أو تحديد صلاحيتها، وذلك من حيث الجوانب القانونية والتسويقية والفنية وكذا الجوانب المادية.¹

¹ أحمد عبد السميع علام، دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية وتقييم المشروعات، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، ط1، 2008، ص20.

2- تعريف: هي عبارة عن دراسات علمية شاملة لكافة جوانب المشروع أو المشروعات المقترحة، والتي قد تكون إما بشكل دراسات أولية وتفصيلية، والتي من خلالها يمكن التوصل إلى اختيار بديل أو فرصة استثمارية من بين عدة بدائل أو فرص استثمارية مقترحة.¹

3- تعريف: تعتبر بمثابة تقرير تفصيلي يتناول وصف عناصر المشروع وتحليل لكافة الأنشطة المختلفة له، بحيث توفر للقائمين على المشروع المعلومات اللازمة عن الجوانب الفنية، التسويقية، المالية والبيئية، بما يمكنهم من أخذ القرار الاستثماري للمشروع سلباً أو إيجاباً.²

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن دراسة الجدوى هي تلك التقارير التفصيلية التي تتناول وصفاً كاملاً لعناصر المشاريع، وكذا عرضاً تحليلياً لكافة الأنشطة المختلفة له، بحيث توفر هذه التقارير للقائمين على إدارة المشروع مجموعة من المعلومات اللازمة عن الجوانب البيئية، الفنية، السوقية، الاجتماعية والمالية، بما تمكنهم من اتخاذ القرار الاستثماري لهذا المشروع سواء بالقبول أو الرفض.

ثانياً: أهمية دراسة الجدوى.

يسعى المستثمر في تنفيذ مشروعه إلى وضع صورة محددة ودقيقة عن المشروع المقترح تنفيذه من خلال دراسة الجدوى، وذلك من أجل تحقيق الكفاءة الاقتصادية والاستخدام الأفضل للموارد، ويمكن توضيح ذلك من خلال أهمية هذه الدراسة:

1- بالنسبة للمستثمر: تتمثل فيما يلي:

- تساعد على الوصول إلى اختيار أفضل البدائل الاستثمارية باستخدام الموارد المتاحة أحسن استخدام؛
- تجنب المستثمر المخاطر وتحمل الخسائر وضياع الموارد خاصة في المشروعات الكبيرة التي يرصد لها موارد ضخمة؛
- تساهم في تحديد الهيكل الأمثل لتمويل المشروع والذي ينتج عنه مفهوم في غاية الأهمية وهو تكلفة رأس المال ويعتبر إحدى الأسس التي يقوم عليها صناعة القرار الاستثماري والتمويلي؛
- تساعد المستثمر على متابعة مراحل تنفيذ المشروع حيث يمكن الرجوع إليها في مختلف مراحل التنفيذ.³

¹ محمد منصور أبو جليل وآخرون، التسويق في المنشآت الصغيرة، مرجع سبق ذكره، ص 14.

² حسين الجبجي وآخرون، تحليل وتقييم المشاريع، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة، القاهرة، مصر، ب ط، 2008، ص 12.

³ عبد الوهاب محمد الموسوي، دراسة الجدوى الاقتصادية لمشروع مركز تخصصي لطب وجراحة العين، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العراق، العدد الثالث، 2017، ص 898.

2- بالنسبة للبنك: يمكن حصرها فيما يلي:

- تساعد دراسة الجدوى البنك التعرف على ظروف وأحوال البيئة التي يعمل فيها المشروع من خلال المعلومات المتاحة ومراحل نمو تلك البيئة والتفاعل معها؛
- يجدر الإشارة إلى أن هناك أوجه تشابه كثيرة بين أساليب التحليل الائتماني التي يقوم بها البنك بغرض منح الائتمان المصرفي وأساليب التحليل في دراسات الجدوى الاقتصادية للتأكد من قدرة العميل على سداد القرض في المواعيد المحددة؛
- لجوء البنك إلى استخدام أساليب التحليل مثل الموازنات التخطيطية وتقدير التدفقات النقدية المستقبلية، وبذلك تفيد دراسة الجدوى في تحجيم المخاطر عند اتخاذ قرارات الاقتراض في المستقبل وترفع من درجة التأكد من إمكانية استرداد القرض في مواعيده.

3- بالنسبة للدولة: تتمثل فيما يلي:

- تساهم دراسة الجدوى في تحقيق التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية على المستوى القومي وذلك بتحديد الفرص الاستثمارية المتاحة على المستوى الكلي ثم ترتيب تلك الفرص حسب أهميتها وأولويتها؛
- اختيار المشروعات ذات النفع العام من طرف الدولة يستوجب وجود أسلوب يساعد على المفاضلة بين هذه المشروعات من خلال مجموعة من المعايير توفرها دراسة الجدوى؛
- تحديد علاقة المشروع محل الدراسة بغيره من المشروعات الأخرى لضمان تجانس الأهداف المحددة في الخطة التنموية؛
- تشترط الدولة لمنح ترخيص لإقامة مشروع التأكد من أن الأعباء الاجتماعية الناتجة عن المشروع أقل ما يمكن، وأن العوائد والمنافع الاجتماعية التي يحققها المشروع أكبر ما يمكن وذلك من خلال دراسة الجدوى الاجتماعية، ومع التسارع الذي يشهده العالم اليوم في الميدان التكنولوجي تزايد بدائل التكنولوجيا في أساليب وطرق الإنتاج، وهذا ما يرفع من درجة المنافسة بين المشروعات وهنا تتعاضد أهمية دراسات الجدوى والإقبال عليها خاصة بالنسبة للبلدان النامية التي تجد صعوبات في تسويق منتجاتها في مثل هذه الظروف¹.

¹ تمجدين نور الدين، دراسات الجدوى الاقتصادية بين المتطلبات النظرية والإشكاليات العملية، مجلة الباحث، بدون دار النشر، الجزائر، العدد السابع، 2009-2010، ص-ص: 207-208.

ثالثاً: مجالات دراسات الجدوى.

يقصد بها أوجه الاستخدام التي يتم فيها الاستعانة بدراسة الجدوى من أجل الوصول إلى قرار سليم يتعلق بصرف مبالغ مالية مستقبلاً، من خلال إنفاقها على أنشطة لها عائد أو مقابل معين، ومن أهم هذه المجالات ما يلي:

1- دراسات الجدوى للمشروعات الاستثمارية الجديدة: وهذا المجال هو من أكثر المجالات التطبيقية انتشاراً لما يحتاجه المشروع الاستثماري الجديد من دراسات وتقديرات وتوقعات تقوم على منهجية وأساليب دقيقة في ظل ظروف عدم التأكد المصاحبة لأي مشروع جديد.

وتجدر الإشارة إلى أن دراسات الجدوى للمشروع الجديد هي مطلوبة للمشروع الصناعي كما هي مطلوبة أيضاً للمشروع الزراعي بل ومطلوبة بنفس الدرجة للمشروع الخدمي ومن ناحية أخرى يلاحظ أن دراسات الجدوى مطلوبة للمشروعات الصغيرة كما هي مطلوبة للمشروعات المتوسطة والكبيرة، كل المسألة أن دراسات الجدوى التي ستجرى ستختلف من حيث الحجم والعمق والتكلفة والمتخصصون والخبراء من مشروع إلى آخر وكل هذه الدراسات تتم قبل البدء في التنفيذ آخذة المتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة على المشروع في الاعتبار.

2- دراسات الجدوى للتوسعات في المشروعات القائمة: تسمى بالتوسعات الاستثمارية حيث مجال التطبيق هنا لدراسة الجدوى تكون أمام حالة المشروع القائم بالفعل ويعمل ولكن لأسباب كثيرة يتم التوسع الاستثماري فيه من خلال إقامة مصنع تابع مثل مصنع للملابس الجاهزة لإحدى المشروعات الغزل والنسيج القائمة أو إضافة عنصر أو خط إنتاج جديد لإحدى مشروعات تجميع السيارات مما يؤدي إلى إنتاج جديد إضافي للمنتجات القائمة وقد يكون التوسع الاستثماري في المشروع بإضافة فرع جديد في منطقة جغرافية جديدة وينطبق ذلك على إنشاء فرع لأحد البنوك القائمة، وقد يكون التوسع الاستثماري من خلال السعي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية لمشروع قائم من خلال شراء آلات إضافية جديدة لمواجهة تزايد الطلب المحتمل على منتجات المشروع القائم وفي كل هذه الحالات يحتاج التوسع الاستثماري إلى إجراء دراسات جدوى اقتصادية لإبراز القرار الاستثماري الرشيد في كل حالة.

3- دراسات الجدوى الاقتصادية للإحلال والتجديد: تتم تلك الدراسات عندما يكون القرار الاستثماري يتعلق بإحلال أو استبدال آلة جديدة محل آلة قديمة بعد انتهاء العمر الافتراضي للآلة القديمة وتصبح المسألة تحتاج إلى أداة للاختيار بين الأنواع من الآلات وتقدير التدفقات النقدية الداخلة

والخارجة المتوقعة، والعائد من كل بديل واختيار البديل الأفضل، وهذا القرار من القرارات الإستراتيجية التي يجب دراسة جدواها بعناية ودقة.

4- دراسات الجدوى للتطوير التكنولوجي: وتبرز أهمية هذا المجال التطبيقي في الوقت الحالي وفي القرن الحادي والعشرين نظرا للدخول في مرحلة الثورة التكنولوجية والمعلوماتية، وهي الثورة الصناعية الثالثة، ومع التغيرات المصاحبة للنظام الاقتصادي العلمي الجديد وتزايد التنافسية مما سيدفع الشركات والمنظمات إلى المزيد من التطوير التكنولوجي، حيث يتبلور هذا الاتجاه في ازدياد رغبة القائمين على إدارة المشروعات إلى الأخذ بنمط أو أسلوب جديد من أساليب التكنولوجيا المتعارف عليها والمستحدثة لاستخدامها في العمليات الإنتاجية، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هناك دائما مفاضلة بين نوعين من التكنولوجيا إما تكنولوجيا مكثفة العمل أو تكنولوجيا مكثفة رأس المال، وفي كل الأحوال يحتاج القرار الاستثماري إلى دراسة جدوى لاختيار البديل الأفضل، وينطبق نفس الوضع عند البحث في تطوير منتج قديم بتكنولوجيا جديدة وأسلوب إنتاجي جديد، ومن الضروري الإشارة إلى أن نجاح منهجية دراسات الجدوى وتقييم المشروعات الاستثمارية، جعل الكثيرين يتأثرون بتلك المنهجية في قراراتهم الأخرى في المجالات السياسية والاجتماعية وخاصة في الدول المتقدمة¹.

رابعا: أهداف دراسة الجدوى.

تسعى دراسة الجدوى إلى تحقيق عدة أهداف نذكر أهمها:

- تحديد الفرص المتاحة والبديلة للاستثمار؛
- وضع أساليب وأنماط مبتكرة لتقييم المشروعات وتطويرها؛
- تحديد واختيار أنواع التقنيات المستخدمة في المشروعات؛
- التركيز على الدراسات التسويقية والأساليب المتطورة لتحديد حجم الطلب المحلي والخارجي؛
- تحديد الآثار الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية المقترحة؛
- اختيار المشاريع الاستثمارية التي تساعد في حل المشكلات التي تواجه المجتمع مثل البطالة؛
- اختيار المشاريع التي تحقق أفضل عائد وأقل تكلفة؛

¹ عبد المطلب عبد الحميد، دراسة الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ب ط، 2002، ص-35-32.

• تعمل دراسة الجدوى على توفير الاطمئنان بالنسبة للمستثمر على أمواله واستثماراته في الوقت الحاضر والمستقبل.¹

خامسا: خصائص دراسة الجدوى المشروعات.

تتسم دراسة جدوى المشروعات بالعديد من الخصائص المميزة ومن أهمها:

النظرة المستقبلية أي التعامل مع المستقبل، فدراسة الجدوى تعنى بدراسة مدى إمكانية تنفيذ فكرة استثمارية يمتد عمرها إلى عدد من السنوات؛ إن الدراسة طالما تتعلق بالمستقبل فإن محتوياتها تمثل تقديرات احتمالية تحمل في طياتها احتمالات مطابقة للواقع أو الانحراف عنه، الأمر الذي يعطي أهمية كبيرة لمسألة الدقة والواقعية وذلك باستخدام أساليب علمية في بناء التقديرات أو إنجازها من قبل خبراء؛ تعدد المراحل وترابطها لأن دراسة الجدوى لمشروع تتكون من عدة مراحل مترابطة ومتداخلة ومتتابعة ونتائج كل مرحلة تمثل مدخلا للمرحلة التي تاليها ثم يتم اتخاذ القرار؛ يتم إنجاز دراسة الجدوى من طرف فريق من الخبراء كل حسب تخصصه فخبير التسويق يقوم بإعداد دراسة السوق والمهندسون يقومون بإعداد الدراسة الفنية والهندسية...؛ إن الدراسة الجدوى هي دراسة شمولية تهدف إلى تحقيق التوازن بين الأهداف الخاصة والعامّة حتى يتمكن المستثمر أن يضيف إلى حسابات دراسة تلك التكاليف الاجتماعية التي قد يتحملها نتيجة حدوث بعض الآثار الجانبية من مشروعيه الاستثماري على البيئة المجاورة له.²

المطلب الثاني: الخطوات المتبعة لدراسة الجدوى.

يمر المشروع الاستثماري عند تحليله بعدة خطوات أو مراحل متتابعة تتكون كل مرحلة من مجموعة من العناصر، وتحدد طبقاً لتلك المنهجية ما إذا كان سيتم الانتقال إلى المرحلة التي تليها أم لا، وبالتالي يمكن القول أن عملية إعداد المشاريع تعتبر بمثابة سلسلة من الدراسات تؤول في النهاية إلى اتخاذ قرار معين، واختلفت تفاصيل هذه الخطوات إلا أنه يمكن حصرها فيما يلي:

¹ يحيى عبد الغني أبو الفتوح، أسس وإجراءات دراسات جدوى المشروعات، الشنهي للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، ب ط، 1999، ص18.

² طلال كداوي، تقييم القرارات الاستثمارية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ب ط، 2008، ص-ص:27-28.

1- مرحلة التشخيص (تحديد الهدف):

تعتبر هذه المرحلة مهمة في تحديد نوع المشروع المراد الاستثمار فيه وتسمى بمرحلة التشخيص لأنها تتضمن البحث عن الأفكار الاستثمارية المرغوب فيها من قبل المستثمر وتشخيصها، وإيجاد أفكار جديدة للدراسة وغربلتها وبالتالي إيجاد المشاريع الناجحة منها، وقد يكون هذا النظام لتنمية الأفكار الجديدة تأخذ من المشترين والموزعين، ومن بين مصادرها دراسة البدائل التي تحل محل الاستيراد، استخراج تكنولوجيا جديدة، مراجعة أفكار المشروعات القديمة.¹

2- دراسة الجدوى الأولية:

وهي عبارة عن دراسة أو تقرير أولي يمثل الخطوط العامة عن كافة جوانب المشروع أو المشروعات المقترحة، والتي يمكن من خلالها التوصل إلى اتخاذ قرار إما بالتخلي عن المشروع أو الانتقال إلى دراسة أكثر تفصيلاً، ومن المسائل التي تعالجها دراسات الجدوى الأولية ما يلي:

- دراسة أولية عن الطلب المحلي والأجنبي المتوقع على منتجات المشروع ومدى حاجة السوق لها؛
- دراسة أولية عن التكاليف الإجمالية للمشروع سواء كانت تكاليف رأسمالية أو تشغيلية؛
- دراسة أولية عن مدى جدوى المشروع فنياً، بتحديد احتياجات المشروع من العمال والمواد الأولية؛
- دراسة أولية عن المواقع البديلة للمشروع المقترح واختيار أفضلها؛
- مدى تأثير المشروع على المستوى القومي وعلى عملية التنمية الاقتصادية؛
- دراسة أولية عن مصادر تمويل المشروع سواء كان التمويل ذاتي أو من مصادر أخرى؛
- دراسة أولية عن العوائد المتوقعة (الإيرادات) للمشروع المقترح؛
- بيان مدى توافق المشروع مع العادات والتقاليد والقوانين السائدة في المجتمع.

3- دراسة الجدوى التفصيلية:

هي عبارة عن دراسات لاحقة لدراسة الجدوى الأولية، ولكنها أكثر تفصيلاً ودقة وشمولية منها، وهي بمثابة تقرير مفصل يشمل كافة جوانب المشروع المقترح، والتي على أساسها تستطيع الإدارة العليا أن تتخذ قرارها، وتعتبر دراسات الجدوى الأولية والتفصيلية متكاملة ومتتالية، ولا يمكن الاكتفاء بدراسة واحدة لكي تكون بديلة عن الدراسة الأخرى أي ليست معوضة، وتشمل دراسة الجدوى التفصيلية كل من "الدراسة البيئية، الفنية، التسويقية، الاجتماعية والمالية"، ونظراً للتكامل بين هذه

¹محمد محمود العجلوني، سعيد سامي الحلاق، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 59-61.

الدراسات فإنه يكون من الصعب الفصل بينها نتيجة للتداخل القوي من جهة ومن جهة أخرى يكون الحكم على أحدها يؤثر مباشرة على الآخر.¹

4- التقرير النهائي:

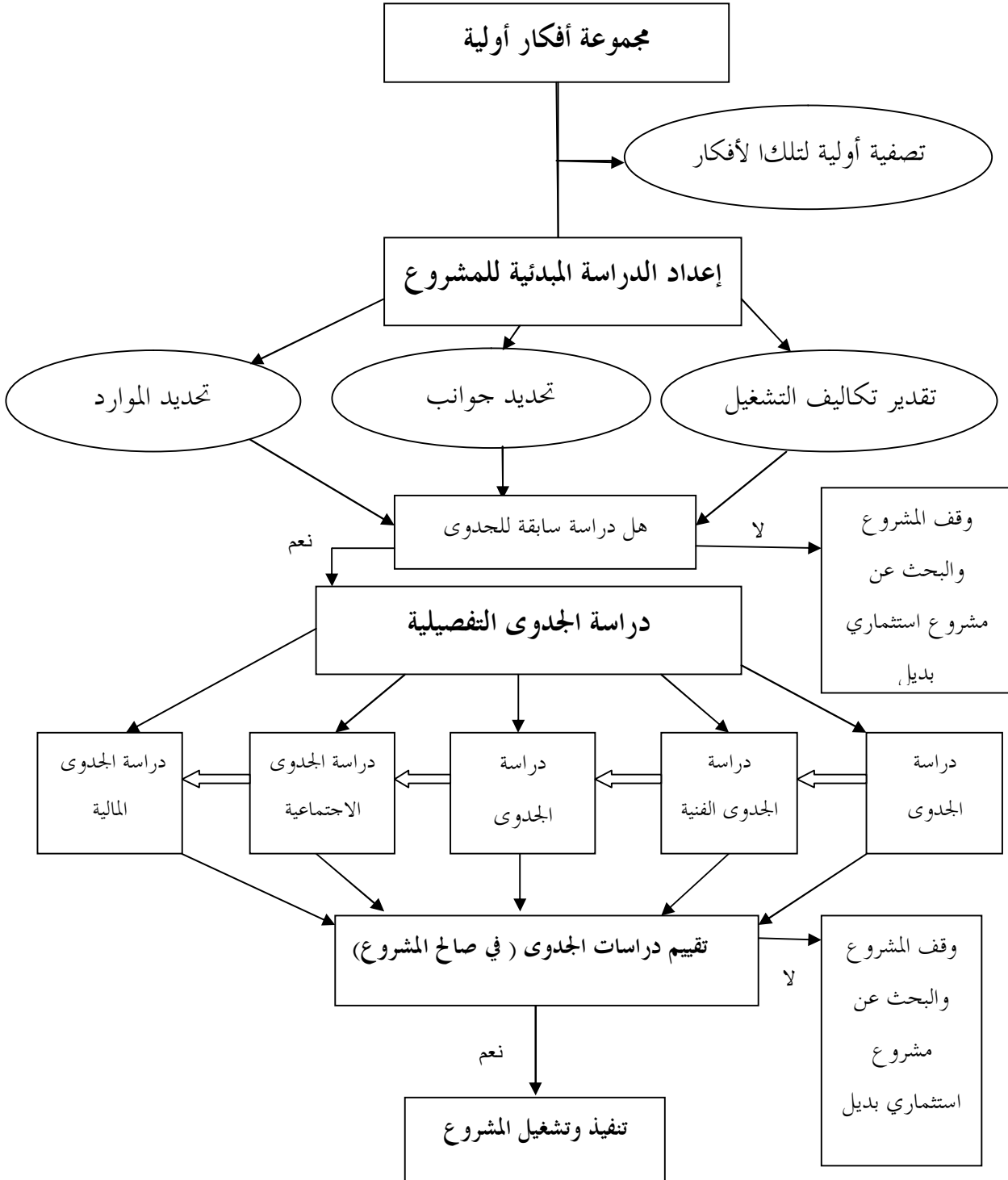
بعد الانتهاء من إعداد الدراسة التفصيلية لجدوى المشروع المقترح من قبل فريق العمل المكلف بإنجازها تحال هذه الدراسة مع كافة المخططات والخرائط والملاحق الخاصة إلى صاحب القرار بالمشروع للنظر في إمكانية اتخاذ القرار الاستثماري المناسب، سواء كان هذا القرار بالإيجاب أو السلب، فإذا كان القرار إيجابياً فإن هذا يعني الانتقال بالمشروع من المرحلة الأولى المتمثلة بمرحلة ما قبل الاستثمار إلى المرحلة الثانية المتمثلة بمرحلة الاستثمار، وضرورة البدء بإجراءات تخصيص المبالغ الاستثمارية اللازمة للمباشرة بتنفيذ المشروع، أما في حالة ما إذا كان القرار سلبياً فهذا يعني عدم الانتقال بالمشروع إلى المرحلة الثانية وبقائه معلقاً أو مؤجلاً عن التنفيذ.²

¹ محمد منصور أبو جليل وآخرون، التسويق في المنشآت الصغيرة، مرجع سبق ذكره، ص 21.

² قاسم ناجي حمدي، دراسات الجدوى وتقييم المشروعات، مرجع سبق ذكره، ص - ص: 64-65.

والشكل التالي يوضح لنا الخطوات المتبعة لدراسة الجدوى:

الشكل رقم (01-02): الخطوات المتبعة لدراسة جدوى المشروعات الاستثمارية.



المصدر: من إعداد الطالبات اعتمادا على المعلومات السابقة.

المطلب الثالث: الصعوبات التي تواجهها دراسة الجدوى

هناك العديد من الصعوبات والمشاكل التي يمكن أن تواجه القائمين على عملية دراسة الجدوى، ولعل أهمها ما يلي:

- غياب أو نقص في البيانات والمعلومات عن المتغيرات الداخلة في دراسة الجدوى؛
- صعوبة تقدير المتغيرات الداخلة في دراسة الجدوى كالتكاليف وخاصة عندما يكون حجم المشروع كبير وعمره المتوقع طويل أو أن تكون المتغيرات من النوع الغير المباشر أو الغير قابل للقياس الكمي كما في حالة المشروعات العامة التي تتولى تقديم خدمات التعليم والصحة؛
- ارتفاع تكاليف دراسة الجدوى وخاصة عندما يكون المشروع صغير وميزانيته ضئيلة ومن الناحية المحاسبية تتدخل تكاليف إعداد دراسة الجدوى ضمن عناصر تكاليف التأسيس والتي يتم استهلاكها خلال فترة زمنية معينة؛
- صعوبات فنية تتمثل في تحديد وقت الانتهاء للمشروع والتصاميم الهندسية؛
- مخاطر عدم التأكد في تقدير المتغيرات الداخلة في دراسة الجدوى خلال فترة المشروع وخاصة ما يتعلق منها بالتغيرات المفاجئة في الأسعار والطلب ذات الطبيعة الاستثنائية؛
- مشكلة اختيار المعيار الملائم للتقييم لأنه ليس هناك معايير محددة للتقييم يمكن تطبيقها في كل مكان وزمان هذا ما جعل القائمين على العملية يعانون من تحديد وتقييم النتائج والآثار المترتبة على تنفيذ المشروعات المقترحة وتحديد الأولويات؛
- عدم التوازن بين التكاليف دراسة الجدوى وتقييم المشروعات وحجم المشروع ورأس المال المخصص للاستثمار في المشروع؛
- صعوبات فنية خاصة عندما تكون الخبرات الفنية التي تقوم بالمشروع ضعيفة وبالتالي هذا يتطلب الاستعانة بخبرات فنية ذات مهارة مرتفعة ومتخصصة في النشاط الخاص بالمشروع؛
- وأخيرا هناك صعوبات ومشاكل نقص البيانات والمعلومات وعدم وضوحها مما يؤثر على دقة تقدير بعض المتغيرات.¹

¹ أوسر منور، بن حاج جيلالي مغراوة، دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، خميس مليانة، الجزائر، العدد السابع، 2007، ص-ص: 333-334.

المبحث الثالث: مراحل دراسة جدوى المشروعات الاستثمارية.

بعد قبول فكرة الاستثمار المبدئية لا بد من انجاز الدراسة الكاملة للمشروع، أي القيام بالدراسة التفصيلية وفي هذه الحالة ينبغي توفير جميع البيانات اللازمة لاتخاذ قرارات الاستثمار، وهي حصيلية سلسلة من الدراسات المتتابعة والمتكاملة والتي يمكن تحديدها في الدراسة البيئية، الفنية، التسويقية، الاجتماعية والدراسة المالية.

المطلب الأول: دراسة الجدوى البيئية والتسويقية للمشروع الاستثماري.

تعتبر دراسة الجدوى البيئية ذات أهمية كبيرة للكثير من البلدان، بحيث يجب الاهتمام بالآثار المتوقعة من المشروع على البيئة وذلك لمقابلة شروط الجهات المختصة لقبول تنفيذ المشروع وتحديد الاجراءات التي تعمل على التخفيف من حدة الآثار الضارة، وعلى نتائجها تتم دراسة الجدوى التسويقية، وتعتبر الأخيرة أساس الجدوى التفصيلية إذ على نتائجها تتم متابعة بقية تلك الدراسات، إذ أن الكثير من القرارات الخاصة بدراسة الجدوى الفنية لا يمكن أن تتخذ إلا بعد الرجوع إلى نتائج الدراسة التسويقية.

أولاً: دراسة الجدوى البيئية.

تعتبر البيئة المحيطة بالمشروع الاستثماري المقترح من المحددات الأولية التي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار، فلا يمكن الدخول في دراسات تفصيلية لجدوى مشروع يهدف إلى إنتاج منتج لا يتناسب والبيئة المحيطة أو مرفوض من قبلها، سواء لأسباب اقتصادية أو دينية أو غيرها من الأسباب.

1- تعريف دراسة الجدوى البيئية وأهميتها: تعرف بأنها عملية دراسة التأثير المتبادل بين مشروعات الاستثمارية والبيئة بهدف تقليص أو منع التأثيرات السلبية وتعظيم التأثيرات الإيجابية بشكل يحقق أهداف التنمية ولا يضر بالبيئة وصحة الإنسان¹، حيث تبرز أهمية دراسة الجدوى البيئية من كون أن كل مشروع استثماري يرتبط بالبيئة التي يقام عليها، ويمكن تحديد أهمية الأثر البيئي في:

- ضمان قبول المشروع والموافقة عليه من السلطات المختصة ومنح التراخيص المناسبة؛
- تحقيق مصلحة المستثمر خاصة في ظل طلب تمويلي من جهات دولية نظراً لأن كثير من مؤسسات التمويل يطلب تقييماً لمشاريع الاستثمار خصوصاً الصناعية؛

¹ خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعة، الإسكندرية، مصر، ب ط، 2007، ص 185.

● إستبعاد إختيار مواقع معينة لبعض المشروعات نتيجة لما تحدثه من تلوث وأضرار خطيرة يتعذر إصلاحها؛

● تفادي المنازعات البيئية بين ملاك المشروع وأطراف أخرى، بحيث قد تؤدي المنازعات إلى مطالبات بتعويضات ضخمة أو تكاليف كبيرة من أجل إصلاح الأضرار.¹

2- آثار البيئة الاستثمارية: لكل مشروع استثماري مناخ يؤثر فيه ويتأثر به، أي وجود علاقة تبادلية بين المشروع والبيئة المحيطة به فكلاهما يؤثر على الآخر إما إيجاباً أو سلباً، وهذا ما سنوضحه فيما يلي:

أ. **أثر البيئة على المشروع:** عند محاولة بحث أثر البيئة على المشروع فمن الضروري أخذ مفهوم البيئة بمعناها الأوسع، أي النظر إليها على أنها البيئة التي سيعمل فيها المشروع ومن ثم فهي بيئة الاستثمار التي قد توفر للاستثمار والمستثمرين المناخ الاستثماري، بحيث يؤثر هذا المناخ إما إيجابياً أو سلبياً على المشروع.

وبهذا يمكن بحث مدى تأثير البيئة على المشروع بأخذ مفهوم البيئة بكل مكوناتها وعناصرها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية، فبيئة الاستثمار هنا نظام مفتوح تتفاعل فيه كافة هذه العناصر، ويشير هذا التحليل إلى أن بيئة الاستثمار بهذه العناصر والمكونات تشكل ما يسمى بمناخ الاستثمار.

حيث تهدف هذه الدراسة إلى تحديد مدى تقبل البيئة للسلع والخدمات التي يهدف المشروع إلى إنتاجها أو تقديمها، لذلك يجب مراعاة ضرورة توافق إنتاج المشروع الاستثماري المقترح مع قيم وعادات وتقاليد البيئة التي تضم هذا المشروع، والتأكد من عدم وجود عوائق قانونية تمنع إقامة المشروع.

ب. **أثر المشروع على البيئة:** يمكن أن نجد احتمال لوجود أثرين، الأثر الأول يكون إيجابياً وهو ما يجعل المشروع ذو جدوى من الناحية البيئية، والثاني هو أثر سلبي أي يسبب المشروع أضراراً بالبيئة سواء من خلال تلوث الهواء والماء وغيرها، وهناك ثلاثة احتمالات لتلك الآثار:

- احتمال وجود آثار ضارة بالبيئة يمكن معالجتها وحماية البيئة منها دون إضافة تكاليف استثمارية كبيرة جديدة للمشروع أو نقل موقع المشروع إلى موقع غير مقترح؛
- احتمال وجود آثار ضارة للبيئة يمكن معالجتها وحماية البيئة منها بتركيب معدات خاصة تضيق تكاليف استثمارية كبيرة جديدة للمشروع وتؤثر بالتالي على التدفقات النقدية الخارجة؛

¹ يحيى عبد الغني أبو الفتوح، دراسة جدوى المشروعات (البيئية، الفنية، التسويقية)، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، ب ط، 2003، ص79.

● احتمال وجود آثار ضارة للبيئة لا يمكن معالجتها وحماية البيئة منها ويفضل في هذه الحالة رفض المشروع وعدم إقامته على الإطلاق.¹

ج. آثار قوانين وتشريعات الاستثمار: تعتبر قوانين وتشريعات الاستثمار من أهم عناصر البيئة القانونية للمشروع، مع الأخذ بعين الاعتبار العلاقات الداخلية بين دراسة الجدوى البيئية والقانونية، حيث تمثل الأخيرة مجموعة من الاختبارات والتحليلات والتقديرات التي يقوم بها خبراء متخصصون في مجال قوانين وتشريعات الاستثمار للوصول إلى ما يعود على المشروع من مزايا وتدفقات نقدية داخلية وما يتحمله من أعباء وتدفقات خارجة، وتحديد الشكل القانوني الأنسب للمشروع.

ومنه يجب على المستثمر أن يحدد مدى ملائمة البيئة القانونية للمشروع من خلال تحقيق أثر إيجابي سواء في شكل عائد أو تسهيل أداء العمل، كما ينبغي أن ينظر إلى قوانين وتشريعات الاستثمار على أنها عنصر من عناصر البيئة القانونية سواء من حيث قانون الاستثمار الرئيسي أو القوانين المكملة، مثل قانون النقد الأجنبي وقانون الضرائب والجمارك، التي ينبغي أن تتسم بالمرونة وعدم التضارب.

ثانياً: : دراسة الجدوى التسويقية.

تتعلق دراسة الجدوى التسويقية بتحديد المعلومات الخاصة بحجم الطلب على منتجات المشروع وظروف وطرق تسويقها، بحيث أصبح للتسويق دور كبير في المؤسسات وذلك من خلال احتوائه على سياسات تساعد على الدخول في أسواق جديدة واكتساب زبائن.

1- تعريف دراسة الجدوى التسويقية وأهدافها: تعتبر دراسة الجدوى التسويقية أساس دراسة الجدوى التفصيلية، حيث تهدف إلى دراسة حالة السوق وكيفية إشباع الطلب في الوقت الراهن، ومدى احتمال ازدياد الطلب في المستقبل، كما تدرس الجوانب التسويقية للمنتجات كأسعار السلع وغيرها.

أ. تعريف دراسة الجدوى التسويقية: تعرف دراسة الجدوى التسويقية على أنها "مجموعة من البحوث والدراسات التسويقية، تتعلق بالسوق الحالي والمتوقع للمشاريع المقترحة محل الدراسة، ينجم عنها توافر قدر من البيانات والمعلومات التسويقية، تسمح بالتنبؤ بحجم الطلب على منتجات محددة لمشاريع معينة خلال فترة زمنية مقبلة أو مستقبلية".²

¹ عبد المطلب عبد الحميد، دراسة الجدوى الاقتصادية لإتخاذ القرارات الاستثمارية، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 62-68.

² زحوي نورالدين، فعالية دراسة الجدوى الاقتصادية والمالية في اختيار وتقييم المشاريع الاستثمارية، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص الإدارة المالية للمؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، غ م)، الجزائر، 2013-2014، ص52.

يقصد بدراسة الجدوى التسويقية مجموعة الاختبارات والتقديرات والأساليب والأسس التي تحدد ما إذا كان هناك طلب على منتجات المشروع خلال عمره الافتراضي أم لا، وتتمحور حول تقدير الإيرادات المتوقعة في ضوء الظروف المختلفة للسوق من حيث درجة المنافسة وما إذا كانت أسواقاً محلية أو خارجية يتم التصدير إليها.¹

ب. أهداف دراسة الجدوى التسويقية: يتطلب الأمر لإجراء الدراسة التسويقية إعداد إطار تفصيلي للأهداف المطلوب الوصول إليها والتي تتضمن جميع الأنشطة السابقة لإنتاج السلعة أو تقديم الخدمة وتشمل:

- توصيف المنتج سواء سلعة أو خدمة؛
 - توصيف المستهلكين واحتياجاتهم ومستواهم الاقتصادي؛
 - توصيف السوق وحجمه الحالي والمستقبلي والمنافسين وأسعار السلع المماثلة والقوانين المحددة لتداول السلعة أو تسعيرها؛
 - تحديد مدى تجاوب السوق لفكرة المنتج أو الخدمة الجديدة التي يسعى المشروع لتقديمها؛
 - نصيب السلعة أو الخدمة من الفجوة التسويقية (الفرق بين الطلب الكلي والعرض الكلي للسلعة أو الخدمة) وبالتالي تحديد الطاقة الإنتاجية والرقم المتوقع للمبيعات؛
 - إعداد الهيكل التسويقي بما يشمله من تكلفة التسويق.²
- 2- البيانات اللازمة لإجراء دراسة الجدوى التسويقية: تتطلب دراسة الجدوى التسويقية تجميع العديد من البيانات والمعلومات من أهمها:
- بيانات عن عدد السكان وتوزعهم حسب الجنس والسن وموقع الإقامة والنمو السكاني والحالة الاجتماعية؛
 - بيانات عن الاقتصاد القومي والتي تشمل الدخل القومي ومعدلات الاستهلاك ونصيب الفرد من الدخل القومي وتوزيعه على الفئات المختلفة؛
 - بيانات عن التوزيع والتي تشمل بيانات عن الأجهزة القائمة بالتوزيع ومنافذ التسويق لتسويق المنتج أو الخدمة وتجار الجملة والتجزئة؛

¹ عبد المطلب عبد الحميد، دراسة الجدوي الاقتصادية لإتخاذ القرارات الاستثمارية، مرجع سبق ذكره، ص103.

² عبد الله حسن مسلم، الإدارة التسويقية الحديثة، دار المعتر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2015، ص-ص: 127-128.

- بيانات عن الأسعار والتي تشمل أسعار التكلفة والبيع للسلع أو الخدمات المماثلة أو البديلة وأسعار المنافسين وأسعار البيع بالجملة والتجزئة؛
- بيانات عن الانتاج والاستهلاك وتشمل كمية الانتاج من السلعة ومعدلات الاستهلاك؛
- بيانات عن المنافسين المنتجين لنفس السلعة محل الدراسة وتحديد قدراتهم التنافسية ونصيب كل منهم في السوق؛
- بيانات عن السياسات الحكومية وتشمل البيانات الخاصة بنظام الضرائب واعفاءات المشروعات والقيود على الاستيراد.¹

المطلب الثاني: دراسة الجدوى الفنية والاجتماعية.

تعتبر دراسة الجدوى الفنية من أهم الجوانب في دراسة الجدوى الاقتصادية، فهي تلي الدراسة التسويقية التي تؤثر في مكونات المشروع من الناحية الفنية من حيث إختيار التكنولوجيا أو الموقع... الخ، إلى جانب دراسة الجدوى الاجتماعية لمعرفة العلاقة المتبادلة بين المشروع أي مدى استفادة المشرع من المجتمع والفائدة التي يعود بها قيام هذا المشروع على المجتمع.

أولاً: دراسة الجدوى الفنية.

تتصف الدراسة الفنية للمشروعات الاستثمارية بمواصفات خاصة متميزة أهمها أنها دراسة ذات اتجاه تكاملي حيث أنها تعتمد على النتائج التي انتهت إليها الدراسة البيئية في الوقت الذي تمثل مخرجاتها مدخلات أساسية للدراسة التسويقية.

1- مفهوم دراسة الجدوى الفنية: هي عبارة عن مجموعة من الاختيارات والتقديرات لمعرفة مدى قابلية المشروع المقترح للتنفيذ من الناحية الفنية من عدمه مما يعزز قرار الاستثمار عن باقي مراحل دراسة الجدوى.

أو هي كل ما يرتبط بإنشاء المشروع وتشبيد أقسامه وإقامة آلاته وتحديد إحتياجاته من مستلزمات الانتاج وتقدير التكاليف الاستثمارية وتكاليف التشغيل للسنة القياسية.²

¹ مصطفى أحمد عبد الرحمن المصري، إدارة التسويق، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، ب ط، 2015، ص-ص: 126-128.

² سمير محمد عبد العزيز، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، ب ط، 1997، ص 19.

2- مراحل دراسة الجدوى الفنية: تعمل دراسة الجدوى الفنية على تحقيق الهدف المطلوب من خلال مجموعة من الخطوات والمتمثلة فيما يلي:

أ. دراسة الموقع: من الطبيعي أن تختلف عناصر دراسة الموقع من مشروع لآخر حسب طبيعة المشروع وبالتالي ضرورة الموازنة والتوفيق بين هذه العناصر بما يحقق مصلحة المشروع وتحقيق أهدافه بأعلى كفاءة ممكنة وعلى ذلك يمكن حصر أهم عناصر دراسة الموقع فيما يلي:

● ملائمة الأرض التي سيقام عليها المشروع من حيث المكان نوع التربة، التضاريس، الخدمات العامة لخدمة المشروع؛

● القرب من أماكن الحصول على مستلزمات التشغيل وتوفير اليد العاملة بدرجة الكفاءة المطلوبة؛

● توفر خدمات النقل والقرب من أسواق الطلب على منتجات المشروع؛

ب. تخطيط العملية الإنتاجية ووضع التخطيط النهائي للوحدة الإنتاجية: حيث تعتبر من محددات نجاح المشروع التي تتبع مجموعة من الخطوات المتمثلة في:

● تحديد حجم وطريقة الإنتاج: هنا يتطلب الأمر مراعاة الحجم الاقتصادي للإنتاج، وهذا يحتاج إلى مشاركة المتخصصين في الجوانب والنواحي التكنولوجية، مما يؤدي إلى أمثلة حجم الإنتاج تحقيقاً لأعلى عائد ممكن، مع الحفاظ على رأس المال المستثمر وذلك في ضوء الطلب المتوقع على المنتج ومقدار التمويل المناسب والمتاح للاستثمار في المشروع المقترح، ومن الطبيعي أن إنتاج المنتج قد تناسبه طريقة أوامر الإنتاج.

● اختيار الآلات والمعدات والتجهيزات: يتم الاختيار بناء على الشروط الفنية سواء في المنتج ذاته أو في حجم الإنتاج، وكذلك طبقاً لطبيعة ومواصفات ودرجة الجودة المطلوبة في المنتج المراد إنتاجه، مع إعطاء أهمية خاصة لدراسة مدى ملائمة طاقات الآلات الإنتاجية مع بعضها البعض في الخط الإنتاجي الواحد، كذلك ينبغي وضع خطط الصيانة اللازمة وتحديد فترات الصيانة، بالإضافة إلى مراعاة التقدم التقني المعاصر والمحتمل.

● تحديد إحتياجات المشروع: تحديد الإحتياجات من وسائل النقل اللازمة لنقل مستلزمات التشغيل السلعية والخدمية، وكذلك الإنتاج التام بالإضافة إلى وسائل انتقال العاملين، إضافة إلى تحديد إحتياجات المشروع من الأصول الثابتة كالأثاث والمعدات المكتبية وغيرها.

● التخطيط النهائي للوحدة الإنتاجية: ينبغي هنا مراعاة عدة اعتبارات مهمة منها:

➤ مراعاة جميع الأقسام الإنتاجية المتشابهة في مركز إنتاج واحد؛

➤ مراعاة تخطيط وضع الأقسام والمراكز الإنتاجية المتوقع توسعها في المستقبل؛

- مراعاة أن تكون المراكز الإنتاجية التي تستعمل المعدات الثقيلة في الطابق الأرضي؛
- مراعات النواحي الأمنية بالنسبة للمخازن.

ج. تخطيط مستلزمات تشغيل النشاط الإنتاج: تتمثل في:

- تحديد الإحتياجات من المواد والمهمات بدقة طبقا للمواصفات المحددة مع توزيعها؛
- تحديد الإحتياجات من القوى العاملة ووضع الهيكل التنفيذي.¹

ثانيا: دراسة الجدوى الاجتماعية.

تتم دراسة الجدوى الاجتماعية بمعرفة العلاقة بين المشروع الاستثماري والمجتمع من حيث ما سيقدمه المشروع للمجتمع وما يستفيد منه المشروع من المجتمع، ويمكن الحكم على جدوى المشروع من الناحية الاجتماعية من خلال المقارنة بين التكاليف الاجتماعية والمنافع الاجتماعية.

1- تعريف دراسة الجدوى الاجتماعية: تتضمن هذه الدراسة عموما معرفة العلاقات المتبادلة بين المشروع المقترح والمجتمع الذي يقام فيه من خلال معرفة مدى استفادة المشروع من المجتمع والفائدة التي يعود

بها قيام هذا المشروع على المجتمع من جهة أخرى.²

2- التقييم الاجتماعي للمشروعات الاستثمارية: تهتم دراسة الجدوى الاجتماعية بالعديد من الجوانب من أبرزها:

- أثر المشروع على العدالة أو توزيع الدخل في صالح الفئات الاجتماعية ذات الدخل المحدود؛
- أثر المشروع على خلق فرص جديدة للعمل؛
- حاجة المشروع من العملات الأجنبية دائرة على ميزان المدفوعات؛
- أثر المشروع على تحقيق الاكتفاء الذاتي والاعتماد على الذات؛
- دور المشروع على تحقيق التنمية بين مختلف قطاعات المجتمع وأقاليمه الجغرافية؛
- تأثير المشروع على البيئة والحد من التلوث.

¹ عادل طه فايد، دراسة الجدوى التقويم الحاسبي والإقتصادي للمشروعات، بدون دار نشر، القاهرة، مصر، ب ط، 2011، ص-ص: 75-84.

² حسين بلعجوز، الجودي صاطوري، تقييم واختيار المشاريع الاستثمارية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ب ط، 2013، ص-ص: 65-68.

يمكن الحكم على جدوى المشروع من الناحية الاجتماعية من خلال المقارنة بين التكاليف الاجتماعية والمنافع الاجتماعية، حيث تسمح هذه المقارنة بالحصول على صافي العائد الاجتماعي والذي يمكن التعبير عنه من خلال العلاقة التالية:

صافي العائد الاجتماعي = مجموع ما يدفعه المستهلكون (مجموع المنافع المحققة) - التكاليف الناتجة عن التعويضات المطلوبة (تعويضات الأضرار).

وصافي العائد الاجتماعي قد يكون سالباً أي أن مجموع التكاليف الاجتماعية تفوق مجموع ما يتحصل عليه المشروع من منافع من نفس الطبيعة، أو تكون نتيجة هذا الصافي موجبة عندما يفوق مجموع المنافع المحققة مجموع التكاليف، كما يمكن أن تكون معدومة وهو أمر نادر الحدوث في الواقع. لتحليل درجة تأثير المجتمع على المشروع المقترح ومدى إمكانية إستفادة المشروع من البيئة التي يقام فيها، لابد من معرفة الوفورات التي يحققها هذا المشروع والناجمة عن وجوده في المجتمع منها مثلاً: الوفورات التي تتعلق بإستفادة المشروع من البنى التحتية المتاحة في المجتمع الطرق وشبكات المياه والكهرباء، بالإضافة إلى إنخفاض تكاليف الموارد المتاحة والمستخدمه في المشروع مقارنة بالدول الأخرى، مثل تكلفة اليد العاملة، حيث أن توفر هذه المستلزمات يمكن أن يخفض من تكلفة إقامة المشروع ورفع كفاءة أداءه.¹

المطلب الثالث: دراسة الجدوى المالية.

يتم إعداد الدراسة المالية للمشروع اعتماداً على النتائج الإيجابية للدراسات السابقة، وللقيام بأي مشروع استثماري لابد من توفير الأموال اللازمة لتغطية التكاليف الاستثمارية، بحيث تشمل هذه الدراسة مجموعة قوائم تحدد احتياجات المشروع من الأموال ويتطلب إعدادها الجمع بين تقديرات البيع وتكاليف الانتاج والتي على أساسها تصور قائمة التدفقات النقدية.

¹ مهري عبد الملك، دراسة الجدوى المالية للمشروعات الاستثمارية ومساهمتها في إتخاذ القرار الاستثماري، (مذكرة مكملة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة وتسيير المشروع، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تبسة، غ م)، الجزائر، 2012-2013، صص: 47-48.

أولاً: تعريف دراسة الجدوى المالية وأهدافها.

تعد دراسة الجدوى المالية أحد أعمدة صناعة القرار الاستثماري والتي يتم على أساسها اتخاذ القرار الاستثماري بقبول الاستثمار أو رفضه، حيث تهدف دراسة الجدوى المالية إلى التأكد من مدى توافر الموارد اللازمة للإستثمار في الأوقات المناسبة بتكلفة معقولة.

1- تعريف دراسة الجدوى المالية: تعرف على أنها تجميع بيانات السوق والبيانات الفنية والتعبير عنها في صورة قوائم مالية مقدرة، وتستخدم البيانات التي يتضمنها التحليل المالي في تحديد درجة مقابلة المشروع لمعايير الاستثمار الموضوعية (درجة تحقيق المشروع للمستوى المقبول من الربحية التجارية).¹

2- أهداف دراسة الجدوى المالية: تهدف دراسة الجدوى المالية إلى تحقيق غايتين عن طريق إعداد القوائم المالية التقديرية أو الموازنات الرأسمالية هما:

- التخطيط للتكاليف الكلية للمشروع الاستثماري؛
- الرقابة على تنفيذ المشروع ذاته والمتابعة بالمقارنة بين النفقات الاستثمارية المنفقة بالفعل ونظيره المقدر في القوائم المالية.

كما تهدف دراسة الجدوى المالية إلى التأكد من مدى توافر المصادر المالية اللازمة لإقامة المشروع بتكلفة معقولة وذلك من خلال:

- تحديد مصادر الحصول على الموارد المالية المختلفة؛
- تقدير التكاليف لكل هيكل تمويلي؛
- إختيار الهيكل التمويلي المناسب بما يحقق أهداف المشروع بأقل تكلفة ممكنة.²

ثانياً: عناصر دراسة الجدوى المالية.

يعتمد تقييم أي مشروع استثماري على تحليل العوائد والتكاليف المتعلقة بالمشروع، وهذا يتضمن تحديد تكاليف تنفيذه أي التدفقات النقدية الخارجة ، والعوائد المحققة من المشروع أي التدفقات النقدية الداخلة، مع الأخذ بعين الاعتبار زمن تحقق هذه التدفقات والقيمة المتبقية في نهاية عمره المتوقع.

¹ محمد صالح الخناوي، مذكرات في دراسات جدوى المشروع، الدار الجامعة، بيروت، لبنان، ب ط، 1992، ص151.

² أمين السيد أحمد لطفي، دراسة جدوى المشروعات الاستثمارية، مرجع سبق ذكره، ص29.

1- التدفقات النقدية الداخلة: تشتمل التدفقات النقدية الداخلة على العديد من البنود أهمها إيرادات المبيعات والإعانات والقروض والقيمة المتبقية للمشروع في نهاية عمره الافتراضي وفيما يلي تحليل التدفقات النقدية الداخلة للمشروع:

أ. تقدير إيرادات المبيعات (رقم الأعمال): الإيراد الكلي للمبيعات في أي فترة هو عبارة عن حاصل ضرب سعر بيع الوحدة المباعة في إجمالي الكمية المباعة، ويتم الحصول على تلك البيانات عبر العمر الافتراضي للمشروع من نتائج دراسة الجدوى التسويقية؛

ب. القيمة المتبقية للمشروع: لكل مشروع عمر افتراضي يتحدد بناء على العديد من الاعتبارات والعوامل أهمها معدلات اهتلاك الأصول، وما يتبقى فعلياً من المشروع يسمى القيمة المتبقية للمشروع ترصد قيمتها ضمن التدفقات النقدية الداخلة في السنة الأخيرة من العمر الافتراضي للمشروع؛

ج. القروض: تمثل القروض أحد الموارد الهامة التي تصب كتدفقات نقدية داخلة للمشروع خاصة إذا كان المشروع يعتمد على القروض بنسبة كبيرة في هيكل التمويل؛

د. الإعانات: تعتبر الإعانات أحد التدفقات النقدية الداخلة، حيث تقرر إعانات الإنتاج لبعض المشروعات في شكل مالي لأسباب عديدة وكحوافز على الاستمرار في أنشطة معينة؛

هـ. إيرادات أخرى: حيث من الممكن أن تباع وحدات من السلعة المنتجة أثناء تجارب التشغيل أو تباع بعض المعدات وغيرها وتعتبر حصيلتها في هذه الحالة ضمن التدفقات النقدية الداخلة.¹

2- التدفقات النقدية الخارجة: تتضمن مجمل المتطلبات الرأسمالية لإنشاء مشروع استثماري، ولذلك تعتبر بمثابة أعباء يتم تحملها منذ التفكير في المشروع.

وتسمى هذه التكاليف بصافي الاستثمار بحيث تتضمن مجمل المتطلبات الرأسمالية للاستثمار بالأصول الجديدة والمخفضة بأية عوائد قد تنجم عن بيع الأصول الحالية بعد الأخذ بعين الاعتبار أثر ضريبة الدخل المدفوعة، الذي يمكن أن ينشأ عن الأرباح أو الخسائر من بيع الأصول الحالية.

وعندما تكون هناك حاجة إلى تحمل تكاليف إضافية لدعم منتج أو خدمة جديدة أو لزيادة حجم الإنتاج الحالي من السلع أو الخدمات، فإن أي زيادة في صافي رأس المال العامل يجب أن يتم إضافتها إلى تكاليف المشروع على أن يتم استرجاع هذه الزيادة على شكل تدفقات نقدية داخلة مع نهاية عمر المشروع.²

¹ عبد المطلب عبد الحميد، دراسات الجدوى الاقتصادية لإتخاذ القرارات الاستثمارية، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 219-226.

² عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، الإدارة المالية المتقدمة، دار البازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ب ط، 2009، ص 219.

3- قائمة التدفقات النقدية: تعد قائمة التدفقات النقدية لتقديم المعلومات الآتية للمستثمرين والدائنين والمستخدمين الآخرين:¹

أ. التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من الأنشطة الرئيسية الثلاثة للمشروع:

● الأنشطة التشغيلية: هي التدفقات النقدية الناتجة من العمليات الرئيسية للمشروع من بيع وشراء السلع وكافة العمليات العادية التي تمثل الدورة التشغيلية للمشروع؛

● الأنشطة الاستثمارية: هي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة الاستثمارية التي يقوم بها المشروع من شراء وبيع الأصول الثابتة وكذلك الاستثمارات في الديون والملكية (الأسهم والسندات) للشركات الأخرى؛

● الأنشطة التمويلية: هي التدفقات النقدية الناتجة من النشاط التمويلي المتعلق بالحصول على موارد التمويل للأصول سواءً من قروض أو من إصدار أسهم.

ب. أسباب الاختلاف بين صافي الربح المحاسبي (تطبيقاً لأساس الاستحقاق والمبادئ المحاسبية) وبين صافي التدفقات النقدية؛

ج. أثر التدفقات النقدية على المركز المالي للمشروع.

وقد حدد شكل ومحتوى قائمة التدفقات النقدية في الجدول الآتي:

¹ نعيم نمر داوود، التحليل المالي (دراسة نظرية وتطبيقية)، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2012، ص-ص: 119-120.

الجدول رقم (1-1): العناصر التي تحتويها قائمة التدفقات النقدية من الأنشطة الرئيسية الثلاثة للمشروع.

أنشطة المشروع			نوع التدفقات النقدية
التشغيلية	الاستثمارية	التمويلية	
<ul style="list-style-type: none"> - المتحصلات من بيع البضاعة أو تأدية الخدمة؛ - إيرادات الفوائد والتوزيعات. 	<ul style="list-style-type: none"> - المتحصلات من تحصيل القروض للغير وبيع الاستثمارات في الديون والملكية (السندات والأسهم)؛ - المتحصلات من بيع الآلات والأصول الثابتة الأخرى. 	<ul style="list-style-type: none"> - المتحصلات من إصدار الأسهم؛ - المتحصلات من إصدار السندات والحصول على القروض طويلة الأجل. 	<p>التدفقات النقدية الداخلة</p>
<ul style="list-style-type: none"> - المدفوعات النقدية للدائنين (لشراء المواد والمهمات والمخزون السلعي)؛ - تسديدات للعاملين (أجور ومرتبات)، الضرائب، الفوائد، المصروفات التشغيلية الأخرى. 	<ul style="list-style-type: none"> - القروض الممنوحة للغير؛ - شراء الاستثمارات في الأسهم والسندات لشركات أخرى؛ - شراء الآلات والمعدات. 	<ul style="list-style-type: none"> - سداد التوزيعات؛ - إعداد شراء الأسهم (أسهم الخزانة)؛ - سداد الديون (القروض طويلة الأجل والسندات). 	<p>التدفقات النقدية الخارجة</p>

المصدر: محمد سمير الصبان وآخرون، القياس والتحليل المحاسبي، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية،

مصر، ب ط، 2013، ص 147.

خلاصة الفصل:

يعتبر الاستثمار عملية توجيه للأصول المادية والبشرية والمعلوماتية نحو تحقيق عوائد مستقبلية، يتم تجسيده على أرض الواقع عن طريق القيام بمشاريع استثمارية متنوعة وتختلف حسب معايير عديدة، إلا أنها مهما اختلفت وتنوعت فإن عملية تنفيذها يجب أن تسبق دائماً بدراسة جدوى على أساس أن هذه الأخيرة تعتبر أداة هامة لإتخاذ القرار الاستثماري الرشيد، إذ تمكن من إختيار البديل الاستثماري الأمثل من بين البدائل المقترحة، كما أن القيام بهذه الدراسة يجنب الوقوع في الأخطار الجسيمة التي ينتج عنها العديد من الخسائر.

وهذه الدراسات يجب أن تبدأ دائماً بدراسة مبدئية، بحيث إذ كانت نتائج هذه الدراسة سلبية فإنها بذلك تعطي الإشارة المباشرة للمستثمرين بالتحويل إلى مشروعات وفرص استثمارية أخرى، أما إذا كانت نتائجها إيجابية فإنها تفتح الطريق نحو الدراسة التفصيلية (البيئية، التسويقية، الفنية، الاجتماعية، المالية) لمعرفة مدى صلاحية المشروع أو اتخاذ قرار برفض المشروع، ولمعرفة جدوى هذا المشروع ضمن مختلف الظروف هناك مجموعة من الأساليب لتقييم جدوى المشروع المقترح وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل الثاني.

الفصل الثاني:

نماذج تقييم المشاريع الاستثمارية في ظل ظروف التأكد

المبحث الأول: عموميات حول التقييم وظروفه التأكد.

المطلب الأول: ماهية التقييم.

المطلب الثاني: أسس ومبادئ عملية التقييم ومراحلها.

المطلب الثالث: معايير تقييم المشاريع.

المبحث الثاني: معايير التقييم غير معدلة بالوقت.

المطلب الأول: معيار فترة الاسترداد DR.

المطلب الثاني: معيار معدل العائد المحاسبي TRC.

المطلب الثالث: معيار العائد السنوي البسيط .

المبحث الثالث: معايير التقييم المعدلة بالوقت (مخصصة).

المطلب الأول: معيار صافي القيمة الحالية VAN .

المطلب الثاني: معيار معدل العائد الداخلي TRI .

المطلب الثالث: معيار دليل الربحية IR .

تمهيد:

تبرز أهمية تقييم المشاريع الاستثمارية في كونها تحدد الرؤية لأي مشروع مهما كان نوعه وذلك لتحديد مكان المشروع يستحق الاستثمار فيه أم لا، إذ تتطلب عملية تقييم المشروع الاستثماري تحديد متغيرات عديدة ومراحل متسلسلة يجب أن تأخذ بعين الاعتبار والاستفادة منها يستلزم توفر جميع المعلومات والمعطيات اللازمة والمتمثلة في تحديد العناصر الأساسية للمشروع الاستثماري من أجل الوصول إلى قرارات استثمارية ناجحة حيث يعتمد نوع القرار الذي يتخذه المستثمر على حد وكمية المعلومات التي لديه عن المشروع الاستثماري فيه، ففي ظل التأكد التام يكون القرار لديه كافة النتائج التي تساعده على اتخاذ القرار

وعلى هذا الأساس قسمنا الفصل الى ثلاث مباحث:

المبحث الاول: مفاهيم حول التقييم ظروف التأكد؛

المبحث الثاني: معايير التقييم غير المخصصة والتي تتجاهل الوقت بالنسبة لقيمة النقود؛

المبحث الثالث: معايير تقييم المخصصة والتي تأخذ بعين الاعتبار الزمن عند التقييم.

المبحث الأول: عموميات حول التقييم وظروف التأكد.

بعد توفير التمويل اللازم للمشروع تأتي عملية التقييم وهي المرحلة التي تسبق عملية التنفيذ، وعلى أساس هذه العملية تتم المفاضلة والاختيار بين مجموعة المشروعات المقترحة، وذلك باستخدام عدة معايير تختلف باختلاف ظروف إتخاذ القرار، حيث تهدف إلى الوصول لقرار نهائي من حيث قبول المشروع أو رفضه أو تفضيل مشروع معين على مشروع آخر عن طريق مقارنة ما يحققه من عائد بتكاليف تنفيذه وتشغيله، ففي بعض الأحيان تتوفر لدى المؤسسات الاستثمارية كافة المعلومات المتعلقة بكل البدائل المقترحة لديها، أي التأكد التام من نتائج الاستثمار، مما يجعلها تعتمد على عدة طرق للتقييم في ظل المستقبل الأكيد والتي تعتبر أن إيرادات المشروع ونفقاته وغير ذلك معروفة بدرجة كبيرة، وظروف أخرى تسودها المخاطرة والتي تعتبر الحوادث المستقبلية غير أكيدة، وظروف عدم التأكد بحيث لا يمكن لمتخذ القرار أن يحدد احتمالات حدوث كل حالة من الحالات المتوقعة.

المطلب الأول: ماهية التقييم.

تعتبر عملية تقييم المقترحات الاستثمارية من أهم النشاطات التي تهتم بها الإدارة المالية عند اتخاذ القرار الاستثماري طويل الأمد، وتأتي هذه الأهمية من كون عملية تقييم المقترح الاستثماري سوف تحدد درجة المنفعة الاقتصادية المرتبطة بكل مقترح من المقترحات الاستثمارية المطروحة للمفاضلة داخل المؤسسة.

أولاً: مفهوم التقييم.

لقد اختلفت التعاريف فيما يتعلق بتحديد معنى ومفهوم تقييم المشاريع وبالتالي يمكن تعريف التقييم كما يلي:

1- تعريف 1: يقصد بتقييم المشاريع تقييم المشروع قبل التنفيذ بهدف إتخاذ قرار البدء في تنفيذ المشروع، وهو يستهدف مراجعة دراسات الجدوى ومؤشراتها المالية والفنية والتسويقية والاقتصادية والتنظيمية من طرف الجهات المختصة (المستثمرين، البنوك، الجهات الحكومية)¹.

2- تعريف 2: عملية تقييم المشاريع عبارة عن عملية وضع المعايير اللازمة التي يمكن من خلالها التوصل إلى اختيار البديل أو المشروع المناسب من بين عدة بدائل مقترحة، الذي يضمن تحقيق الأهداف المحددة استناداً إلى أسس علمية، تلك المفاضلة تتمثل فيما يلي:

¹ - محفوظ جودة وآخرون، تحليل وتقييم المشاريع، الشركة العربية المتحدة للتسويق، القاهرة، مصر، ط2، 2010، ص15

- المفاضلة بين توسيع المشاريع القائمة أو إقامة مشاريع جديدة؛
- المفاضلة بين المواقع البديلة للمشروع المقترح؛
- المفاضلة بين أساليب الانتاج؛
- المفاضلة بين إنتاج أنواع معينة من السلع.¹

من التعريفين السابقين يمكن القول بأن عملية تقييم المشروعات ماهي إلا مرحلة لاحقة لدراسة الجدوى الاقتصادية ومرحلة سابقة لمرحلة تنفيذ المشروع، وبالتالي إتخاذ قرار بتنفيذه أو التخلي عنه.

ثانيا: أهمية وأهداف عملية التقييم.

إن الاهتمام الكبير بموضوع تقييم المشاريع، ما هو إلا انعكاس للوظائف والأهداف العديدة لذلك الموضوع، وذلك لما له من أهمية كبيرة بإعتباره وسيلة تساعد على ترشيد القرارات الاستثمارية.

1- أهمية عملية التقييم: حظي موضوع تقييم المشاريع بأهمية كبيرة في الدول المتقدمة خاصة بعد الحرب العالمية الثانية كجزء من اهتمامها بأهمية تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، إذ يمكن تلخيص أهمية تقييم المشاريع فيما يلي:

تظهر أهمية تقييم المشروعات في تبني قرارات استثمارية تتضمن تنفيذ مشاريع تتطلب بدورها أموالا كبيرة وما تواجه تلك الأموال من مخاطر، وعليه يجب أن يتصف القرار الاستثماري بمستوى معين من العقلانية والرشد والمعرفة، وعليه يجب أن يستند القرار على دراسة علمية تشمل كافة المشروعات المقترحة ومن كافة الزوايا، من أجل الوصول إلى قرار استثماري يتضمن مستوى معين من الأموال المستثمرة وبأقل مخاطرة؛

ومن ناحية أخرى يمكن القول أن أهمية تقييم المشروعات تعود إلى عاملين أساسيين هما:

- ندره الموارد الاقتصادية (خاصة رأس المال)
- الإهتمام بموضوع التقدم العلمي والتكنولوجي الذي وفر العديد من البدائل سواء في مجال وسائل الانتاج أو بدائل الانتاج أو طرق الانتاج إضافة إلى سرعة تنقل المعلومات من خلال ثورة الاتصالات والمعلومات أي أن التقدم العلمي وفر العديد من البدائل أمام المنتج والمستثمر وما عليه إلا اختيار البديل

¹موفق عدنان عبد الجبار الحميري، أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة، مؤسسة الوراقة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2010، ص215.

المناسب كون البدائل التكنولوجية تختلف من حيث الحجم والطاقة الانتاجية والتكاليف والحاجة إلى مستلزمات الإنتاج والقوى العاملة.

● كما أن عملية التقييم تساعد في تجاوز القرارات الفردية والعشوائية التي تقود بالضرورة إلى ظهور مشاريع فاشة والتي بدلا من أن تكون دافعاً لحركة الإقتصاد الوطني فإنها تكون عبئاً عليه.¹

2- أهداف عملية التقييم: تهدف عملية تقييم المشاريع الاستثمارية إلى عدة أهداف من أهمها:

● تعتبر بمثابة وسيلة يمكن أن تساعد في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة كما أن جوهر هذه العملية يتمثل بمحاولة تبين قرار استثماري يتعلق باختيار مشروع من بين عدة مشروعات مقترحة ولكي يكون القرار ناجح لا بد أن يستند على دراسة علمية وشاملة من هنا تظهر طبيعة العلاقة بين عملية تقييم المشاريع وتحقيق الاستخدام والتوزيع الأمثل للموارد المتاحة؛

● عملية تقييم المشاريع تساعد في تحقيق الانسجام والتوافق بين أهداف المشاريع وأهداف خطة التنمية القومية وبالتالي تحقيق مصالح جميع أطراف الإقتصاد الوطني وذلك من أجل تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة فلا بد أن تتضمن هذه العملية علاقة ترابطية بين المشروع المقترح والمشاريع القائمة؛

● وسيلة تساعد في التخفيف من درجة الخطر والمخاطر بالأموال المستثمرة حيث من خلال عملية تقييم المشاريع يمكن اختيار بديل مناسب من عدة بدائل مقترحة الذي يضمن تحقيق الأهداف المحددة كما يضمن مستوى معين من الأمان من تلك الأموال؛

● تساعد عملية تقييم المشاريع إلى توجيه المال المراد إستثماره في ذلك المجال الذي يتضمن تحقيق الأهداف المحددة من خلال المفاضلة بين المشاريع المقترحة إذ يمكن من التوصل إلى اختيار الفرصة الاستثمارية.²

المطلب الثاني: أسس ومبادئ عملية التقييم ومراحلها.

المستويات والمبادئ المتعارف عليها في التقييم هي تلك المستويات من الأداء التي يتم إعتمادها، والتي من شأنها أن تجعل مستخدمي التقييم يطمئنون إلى النتائج التي يتم التوصل إليها.

أولاً: أسس ومبادئ تقييم المشاريع الاستثمارية.

يجب أن تستند عملية تقييم المشاريع على مجموعة من الأسس والمبادئ الهامة ، يمكن ذكرها كما يلي:

¹ سيد سالم عرفه، إدارة المخاطر الإستثمارية، مرجع سبق ذكره، ص 164.

² كاظم جاسم العيساوي، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 100-102.

- لا بد أن تقوم عملية تقييم المشروعات على إيجاد نوع من التوافق بين المعايير التي تتضمنها تلك العملية وبين أهداف المشروعات المقترحة فإذا أخذنا بعين الاعتبار أن المعيار الذي يستخدم أو يتناسب لقياس هدف معين قد لا يتناسب لقياس هدف آخر لذلك يلاحظ أن المعايير التي تستخدم في مجال المشروعات العامة هي غير المعايير التي تستخدم في مجال المشروعات الخاصة؛
- لا بد أن تتضمن عملية تقييم المشروعات تحقيق مستوى معين من التوافق بين هدف أي مشروع وأهداف خطة التنمية القومية من جهة، ومن جهة أخرى بين الهدف المحدد للمشروع المقترح وبين الإمكانيات المادية والبشرية والفنية المتاحة واللازمة لتنفيذه؛
- لا بد أن يؤخذ بعين الاعتبار في عملية تقييم المشروعات العلاقة الترابطية بين المشروع المقترح والمشاريع القائمة التي يمكن أن يعتمد عليها؛
- لا بد من توفر المستلزمات اللازمة لنجاح المشروعات خاصة ما يتعلق منها بتوفير المعلومات والبيانات الدقيقة والشاملة؛
- لا بد من الأخذ بعين الاعتبار أن عملية تقييم المشروعات هي جزء من عملية التخطيط كما تمثل مرحلة لاحقة لمرحلة دراسة الجدوى ومرحلة سابقة لمرحلة التنفيذ في حالة قبول المشروع؛
- لا بد أن عملية التقييم تقضي إلى تبني قرار استثماري أو بتنفيذ المشروع المقترح أو التخلي عنه؛
- إن عملية تقييم المشروعات تقوم أساساً على المفاضلة بين عدة مشروعات أو بدائل وصولاً إلى البديل المناسب.¹

ثانياً: مراحل عملية التقييم.

تمر عملية تقييم المشاريع الاستثمارية بعدة مراحل وهي كما يلي:

- 1- مرحلة إعداد وصياغة الفكرة الأولية عن المشروع أو المشروعات المقترحة:** هي المرحلة التي تولد فيها فكرة المشروع، حيث تتحدد فيها جميع الملامح العامة للمشروع سواءً من حيث الأهداف الموضوعية، أو النطاق الذي يشمل المشروع، والاستراتيجية المتبناة لتسيير المشروع والهيكلة التنظيمية المشرف على عملية إدارة المشروع؛
- 2- مرحلة تقييم المشروعات:** وتتضمن الخطوات التالية:
 - وضع الأسس والمبادئ الأساسية لعملية التقييم؛
 - دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية الأولية؛

¹ سيد سالم عرفه، إدارة المخاطر الاستثمارية، مرجع سبق ذكره، ص 165.

• دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية التفصيلية؛

• تقييم دراسات الجدوى؛

• اختيار المعايير المناسبة لعملية التقييم.

3- مرحلة تنفيذ المشروعات: تتمثل هذه المرحلة في بداية التنفيذ لفعلي لخطوات المشروع، حيث يخرج المشروع إلى حيز الوجود، مثل عملية البناء في مشروعات التشييد، وعملية جمع البيانات في مشاريع دراسة السوق،...إلخ.

كما تجدر الإشارة إلى أن هناك رغبة ملحّة لدى القائمين على المشروع في القيام بهذه الخطوة التنفيذية منذ البدء في التفكير بالمشروع، وهذا يؤدي إلى إهمال التخطيط السليم للمشروع.

4- مرحلة إنهاء ومتابعة تنفيذ المشروعات: وهي المرحلة التي ينتهي فيها المشروع بعد تقييمه لدى تطبيقه للأهداف المرجوة منه وتقييم نجاحه، والتأكد من أنه يجري وفق ما هو مخطط له وفي الاتجاه الصحيح.¹

المطلب الثالث: معايير تقييم المشاريع.

إن عملية تقييم المشاريع تقوم أساساً على المفاضلة بين عدة مشاريع مقترحة إستناداً على عدة معايير دقيقة ومناسبة تختلف باختلاف ظروف اتخاذ القرار، من خلالها يمكن التوصل إلى اختيار البديل الأفضل الذي يضمن تحقيق الأهداف المحددة وبالتالي تبني قرار إستثماري يقود إما إلى تنفيذ المشروع أو التخلي عنه، ونظراً لتعدد هذه المعايير فإن الدراسة ستقتصر على مناقشة أهم ما يشيع منها إستعمالاً في دراسة جدوى المشاريع في كل من ظروف التأكد التام، ظروف عدم التأكد وظروف المخاطرة.

أولاً: معايير تقييم المشاريع في ظل ظروف التأكد التام.

في بعض الأحيان تتوفر لدى المؤسسات الاستثمارية كافة المعلومات المتعلقة بكل البدائل المقترحة لديها، حيث أن إستخدام طرق التقييم في ظل التأكد التام تعتمد على إفتراض إيرادات وتكاليف معروفة وبدرجة كبيرة من التأكد، ورغم النقائص التي تتميز بها عملية التقييم في ظل هذه الظروف نتيجة لذلك الإفتراض فإن الطرق المعتمدة في ذلك والتي تعتبر طرقاً كلاسيكية مازالت مستخدمة بشكل واسع في التطبيق العلمي حتى الآن.

¹ محمد عبد الواحد سعيد، دراسات جدوى المشروعات الاستثمارية، بدون دار نشر، عمان، الأردن، ب ط، 2010، ص79.

1- مفهوم التأكد: لقد تعددت الآراء والمفاهيم المتعلقة بحالة التأكد التام، لذلك يصعب إعطاء مفهوم شامل ولهذا تطرقنا إلى عدة تعاريف منها:

أ. تعريف 1: يقصد بالتأكد التام تلك الظروف التي يمكن من خلالها إعداد التنبؤات المستقبلية بدقة أي أن متخذ القرار يكون على دراية كاملة بالمستقبل، وهذا يعني أن احتمال حصوله على النتائج هو 100%، وذلك لتحليل الأساليب المختلفة وتبسيط الدراسة التي تستخدم في تقييم البدائل والمفاضلة بينها.¹

ب. تعريف 2: حالة التأكد تعني المعرفة التامة والدقيقة بالحدث المتوقع أي أن على متخذ القرارات أن يكون على علم بكل البدائل ونتائج كل بديل وهذا لتوفر البيانات والمعلومات اللازمة وبالتالي اختيار البديل الأفضل.²

ج. تعريف 3: هي أبسط أنواع القرارات التي تواجه متخذ القرار الاستثماري حيث يستطيع فيها تحديد نتائج كل بديل من البدائل المتوفرة بشكل مؤكد والسبب يعود إلى توفر البيانات والمعلومات اللازمة حسب طبيعة المشكلة.³

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن حالة التأكد التام هي الحالة التي يكون فيها الاستثمار يتسم بالتأكد، وبالتالي توفر كافة المعلومات المتعلقة بكل البدائل المقترحة، والمعايير المستخدمة لتقييم هذه البدائل تتسم بالبساطة والسهولة.

2- طرق تقييم الاستثمارات في ظروف التأكد التام: تستخدم المشروعات الاستثمارية العديد من الطرق للتقييم "وبعض هذه الطرق تتجاهل الوقت بالنسبة للنقود، بينما البعض الآخر يتضمن تعديلات الوقت للتدفقات النقدية"^{*}، وتوجد مجموعة من الاعتبارات يجب مراعاتها في عملية التقييم:

● يفرض أن المشروعات الاستثمارية عديمة المخاطر تماما كما يمكن افتراض أن التقديرات المتعلقة بالإنفاق

المبدئي وصافي التدفقات تكون قيما متوسطة؛

● يجب تقييم المشروعات على أساس صافي التدفقات النقدية بعد الضريبة؛

¹ حسين بلعجوز، المدخل لنظرية القرار، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ب ط، 2010، ص 129.

² معراج هواري وآخرون، القرار الاستثماري في ظل عدم التأكد والأزمة المالية، مرجع سبق ذكره، ص 87.

³ سهيلة عبد الله سعيد، الجديد في الأساليب الكمية وبحوث العمليات، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2007، ص 19.

* سنتطرق لها بالتفصيل في المبحثين اللاحقين من هذا الفصل.

● إن النفقات الاستثمارية تتم في بداية السنة الأولى للمشروع كما تتحقق العائدات في نهاية كل سنة.¹

ثانيا: معايير تقييم المشاريع في ظل ظروف عدم التأكد.

إن حوادث المستقبل التي تصنف باسم اللاحقين تشمل جميع الحوادث التي لا يمكن قياسها مسبقا أو التنبؤ بها إحصائيا أو كميا، وإذا تم إتخاذ القرار الاستثماري دون معرفة الأحداث المستقبلية للظروف المحيطة بالمشروع والمؤثرة فيه فإنه يكون القرار اتخذ في ظل حالة عدم التأكد، حيث أنه لا يوجد توزيعات احتمالية للأحداث المستقبلية.

1- مفهوم عدم التأكد: هي الحالة التي تحدث في المستقبل والتي تؤثر على إتخاذ القرارات، وفيها يتعذر التنبؤ بوضع التوزيعات الاحتمالية لذلك، ولكن يتم استخدام الحكم الشخصي لمتخذ القرار والذي يتوقف على مدى ميوله وتوقعاته للمستقبل إذا كان متفائلاً أو متشائماً.²

2- معايير نظرية القرار: يتميز تقييم المشاريع الاستثمارية في ظروف عدم التأكد بصعوبة الحصول على احتمالات أو أن حالات الطبيعة تكون غير متوفرة، وذلك إما لعدم الخبرة أو لأن القرار جديد من نوعه، ومن أهم معايير نظرية القرارات ما يلي:

أ. معيار أقصى الأقصيات (Maxi max):

نستطيع بهذه الطريقة اختيار البديل الذي يعطي أعلى مردود، فإننا أولاً لحدد أعلى مردود لكل بديل في حالة الأرباح ومن ثم نختار أعلى قيمة من بين القيم التي تم تحديدها فيكون البديل المقابل لتلك القيمة هو البديل الأمثل ويطلق على هذا المعيار باسم معيار التفاؤل.

ب. معيار (Maxi min) wald:

في هذا المعيار يسعى متخذ القرار للحصول على أفضل مردود من النتائج المتأكد منها وهكذا فهو في كل بديل متأكد من أن ما سيحصل عليها لن يكون أقل من أسوء ناتج لذلك يتم اختيار أسوء

¹ محمد سعيد عبد الهادي، الإدارة المالية (الاستثمار والتمويل، التحليل المالي والأسواق المالية الدولية)، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط1، 2007، ص194.

² محمود الفياض، عيسى قداة، بحوث العمليات، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ب ط، 2007، ص 18.

مردود من كل بديل ثم يتم اختيار أفضل قيمة من القيم التي تم اختيارها ويسمى هذا المعيار بمعيار التشاؤم.¹

ج. معيار هرويكس (الواقعية Hurwicz):

إن مستخدم هذا المعيار لا يعد متفائلاً على الإطلاق ولا متشائماً على الإطلاق، إنما يفترض وجود نسبة أو احتمال للتفاؤل تسمى معامل الواقعية (α)، قيمة هذا المعامل تقع بين الصفر والواحد، فعندما تقترب قيمة هذا المعامل من الواحد الصحيح يكون صانع القرار متفائلاً، وعندما تقترب من الصفر يكون صانع القرار متشائماً حول المستقبل، وفي هذه الحالة فإن قيمة البديل (α_j) والتي سنرمز لها بالرمز $V(\alpha_j)$ تعطى بالعلاقة التالية:²

$$V(\alpha_j) = R_{\max i}(\alpha) + R_{\min i}(1-\alpha)$$

حيث:

$1-\alpha$: نسبة أو احتمال التشاؤم.

R_{\max} : أفضل قيمة للعوائد لكل بديل .

R_{\min} : أسوأ قيمة للعوائد لكل بديل.

أفضل بديل وفق هذا المعيار هو الذي يقابل أعلى قيمة.

د. معيار الاحتمالات المتساوية (الرشد la place):

يفترض هذا المعيار حدوث متساوي لجميع نتائج حالة الطبيعة وهذا الافتراض ناتج على أساس عدم توفر المعلومات لدى متخذ القرار عن تلك النتائج فإن متخذ القرار يقوم بحساب الوسط الحسابي لنتائج كل بديل تحت حالات الطبيعة المختلفة ثم يأخذ أكبرها إذا كان يهدف إلى تحقيق أقصى الأرباح وأقلها إذا كان يهدف إلى تحقيق أقل كلفة.

¹ دلال صادق الجواد، حميد ناصر الفتال، بحوث العمليات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ب ط، 2008، ص-ص:295-296.

² جهاد صباح بني هاني وآخرون، بحوث العمليات والأساليب الكمية، نظرية وتطبيق، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2008، ص300.

ه. معيار **savage** (الندم) :

تهدف هذه الطريقة إلى جعل مستوى الندم الذي يشعر به متخذ القرار الاستثماري عند اختيار البديل دون آخر تحت حالات الطبيعة المختلفة أقل ما يمكن ويتم هذا من خلال إعداد مصفوفة الندم وذلك وفقاً للخطوات التالية:

- تحديد أكبر قيمة في كل حالة من حالات الطبيعة؛
- طرح القيم الأخرى في نفس حالة الطبيعة من أكبر قيمة منها؛
- نقوم بجمع كل التأسفات لكل بديل؛
- يتم اختيار أقل ندم مرافق لكل بديل¹.

و. معيار الأرباح الضائعة (**Mini max**) :

يقترح هذا المعيار أن نختار ذلك التصرف الذي يحقق أدنى حد من الحدود القصوى للخسارة أو الحد الأقصى للحدود الدنيا للأرباح وبهذا يعني ضرورة التأكد من تحقيق ربحيتها.²

ز. تحليل نقطة التعادل:

هي أسلوب لتحديد النقطة التي تغطي فيها المبيعات جميع التكاليف فيصبح المشروع في حالة تعادل أي لا تحقق ربح ولا خسارة، و تتناول هذه الأداة أثر العلاقة بين مستويات التكاليف وحجم النشاط على ربحية المشروع، بمعنى أنها لا تقتصر على تحديد مستوى النشاط الذي يحقق التعادل وإنما تتسع لتناول الدراسة التحليلية للأثر النهائي على صافي الربح عند مستويات مختلفة للنشاط.³

ح. تحليل الحساسية:

يعتبر أسلوب تحليل الحساسية أحد الأساليب المستخدمة في تقييم المشروعات في ظل ظروف عدم التأكد ويقصد بها مدى استجابة المشروع المقترح للتغيرات التي تحدث في أحد المتغيرات أو العوامل المستخدمة لتقييمه أو مدى حساسية المشروع للتغير الذي يطرأ على العوامل المختلفة التي تؤثر على

¹ منعم زمزير الدوسمي، بحوث العمليات مدخل علمي لاتخاذ القرارات، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1، 2009، ص-ص: 479-476.

² محمد صالح الحناوي، محمد توفيق الماضي، بحوث العمليات في تخطيط ومراقبة الإنتاج، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ب ط، 2000، ص 83.

³ جليل كاظم مدلول العارضي، الإدارة المالية المقدمة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1، 2013، ص 119.

المشروعات وهذا يعني أن تحليل الحساسية يوضح كيف يمكن أن تتأثر قيمة المعيار المستخدم في عملية التقييم بأي تغير يحدث في قيمة أحد المتغيرات المستخدمة في قياس صافي التدفقات النقدية.¹

ثالثاً: معايير تقييم المشاريع في ظل المخاطرة.

في حالة المخاطرة يستطيع متخذ القرار أن يضع احتمالات لحدوث حالات مستقبلية اعتماداً على الخبرة السابقة والدراسات الإحصائية، حيث أن حالة المخاطرة هي الحالة التي يمكن لمتخذ القرار أن يحدد ويضع فيها توزيعات احتمالية للحدث على ضوء الدراسات السابقة.

1- مفهوم الخطر والمخاطرة.

بالرغم من تعدد تعريفات المخاطرة إلا أنه أبرز هذه التعريفات مايلي:

أ. **تعريف الخطر:** يعرف الخطر بأنه الانحراف في النتائج التي يمكن أن تحدث خلال فترة محددة في موقف معين ويقصد بالانحراف في النتائج بالانحراف غير المرغوب فيه أو الانحراف العكسي عن النتائج المتوقعة أو التي يأمل تحقيقها بينما الانحرافات المرغوب فيها فإنها لا تمثل خطر بالنسبة للمشروع.²

ب. **تعريف المخاطرة:** هي الحالة التي يكون فيها نقص كبير في المعلومات، مما يضطر متخذ القرار الاستثماري إلى تقدير احتمال كل حالة من حالات الطبيعة، وإذا لم يسعفه ما يوفر لديه من معلومات في تقدير تلك الاحتمالات فإنه يقوم بتوزيع النسبة الكاملة للاحتمال 100% على مختلف حالات الطبيعة المتوقعة.³

2- طرق تقييم الاستثمارات في ظل المخاطرة.

هناك مجموعة من الطرق والتقنيات لتقييم الاستثمارات التي تحيطها مستويات مخاطرة مختلفة أهمها:
أ. معيار القيمة المتوقعة (بايز).

في بعض الأحيان يبدأ صانع القرار بوضع تقديرات مبدئية لاحتمال حدوث كل حالة من حالات الطبيعة ثم يحاول البحث عن معلومات إضافية تمكن من تأكيد أو تعديل هذه الاحتمالات المبدئية من خلال جهود ذاتية من قبل المنظمة أو من خلال الاستعانة بأحد المراكز المتخصصة في هذا المجال لمعرفة

¹ محمد مفيد القوصي، الرياضيات الإدارية، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، ط1، 2015، ص 197.

² عيد أحمد أبو بكر، إدارة أخطار شركات التأمين، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2011، ص 277.

³ محمود الفياض، عيسى قداد، بحوث العمليات، مرجع سبق ذكره، ص18.

كيف تؤثر المعلومات الإضافية على التقديرات المبدئية وكيف يستثمر صانع القرار هذه المعلومات في تحسين جودة القرار.

وتمر عملية إيجاد الاحتمالات باستخدام هذه النظرية بعدد من المراحل هي:

- تحديد الاحتمالات المسبقة (الحالية) أي الاحتمالات قبل استخدام النظرية؛
 - الحصول على المعلومات الإضافية أي الاستفادة من الخبرات السابقة؛
 - إيجاد الاحتمالات اللاحقة (الجديدة) التي نحصل عليها نتيجة دمج الاحتمالات المسبقة والمعلومات الإضافية وفقاً لمبادئ نظرية بايز.¹
- ب. شجرة القرار.

شكل بياني يوضح الكثير من الأفعال والبدائل الممكنة والحالات الطبيعية كما تعتبر أداة من الأدوات التي يعتمد عليها متخذ القرار في حل المشكلات بعد تمثيل المعلومات المتعلقة بالمشكلة والتي تظهر في شكل شجرة وتسمى شجرة القرار إذ تبدأ بنقطة يطلق عليها نقطة القرار الأولى ويرمز لها ○ ثم يتفرع دائماً من نقاط القرار بدائل خاصة بالمشكلة أي أن الشركة تواجه بدائل إنتاج المنتج أو عدم إنتاج المنتج يأتي دائماً بعد نقطة القرار مجموعة من الأحداث يرمز لها بالرمز ○²

ج. الانحراف المعياري.

سبق وأن عرفنا الخطر بأنه درجة الاختلاف في التدفق النقدي "المحتمل" عن التدفق النقدي "المتوقع" ويمثل الوسط الحسابي في التوزيع الاحتمالي المعتدل للتدفق النقدي المتوقع وهذه القيمة المتوقعة هي التي تحدد اتساع أو ضيق منحنى التوزيع الاحتمالي ويمكن قياسها باستخدام الانحراف المعياري ويرمز له بالرمز δ وعلى هذا الأساس كلما قلت قيمة الانحراف المعياري انخفضت درجة خطورة المشروع والعكس صحيح.³

¹ محمد أحمد طراونة، سليمان خالد عبيدات، مقدمة في بحوث العمليات، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2009، ص-ص: 52-53.

² جلال إبراهيم العبد، الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، ب ط، 2004، ص-ص: 27-31.

³ محمد صالح الحناوي وآخرون، أساسيات الإدارة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ب ط، 2001، ص 279.

د. معامل الاختلاف.

يعتبر معامل الاختلاف من بين الأدوات الإحصائية المستعملة في تقييم واختيار المشاريع الاستثمارية إذ يمثل تحمل كل وحدة نقدية واحدة من القيمة الحالية الصافية المتوقعة للمخاطرة، وبالتالي كلما انخفض معامل الاختلاف فإن المشروع يكون أحسن لكن إذا كان معامل الاختلاف سالبا فالمشروع يكون مرفوضا وفي حالة التفاضل بين المشاريع يجب أن يكون معامل الاختلاف موجبا، ثم أحسن مشروع هو الذي له أقل معامل اختلاف.¹

ويقاس معامل الاختلاف CV بقسمة الانحراف المعياري على القيمة المتوقعة، ويعطى بالعلاقة التالية:

δ : الانحراف المعياري.

Rn: العائد المتوقع.

$$CV = \frac{\delta}{Rn}$$

¹ براق محمد، غربي حمزة، مدخل إلى السياسة المالية للمؤسسة، دار الكتب والوثائق القومية، الجزائر، ط1، 2014، ص-ص: 112-113.

المبحث الثاني: معايير التقييم غير معدلة بالوقت.

تسمى أيضا بالمعايير غير المخصوصة، أي الأساليب التي تتعامل مع التدفقات النقدية الداخلة والخارجة كما هي، وتمثل هذه الطرق في المعايير التي تتجاهل الوقت بالنسبة لقيمة النقود، أي تعتبر كل وحدة نقدية حاليا لديها نفس القيمة مستقبلا، وتشمل كل من معيار فترة الاسترداد، معيار معدل العائد المحاسبي ومعيار معدل العائد السنوي البسيط.

المطلب الأول: معيار فترة الاسترداد DR*.

تعتبر فترة الاسترداد من الطرق القديمة في تقييم الاستثمار، كما تعتبر من أبسط الطرق وأسهلها على الإطلاق، وتبين هذه الطريقة عدد السنوات اللازمة لتغطية تكلفة الاستثمار الأولي بواسطة الأرباح المتولدة عن هذا الاستثمار.¹

كما تعتبر هذه الطريقة من الطرق البسيطة في تقييم البدائل الاستثمارية المقترحة، حيث يفضل البديل الاستثماري الذي تكون مدة استرداد كلفته المصروفة أسرع من البدائل الأخرى، وتستخدم هذه الطريقة عادة في الحالات التي ينبغي استبعاد مجموعة البدائل الاستثمارية بسرعة.²

أولا: كيفية حساب معيار فترة الاسترداد.

تعطي طريقة فترة الاسترداد الأفضلية للمشروع الذي يتميز بفترة استرداد أقل، حيث تختلف باختلاف التدفقات النقدية، والتي نجد فيها التدفقات النقدية المتساوية وغير المتساوية، ويتم حساب فترة الاسترداد كما يلي:³

1- في حالة التدفقات النقدية المتساوية: تحسب فترة الاسترداد في حال كانت التدفقات النقدية الناتجة عن المشروع خلال عمره الافتراضي ثابتة من المعادلة التالية:

فترة الاسترداد = قيمة الاستثمار الأصلي / التدفقات النقدية

$$DR = I_0 / RN$$

¹ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط7، 2010، ص156.

² حمزة محمود الزبيدي، أساسيات الإدارة المالية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2006، ص278.

³ شقيري نوري موسى وآخرون، إدارة الاستثمار، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2012، ص-ص: 116-117.

* DR: Le Délai de Récupération.

الفصل الثاني: نماذج تقييم المشاريع الاستثمارية في ظل ظروف التأكد.

مثال تطبيقي: قدرت التكاليف الاستثمارية لأحد المشاريع بـ 60000 دينار، وتدفقاته النقدية السنوية بـ 15000 دينار، وكانت التكاليف الاستثمارية لمشروع آخر مقدرة بـ 120000 دينار والتدفقات النقدية الصافية 20000 دينار سنوياً.

المطلوب:

أ. ماهي فترة الاسترداد لكلا المشروعين؟.

ب. حدد الاستثمار الأفضل وفق معيار فترة الاسترداد DR.

الحل:

أ. حساب فترة الاسترداد:

$$DR1 = 60000 / 15000 = 4$$

يسترد المشروع الأول تكاليفه خلال 4 سنوات.

$$DR2 = 120000 / 20000 = 6$$

يسترد المشروع الثاني تكاليفه خلال 6 سنوات.

ب. الاستثمار الأفضل وفق معيار فترة الاسترداد هو الاستثمار الأول لأنه يسترد لأنه يسترد أمواله خلال فترة أقل تقدر بـ 4 سنوات.

2- في حالة التدفقات النقدية غير المتساوية:

في حالة التدفقات النقدية غير المتساوية: يمكن حساب فترة الاسترداد بطريقتين:¹

أ. أسلوب التراكم: يتم حساب فترة الاسترداد بجمع التدفقات النقدية خلال السنوات المختلفة حتى تتساوى مع الاستثمار الأصلي.

مثال تطبيقي: مشروعين استثماريين قيمة الاستثمار لكل منهما 100000، 150000 على التوالي، عمرهما الانتاجي 4 سنوات، وكانت التدفقات النقدية لكليهما موضحة في الجدول الآتي:

¹ طلال الكداوي، تقييم القرارات الاستثمارية، مرجع سبق ذكره، ص 125.

الفصل الثاني: نماذج تقييم المشاريع الاستثمارية في ظل ظروف التأكد.

السنوات لاستثمار	1	2	3	4
المشروع 1	30000	50000	22000	28000
المشروع 2	35000	40000	60000	55000

المطلوب: المفاضلة بين المشروعين باستخدام معيار فترة الاسترداد؟.

الحل:

السنوات الاستثمار	10	1	2	3	4
المشروع 1	100000	30000	50000	22000	28000
		30000	80000	102000	130000
المشروع 2	150000	35000	40000	60000	55000
		35000	75000	135000	190000

● المشروع 1: من خلال الجدول نلاحظ أن فترة الاسترداد توجد بين السنة 2 والسنة 3 وبالتالي فترة الاسترداد تساوي:

$$DR = (100000 - 80000) \times 360 / 22000 = 327 \text{ jours}$$

المشروع الأول يسترجع أمواله بعد سنتين و 10 أشهر و 27 يوم.

● المشروع 2: من خلال الجدول نلاحظ ان المشروع الثاني يسترجع تكاليفه بين السنة 3 والسنة 4 وبالتالي فترة الاسترداد تساوي:

$$DR = (150000 - 135000) \times 360 / 190000 = 25 \text{ jours}$$

المشروع الثاني يسترجع أمواله بعد 3 سنوات و 25 يوم، وبالتالي فالأفضلية تعود للمشروع الأول لأنه يسترجع تكاليفه بعد أقل فترة ممكنة.

ب. طريقة المتوسطات: وتحسب بالعلاقة التالية:

$$DR = \frac{I_0}{MRn}$$

فترة الاسترداد = قيمة الاستثمار الأولي / متوسط التدفقات

$$MRn = \frac{\sum_{t=1}^n Rnt}{n}$$

مثال تطبيقي: بالاعتماد على معطيات التمرين السابق أحسب فترة الاسترداد للمشروع الثاني باستخدام طريقة المتوسطات.

الحل:

$$MRn = \frac{35000+40000+60000+55000}{4} = 47500$$

$$DR = \frac{150000}{47500} = 3 \text{ans} + 1 \text{m} + 26 \text{j}$$

المشروع يسترجع أمواله بعد 3 سنوات وشهر و26 يوم.

ثانيا: مزايا وعيوب معيار فترة الاسترداد.

لمعيار فترة الاسترداد مجموعة من المزايا والعيوب تتمثل أهمها فيما يلي:¹

1- المزايا: تتلخص مزايا استخدام فترة الاسترداد في النقاط التالية:

- يتميز هذا المعيار بالبساطة وسهولة الحساب ويعتبر الأكثر شيوعاً واستخداماً؛
- يحقق قدراً من الأمان للمشروعات التي تتأثر أعمالها بالتقلبات الاقتصادية والتكنولوجية السريعة؛
- يحدد مستوى السيولة المتدفق للمشروع في كل سنة من سنوات تشغيله قبل استرداد كامل قيمة الاستثمار؛

• يعطي مؤشراً مبدئياً وسريعاً عما إذا كان المشروع يستحق المزيد من البحث والدراسة؛

- يناسب القرارات الاستثمارية التي تفضل السيولة على الربحية خاصة إذا كانت مصادر الأموال المتاحة قصيرة الأجل، وبالتالي يتم التركيز على المشاريع ذات الاسترداد السريع.

2- العيوب: تعرض معيار فترة الاسترداد للعديد من الانتقادات التي أبرزت الكثير من عيوبه من أهمها:

- لا يأخذ القيمة الزمنية للنقود في الاعتبار، بحيث يتجاهل تغير الأسعار في المستقبل؛

¹ عبد المطلب عبد الحميد، دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 284-286.

الفصل الثاني: نماذج تقييم المشاريع الاستثمارية في ظل ظروف التأكد.

- يتجاهل التدفقات النقدية التي يمكن أن تتحقق بعد فترة الاسترداد؛
- يتجاهل القيمة المتبقية للمشروع في نهاية عمره الافتراضي والتي لها قيمة بيعية وتشكل إيرادا وتدافقا نقديا للمشروع.

المطلب الثاني: معيار معدل العائد المحاسبي *TRC.

يسمى هذا المعيار بمعدل العائد المحاسبي لأنه يعتمد على نتائج الأرباح والخسائر في القيود المحاسبية، فهو عبارة عن النسبة المئوية بين متوسط العائد السنوي إلى متوسط التكاليف الاستثمارية، والمهم في هذا المعيار ضرورة مقارنة النتيجة المتحصل عليها مع معدل الفرص البديلة (سعر الفائدة السائد في السوق).¹

أولاً: طريقة حساب معيار معدل العائد المحاسبي: لحساب هذا المعدل هناك طريقتين:

1- في حالة عدم وجود قيمة متبقية: العلاقة التالية تمكننا من حساب معدل العائد المحاسبي:

$$\text{معدل العائد المحاسبي} = \frac{\text{متوسط العائد السنوي}}{\text{الكلفة الاستثمارية الأولية}} \times 100$$

$$\text{TRC} = \frac{\text{MRn}}{\text{I}_0}$$

بحيث: Rn_t : التدفقات النقدية.

n : عدد السنوات.

مثال تطبيقي 1: مشروع استثماري قدرت تكلفته الاستثمارية بـ 240000 دينار، وكانت تدفقاته النقدية على مدى 5 سنوات وفق الجدول الآتي:

السنوات	1	2	3	4	5
التدفقات النقدية	60000	95000	135000	150000	100000

المطلوب:

أ. ما هو معدل العائد المحاسبي؟.

ب. إذا كان معدل الفائدة السائد في السوق يساوي 30% فما هو القرار الاستثماري لهذا المشروع؟ هل يكون بالقبول أو الرفض؟

¹ موفق عدنان عبد الجبار الحميري، أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 230-231.

* TRC: Le Taux de Rendement Comptable.

الحل:

أ. حساب TRC.

$$MRN = \frac{Rnt}{n} = (60000 + 95000 + 135000 + 150000 + 100000) / 5$$

$$MRN = 540000 / 5 = 108000$$

$$TRC = (108000 / 240000) \times 100 = 45\% > 30\%$$

ب. بما أن TRC أكبر من معدل السوق يمكن القول بأن المشروع مقبول.

2- في حالة وجود قيمة متبقية وإضافات رأسمالية أثناء التشغيل:¹

$$TRC = \frac{\bar{R}}{I_0 - VR_t + V_t} \times 100$$

$$\text{معدل العائد} = \frac{\text{الربح السنوي الصافي}}{\text{قيمة الاستثمار الأولي} - \text{القيمة المتبقية} + \text{الإضافات}}$$

مثال تطبيقي 2: قررت إدارة إحدى المؤسسات شراء مولد كهربائي لتوليد الطاقة بسبب الإنقطاع الكهربائي على مستوى المصنع، بلغت تكلفته الأولية بـ 60000 دينار سنوياً، حيث يتوقع أن يجنب هذا المولد المؤسسة متوسط خسائر للإنقطاع المتكرر للكهرباء بقيمة 12600 دينار، وتكلفة رأس المال تقدر بـ 15%.

المطلوب: إذا قررت المؤسسة التنازل عن المولد الكهربائي مع نهاية العمر الافتراضي بقيمة 1200 دينار، على أن تقوم المؤسسة بإجراء صيانته له بتكلفة قيمتها 500 دينار.

هل يعتبر هذا المشروع مقبول وفق معيار معدل العائد المحاسبي؟

الحل:

$$TRC = \frac{12600}{60000 - 1200 + 500} \times 100 = 21.25\% > 15\%$$

بما أن TRC أكبر من تكلفة رأس المال فإن هذا المشروع مقبول وذو جدوى اقتصادية.

¹ طلال الكداوي، تقييم القرارات الاستثمارية، مرجع سبق ذكره، ص 125.

ثانيا: مزايا وعيوب معيار معدل العائد الداخلي.

لمعدل العائد المحاسبي مجموعة من المزايا والعيوب والتي يمكن إجمالها في العناصر التالية:¹

1- المزايا: تتمثل في:

- يتسم بسهولة الحساب؛
- يحتاج إلى معلومات تكون متوفرة عادة؛
- يأخذ بعين الاعتبار القيمة المتبقية للمشروع؛
- يأخذ بعين الاعتبار في حسابه عامل الربحية المتوقعة من الاستثمار وهذا ما أهمله معيار فترة الاسترداد؛

2- العيوب: رغم المزايا السابقة فإن لهذا المعيار عدة عيوب أهمها:

- يهمل القيمة الزمنية للنقود مما يجعل معدل العائد غير حقيقي؛
- تعتمد على القيم المحاسبية (الدفترية) وليس على التدفقات النقدية والقيم السوقية؛
- يتجاهل افتراض إعادة استثمار العائد المحقق من المشروع في عمليات استثمارية أخرى.

المطلب الثالث: معيار العائد السنوي البسيط .

معدل العائد البسيط ما هو إلا نسبة الربح الصافي الذي يحققه المشروع في السنة (العائد السنوي- تكاليف التشغيل) إلى حجم الاستثمار المبدئي، وتحسب هذه النسبة لمدة سنة واحدة فقط غالباً ما تكون سنة إنتاج كامل، ومع ذلك يمكن أن تحسب عند درجات مختلفة من استغلال الطاقة الانتاجية، ومن الممكن حساب هذا العائد بالنسبة لحجم الاستثمار الكلي.

أولاً: طريقة حساب معيار العائد السنوي البسيط: يتم احتساب معدل العائد السنوي البسيط وفق المعادلة التالية:²

$$V = \frac{(NR + r)}{I} \times 100$$

NR : صافي الربح في السنة بعد خصم الإهلاك والفوائد والضرائب.

r: الفوائد المدفوعة.

I : حجم الاستثمار الكلي.

¹ دلفوف سفيان، "تقييم المشاريع الاستثمارية"، الموقع الرسمي لجامعة سطيف (2019/04/17) على الخط:

<http://cte.univ-setif.dz/coursenligne/coursdelfoufsofian/chap3.html>

² حمدي قاسم، أسس اعداد دراسات الجدوى وتقييم المشروعات، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2008، ص170.

مثال تطبيقي: إذا كانت تكاليف الاستثمار لأحد المشاريع مقدرة بـ 8720 دينار، وصافي الربح بالفائدة 2720 دينار.

المطلوب: حساب العائد السنوي على رأس المال.

الحل: حساب العائد السنوي على مجموع رأس المال:

$$V = \frac{2720}{8720} \times 100 = 31.19\%$$

ثانياً: مزايا وعيوب معيار العائد السنوي البسيط.

لهذا المعيار مجموعة من المزايا والعيوب التي يمكن إجمالها في العناصر التالية:

1- المزايا: يتميز هذا المعيار بعدة مزايا أهمها:

- أداة سهلة وبسيطة وسريعة الفهم؛
- مناسبة لإتخاذ القرارات الاستثمارية؛
- يعطي مؤشراً مبدئياً وسريعاً عما إذا كان المشروع يستحق المزيد من البحث والدراسة.

2- العيوب: أهم عيوب هذا المعيار تكمن في:

- يعتمد هذا المعيار على أرباح سنوية لسنة عادية لحساب معدل العائد، مما يشكل صعوبة في إختيار السنة التي الأكثر تمثيلاً للأرباح؛
- يهمل القيمة الزمنية للنقود.¹

¹ يحيى عبد الغني أبو الفتوح، أسس وإجراءات دراسة جدوى المشروعات، مرجع سبق ذكره، ص - ص: 326 - 328.

المبحث الثالث: معايير التقييم المعدلة بالوقت (مخصومة).

تم التطرق سابقا إلى معايير التقييم غير المعدلة بالوقت، ومن الانتقادات الموجهة إليها هي إهمال القيمة الزمنية للنقود أي تركز على حجم التدفق النقدي وتتجاهل توقيت حدوثه، لذلك سيتم التطرق فيما يلي إلى معايير أخرى تأخذ الزمن بعين الاعتبار عند التقييم.

المطلب الأول: معيار صافي القيمة الحالية VAN*.

يعتبر معيار صافي القيمة الحالية من أكثر المقاييس استعمالا، ويتم حساب هذا المعيار عن طريق خصم القيم الحالية للتدفقات النقدية الداخلة والقيم الحالية للتدفقات النقدية الخارجة بمعدل خصم يتمثل في تكلفة رأس المال المستثمر.¹

أولا: كيفية حساب معيار صافي القيمة الحالية: يتم حساب صافي القيمة الحالية من خلال العلاقة التالية:

صافي القيمة الحالية = القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة - القيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجة.

$$VAN = VAR - VAD$$

1- في حالة الاستثمار المبدئي دفعة واحدة:²

$$VAN = \sum_{t=1}^n CF_t (1+i)^{-t} + C_r (1+i)^{-n} - I_0$$

2- في حالة الاستثمار المبدئي عدة دفعات:³

$$VAN = \sum_{t=1}^n CF_t (1+i)^{-t} + C_r (1+i)^{-n} - \sum_{s=1}^m D_s (1+i)^{-s}$$

* VAN: La Valeur Actuelle Nette.

¹ Jonathan berk, **finance d'entreprise**, Edition pearson, France, troisième impression, 2014, p 217.

² عبد الغفار حنفي، **أساسيات التمويل والإدارة المالية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، ب ط، 2002، ص 285.

³ زغيب مليكة، بوشنقر ميلود، **التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ب ط، 2010، ص-ص: 173-174.

الفصل الثاني: نماذج تقييم المشاريع الاستثمارية في ظل ظروف التأكد.

● CF: التدفقات النقدية الصافية السنوية.

● C_T : القيمة المتبقية للمشروع عند نهاية عمره الإنتاجي.

● I: مبلغ الاستثمار المبدئي.

● n: العمر الإنتاجي للمشروع.

● i: معدل الخصم.

● D_S : دفعات تكاليف الاستثمار.

يقبل المشروع إذا كانت نتيجة صافي القيمة الحالية موجبة، أما إذا كانت نتيجة صافي القيمة الحالية سالبة فإن المشروع يرفض، وفي حالة وجود مقارنة بين عدة مشاريع فإنه يفضل المشروع الذي يعطي أكبر صافي قيمة حالية.¹

السنوات	1	2	3	4	5
المشروع A	400000	600000	500000	300000	200000
المشروع B	700000	500000	200000	100000	300000

مثال تطبيقي: لدينا مشروعين A و B قدرت التكاليف الاستثمارية لكل منهما 1 مليون دينار، وكانت التدفقات النقدية موضحة في الجدول التالي:

- إذا كان معدل الخصم 7 %

المطلوب: ما هو المشروع المقبول باستعمال صافي القيمة الحالية؟

الحل:

حساب صافي القيمة الحالية للمشروعين:

$$VAN_A = 400000(1+0.07)^{-1} + 600000(1+0.07)^{-2} + 500000(1+0.07)^{-3} + 300000(1+0.07)^{-4} + 200000(1+0.07)^{-5} - 1000000$$

$$VAN_A = 1652920 - 1000000 = \boxed{652920}$$

¹ محمد قاسم خصاونة، أساسيات الإدارة المالية، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1، 2011، ص 80.

$$VAN_B = 700000(1+0.07)^{-1} + 500000(1+0.07)^{-2} + 200000(1+0.07)^{-3} + 100000(1+0.07)^{-4} + 300000(1+0.07)^{-5} - 1000000$$

$$VAN_B = 1544240 - 1000000 = \boxed{544240}$$

نلاحظ أن صافي القيمة الحالية للمشروعين أكبر من الصفر، ومنه كلا المشروعين مقبولين، أما من ناحية المقاضلة فنختار المشروع A لأن $VAN_B < VAN_A$.

ثانياً: مزايا وعيوب معيار صافي القيمة الحالية.

لمعيار صافي القيمة الحالية عدة مزايا وعيوب من أهمها ما يلي:

1- المزايا: تتمثل في:

- يراعي التغير في القيمة الزمنية للنقود ويأخذ بالحسبان التغيرات في الأسعار وبالتالي يوضح مدى قدرة المشروع الاستثماري على تغطية التكاليف وتحقيق عائد إضافي؛
- يأخذ هذا المعيار بالحسبان المكاسب النقدية للمشروع طوال عمره الافتراضي؛
- يفضل استخدامه عندما تكون التدفقات النقدية تتراوح ما بين تدفقات نقدية موجبة وأخرى سالبة؛
- يساعد في حساب مؤشر الربحية؛
- يعكس قيمة البدائل الاستثمارية باستخدام سعر الخصم الذي يمثل تكلفة رأس المال.

2- العيوب: نلخصها فيما يلي:

- لا يعطي ترتيباً سليماً للمشروعات في حالة اختلاف قيمة الاستثمار المبدئي أو اختلاف عمر المشروع؛
- هذا المعيار يعطي القيمة المطلقة للدخل الصافي للمشروع خلال سنوات التشغيل، وبالتالي لا يساعدنا في التعرف على إنتاجية الوحدة الواحدة من تكلفة الاستثمار؛
- يتجاهل عوامل عدم التأكد ومخاطرها على قيمة المشروع الاستثماري؛
- إن اعتماد هذا المعيار على معدل الخصم يضعنا في مشكلة المخاطرة في تقييم المشاريع الاستثمارية خاصة في حالة وجود سوق تسودها المنافسة الكاملة.¹

¹ شقيري نوري موسى وآخرون، إدارة الاستثمار، مرجع سبق ذكره، ص-ص، 126 - 127.

المطلب الثاني: معيار معدل العائد الداخلي TRI*.

يقصد بمعدل العائد الداخلي بأنه المعدل الذي تتساوى عنده القيمة الحالية للتدفق النقدي الداخل مع القيمة الحالية للتدفق الخارج أو معدل الخصم الذي يكون عنده صافي القيمة الحالية مساوياً للصفر.¹
أولاً: طريقة حساب معيار معدل العائد الداخلي: يمكن استعمال الصيغة الرياضية الموالية لإيجاد القيمة التقريبية لمعدل العائد الداخلي كما يلي:

$$TRI = k_2 + (k_1 - k_2) \times \frac{VAN_2}{VAN_2 - VAN_1}$$

K_1 : معدل الخصم الأعلى.

K_2 : معدل الخصم الأدنى.

VAN_1 : القيمة الحالية الصافية الموافقة لمعدل الخصم الأعلى.

VAN_2 : القيمة الحالية الصافية الموافقة لمعدل الخصم الأدنى.

تجدر الإشارة أنه كلما كان المجال $[k_1, k_2]$ صغيراً، فإن قيمة TRI تكون دقيقة.

حيث يعتبر المشروع مقبول وذو جدوى اقتصادية إذا كان معدل العائد الداخلي أكبر من المعدل السائد في السوق، وإذا كان معدل العائد الداخلي أقل من المعدل السائد في السوق فإن المشروع يعتبر مرفوض وغير مجدي اقتصادياً.²

مثال تطبيقي: يرغب أحد المستثمرين الاستثمار في أحد المشاريع تقدر تكلفته الأولية بـ 50000 دينار، والمعدل السائد في السوق 15% (نفترض $K_2=15\%$ و $K_1=19\%$)، وكانت التدفقات النقدية لمدة 4 سنوات مبيّنة في الجدول التالي :

السنوات	1	2	3	4
التدفق النقدي	10000	15000	25000	30000

المطلوب: ما هو معدل العائد الداخلي لهذا المشروع؟.

¹ محمد قاسم خصاونة، أساسيات الإدارة المالية، مرجع سبق ذكره، ص 81.

² براق محمد، غربي حمزة، مدخل إلى السياسة المالية للمؤسسة، مرجع سبق ذكره، ص 101.

الحل: إيجاد معدل العائد الداخلي:

2		1		CF	السنوات
VA ₁	K ₁ (19%)	VA ₂	K ₂ (15%)		
8403	0.8403	8696	0.8696	10000	1
10591.5	0.7061	11341.5	0.7561	15000	2
14835	0.5934	16437.5	0.6575	25000	3
14958	0.4986	17151	0.5717	30000	4
48787.5		53626			

$$VAN_2 = 53626 - 50000 = 3626$$

$$VAN_1 = 48787.5 - 50000 = -1212.5$$

$$TRI = 0.15 + (0.19 - 0.15) \times \frac{3626}{3626 + |1212.5|}$$

$$TRI = 0.18$$

$$TRI = 18\%$$

بما أن معدل العائد الداخلي 18% أكبر من المعدل السائد في السوق 15% فإن المشروع مقبول إقتصادياً.

ثانياً: مزايا وعيوب معيار معدل العائد الداخلي:

لمعيار معدل العائد الداخلي عدة مزايا وكذلك عدة عيوب، ومن أهمها نذكر ما يلي:

1- المزايا: نلخصها فيما يلي:

- يراعي القيمة الزمنية للتدفقات النقدية؛
- يعتبر مقياساً داخلياً للمؤسسة؛
- يعطي معلومات عن معدل الفائدة الأقصى الذي يمكن للمشروع تحمله في حالة تمويله بالإقراض الكلي؛
- ينسجم مع هدف تعظيم القيمة السوقية للمؤسسة.

2- العيوب: تلخص في:

- يهمل فرص الاستثمار أمام المؤسسة بعد انتهاء العمر الاقتصادي للاستثمار؛
- تعقد وطول عملية حسابه، حيث كلما زادت مدة حياة المشروع زادت درجة تعقيد الحساب؛
- عدم أخذه بعين الاعتبار مشكلة عدم التأكد وظروف المخاطرة.¹

المطلب الثالث: معيار دليل الربحية IR*.

إن عدم تساوي رؤوس الأموال المستثمرة للمشروعات المقترحة يجعل الاختيار بينها باستخدام معيار صافي القيمة الحالية غير سليم على اعتبار أن القيمة المطلقة لصافي القيمة الحالية تزداد بازدياد رأس المال المستثمر، ولتفادي هذا القصور يمكن اللجوء إلى معيار مؤشر الربحية.

حيث يعرف دليل الربحية بأنه المعيار الذي يقيس قدرة المشروع الاستثماري على تحقيق الربح، وهو عبارة عن حاصل قسمة مجموع القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة على القيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجة (الاستثمار المبدئي) للمشروع الاستثماري محل الدراسة.²

أولاً: طريقة حساب معيار دليل الربحية: تعطى الصيغة العامة لمعيار دليل الربحية بالعلاقة التالية:

مؤشر الربحية = مجموع القيم الحالية للتدفقات النقدية الصافية السنوية / الاستثمار المبدئي.
--

$$IR = \sum_{t=1}^n \frac{CF_t(1+i)^{-t}}{I_0}$$

CF: التدفق النقدي الصافي الداخلي.

I₀: التكلفة المبدئية (الاستثمار المبدئي).

i: معدل الخصم.

¹ براق محمد، غربي حمزة، مدخل إلى السياسة المالية للمؤسسة، مرجع سبق ذكره، ص - ص: 101 - 102.

² معراج الهواري وآخرون، القرار الاستثماري في ظل عدم التأكد والأزمة المالية، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ب ط، 2012، ص 115.

الفصل الثاني: نماذج تقييم المشاريع الاستثمارية في ظل ظروف التأكد.

إذا كان مؤشر الربحية أكبر من 1 هذا يعني أن المشروع مقبول، ويكون المشروع الأفضل هو الذي يتعد كثيراً عن 1 في حالة المقاضلة بين عدة مشاريع، أما إذا كانت قيمة مؤشر الربحية أقل من 1 أو مساوية له فيعتبر هذا المشروع، مرفوض.¹

مثال تطبيقي: لدينا مشروعين استثماريين A و B، قدرت تكلفتها الاستثمارية بـ 80000، 70000 دينار على التوالي، وكانت التدفقات النقدية لمدة 3 سنوات على النحو الآتي:

السنوات	1	2	3
المشروع A	40000	70000	50000
المشروع B	30000	50000	40000

المطلوب: إذا كان معدل الخصم هو 10%، أي المشروعين أفضل وفق مؤشر الربحية؟.

الحل: حساب مؤشر الربحية:

السنوات	المشروع A		المشروع B		معدل الخصم %10
	التدفق النقدي	القيمة الحالية	التدفق النقدي	القيمة الحالية	
1	40000	36360	30000	27270	0.9090
2	70000	57848	50000	41320	0.8264
3	50000	37565	40000	30052	0.7513
		131773		98642	

$$IR_A = \frac{131773}{80000} = 1.64$$

$$IR_B = \frac{98642}{70000} = 1.40$$

اقتصادياً كلا المشروعين مقبولين لأن $IR_A > 1$ و $IR_B > 1$ أما من ناحية المقاضلة فنختار

المشروع A لأن $IR_A > IR_B$.

¹ مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ب ط، 2004، ص 127.

ثانيا: مزايا وعيوب مؤشر الربحية: لهذا المعيار مجموعة من المزايا والعيوب الخاصة به والتي نقدمها فيما يلي:

1- المزايا: تتلخص في:¹

- يعتمد مؤشر الربحية على القيمة الزمنية للنقود في تحليله؛
- يتم الحصول على مؤشر الربحية بعد الأخذ بعين الاعتبار كلفة رأس المال من خلال استخدامها كمعدل خصم؛
- تمكن طريقة مؤشر الربحية من توضيح مدى جاذبية مشروع استثماري مقارنة بالمشاريع الأخرى عن طريق عدم أخذ حجم التدفقات النقدية في الاعتبار؛
- يساعدنا على ترتيب البدائل الاستثمارية ذات الربحية.

2- العيوب: تتمثل في:

- نفترض هذه الطريقة ثبات كلفة التمويل (معدل الخصم المستخدم) طوال فترة حياة المشروع؛
- لا توضح المساهمة الاقتصادية للمشروع الاستثماري.²

¹ خامرة السعيد، النظام المصرفي اللاربوي وأهميته في التنمية الاقتصادية - دراسة حالة الجزائر-، ملتقى دولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاد والمؤسسات، بسكرة، الجزائر، 2006 يومي 21-22 نوفمبر، ص5.

² حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ط2، 2008، ص - ص: 432-433.

خلاصة الفصل:

تسعى دراسة الجدوى في عملية تقييم المشروعات إلى إختيار المشروع الاستثماري الذي يحقق أعلى منفعة للمجتمع والذي يساعد على حل المشاكل الاقتصادية من بطالة وتضخم، بحيث يتوقف نجاح أي خطة للتنمية يعتمد بدرجة كبيرة على سلامة القرارات الاستثمارية، أو بمعنى آخر على سلامة اعداد وتقييم وتنفيذ ومتابعة المشروعات التي تضمها هذه الخطة، وأن هذا التقييم كثيراً ما يركز على ربحية هذه المشروعات من وجهة نظر الأفراد أصحاب المشروع أو المشاركين فيه.

وكثيراً ما يتم التقييم باستخدام مقاييس أو معايير عديدة تختلف فيما بينها من حيث المعطيات اللازم تطبيقها، حيث أن هناك معايير لتقييم الاستثمار في حالات التأكد لا تراعي تغير قيمة النقود عبر الزمن، في حين هناك معايير للتقييم لا بد أن تأخذ بعين الاعتبار التغير الزمني للنقود، مستخدمة ما يعرف بسعر الخصم، كما هناك معايير أخرى في حالة عدم التأكد وفي حالة وجود عنصر المخاطرة.

وتعتبر هذه المعايير طرقاً فعالة لاختيار وتقييم المشاريع الاستثمارية الجديدة والخروج من القرارات العشوائية وغير الدقيقة التي لا تضمن للمؤسسة استمراريتها وبقائها، وسنحاول تطبيق هذه المعايير على مشروع التوسعة لمؤسسة بن هني وذلك بالاعتماد على معطيات دراسات الجدوى التفصيلية، وهذا ما سنحاول عرضه من خلال الفصل الموالي المتمثل في الدراسة التطبيقية.

الفصل الثالث:

دراسة حالة مؤسسة بن هني لإنتاج المشروبات المختلفة.

المبحث الأول: بطاقة تعريفية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

المطلب الأول: تقديم عام للوكالة ANSEJ .

المطلب الثاني: مراحل إنشاء المنشأة والإعانات والامتيازات الممنوحة لها.

المطلب الثالث: مؤسسة بن هني لإنتاج المشروبات المختلفة غير الغازية وغير

الكحولية بزعرورة- تيارت-

المبحث الثاني: دراسة الجدوى التفصيلية لمشروع التوسعة.

المطلب الأول: دراسة الجدوى البيئية والتسويقية.

المطلب الثاني: دراسة الجدوى الفنية والاجتماعية.

المطلب الثالث: دراسة الجدوى المالية.

المبحث الثالث: تقييم مشروع التوسعة في ظل التأكد التام.

المطلب الأول: معايير التقييم غير المعدلة بالوقت (غير المنصومة).

المطلب الثاني: معايير التقييم المعدلة بالوقت (منصومة).

المطلب الثالث: نتائج دراسة جدوى مشروع التوسعة والتقارير النهائي.

تمهيد:

بعد الدراسة النظرية التي تطرقنا إليها في الفصلين السابقين والمتمثلة في توضيح مفهوم المشروع الإستثماري وأهم مراحل دراسة جدواه باستعمال مختلف المعايير لتقييم المشاريع الإستثمارية في المستقل الأكيد، ففي هذا الفصل سنحاول تطبيق هذه المعايير على إحدى المشاريع المتمثلة في إنتاج المشروبات غير الغازية وغير الكحولية المدعم من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية تيارت.

ومن خلال الدراسة الميدانية لهذا المشروع قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث نستعرض فيها دراسة الجدوى بمختلف أنواعها وأساليبها المستخدمة لتقييم جدوى مشروع التوسعة، وذلك من خلال:

- البطاقة التعريفية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لفرع تيارت؛
- دراسة تفصيلة للمشروع الإستثماري القائم والمراد التوسع فيه؛
- تقييم المشروع باستخدام معايير التأكد التام.

المبحث الأول: بطاقة تعريفية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

تساهم الوكالات الوطنية الداعمة للشباب في تمكينهم من إنشاء منشآتهم وتهيئة المناخ الملائم لها، ومنحها تسهيلات مختلفة من أجل نموها، وذلك عن طريق إنشاء العديد من الهيئات والآليات التي تعمل على دعمها ومرافقتها ومن أهمها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب التي تساهم في انتشار وتطور المنشآت في كل أنحاء الوطن وفي جميع المجالات حتى تعود بالنفع على المجتمع والاقتصاد.

لذلك سوف يتم التطرق في هذا المبحث إلى تقديم بطاقة تعريفية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وكالة تيارت، إضافة إلى لمحة عن المشروع المراد تقييمه المتمثل في مؤسسة بن هني المتخصصة في إنتاج المشروبات غير الغازية وغير الكحولية.

المطلب الأول: تقديم عام للوكالة ANSEJ*.

من خلال التفكير في إنشاء هيكل جديد بإمكانه إستيعاب آمال وتطلعات الشباب وتحقيقها، وفي إطار التكيف مع التحولات الاقتصادية، تم التوصل إلى خلق جهاز يعنى بدعم وتشغيل الشباب في إطار منظم، وفي هذا الإطار تم إنشاء وكالة متخصصة عرفت باسم "الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب".

أولاً: عموميات حول الوكالة.¹

تعتبر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من أهم الوكالات التي أنشأها الجزائر من أجل تمويل المشاريع الصغيرة وتقديم الحوافز المالية لها، بالإضافة إلى مساعدة البنوك على منح القروض لها.

1- نشأة الوكالة: أنشأت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 296/96 المؤرخ في 24 ربيع الثاني 1417 الموافق لـ 08 سبتمبر 1996، والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 231/98 المؤرخ في 19 ربيع الأول عام 1914 الموافق لـ 13 يونيو سنة 1998، منذ هذا التاريخ أصبحت الوكالة تتمتع بالشخصية القانونية والمعنوية والاستقلالية المالية، تحت وصاية الوزارة المسؤولة عن فرص العمل والتشغيل.²

2- تعريف الوكالة: هي مؤسسة عمومية مكلفة بتشجيع وتدعيم ومرافقة الشباب العاطلين عن العمل والبالغين من العمر 19 إلى 40 سنة، اللذين لديهم أفكار مشاريع تمكنهم من خلق مؤسسات جديدة.

¹ معلومات مقدمة من طرف الوكالة.

* ANSEJ: Agence Nationale de Soutien D'Emploi des Jeunes.

² -الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 11 سبتمبر 1996، رقم 52، ص 12.

وفي تعريف آخر هي جهاز موضوع تحت سلطة رئيس الحكومة، يقوم بتمويل ودعم ومتابعة المؤسسات المصغرة المنشأة من طرف الشباب أصحاب المشروعات كما يتولى الوزير المكلف بالتشغيل متابعة جميع نشاطاتها.

3- شروط التأهيل: لقيام المستثمر بإنشاء مؤسسة يجب أن تتوفر فيه الشروط الآتية:

- أن يتراوح عمر الشباب بين 19 سنة و40 سنة؛
 - يكون ذو تأهيل مهني ، أو ذو مؤهلات معرفية معترف بها؛
 - أن يقدم مساهمة شخصية في شكل أموال خاصة؛
 - أن لا يكون شاغلا وظيفه مأجورة عند تقديم استمارة التسجيل للاستفادة من الإعانة؛
 - أن يكون مسجلا لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل كطالب عمل.
- ### 4- أهداف الوكالة: تسعى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لتحقيق جملة من الأهداف منها:
- السعي إلى تخفيف من حدة البطالة وتوفير مناصب شغل جديدة؛
 - تقوية وتعزيز القدرات الإنتاجية الوطنية؛
 - ترقية ونشر الفكر المقاوالاتي؛
 - تشجيع كل الأشكال والإجراءات الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب؛
 - تشجيع خلق النشاطات من طرف الشباب أصحاب المبادرات؛
 - إعلام المستثمر بالقوانين المتعلقة بممارسة نشاطه؛
 - إبلاغ أصحاب المبادرات بالدعم الممنوح لهم والامتيازات والإعفاءات المقررة في هذا الجهاز.

ثانيا: مصالح وكالة دعم تشغيل الشباب ANSEJ.¹

تتكون الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية تيارت من مجموعة من المصالح وهي:

- 1- **عون الإستقبال والتوجيه:** مكلف بإستقبال المواطنين وتقديم النصائح والتوجيهات للشباب الراغبين في إنشاء مؤسسات مصغرة وتوجيههم.
- 2- **مصلحة المرافقة:** تعتبر مهمة خلية المرافقة أساسية بحيث تتم مرافقة حامل المشروع عند إيداع الملف حتى بداية المشروع، كما تتكون من مجموعة من المرافقين ومستشار مرافق رئيسي يرئسهم رئيس ملحقة تيارت من مهامهم:

¹ وثائق داخلية لدى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، فرع تيارت.

• إيداع الملف عندما يستوفي الشروط؛

• دراسة المشاريع ومرافقة أصحابها؛

• القيام بالدراسة التقنية والمالية للمشروع؛

3- إدراج مختلف القرارات الخاصة بمرحلي الإنشاء والتوسيع.

4- مصلحة المالية والمحاسبة: تتكفل هذه المصلحة بتمويل المشروع حسب دراسة جدوى كل

مشروع، حيث تضم هذه المصلحة رئيس مصلحة ومحاسبين وكل العمليات المالية والمحاسبية بالوكالة

تكون من اختصاص هذه المصلحة .

5- مصلحة الإحصاء والإعلام الآلي: كل العمليات المتعلقة بالإعلام الآلي والإحصاء تكون من

مهمتهم حيث تقوم بتسيير ومراقبة شبكة الاتصال التي تربط بين الوكالة وفروعها.

6- مصلحة المتابعة والتحصيل والمنازعات: تتكون من ثلاثة فروع:

أ. المتابعة: تهتم بمتابعة المشاريع ميدانيا وذلك بالقيام بزيارات ميدانية بغرض التأكد من مزوالة المؤسسة

لنشاطها وفي حالة عدم مزاولتها لنشاطها تتم الإجراءات القانونية وذلك بإستدعاء صاحب المشروع

لمعرفة الأسباب التي لم تمكنه من مزاولته لنشاطه وتتكون من شخصين.

ب. التحصيل: للمستثمر آجال محددة لإرجاع القرض وفق جدول زمني محدد حيث يتم تذكيره بشهر

قبل التسديد .

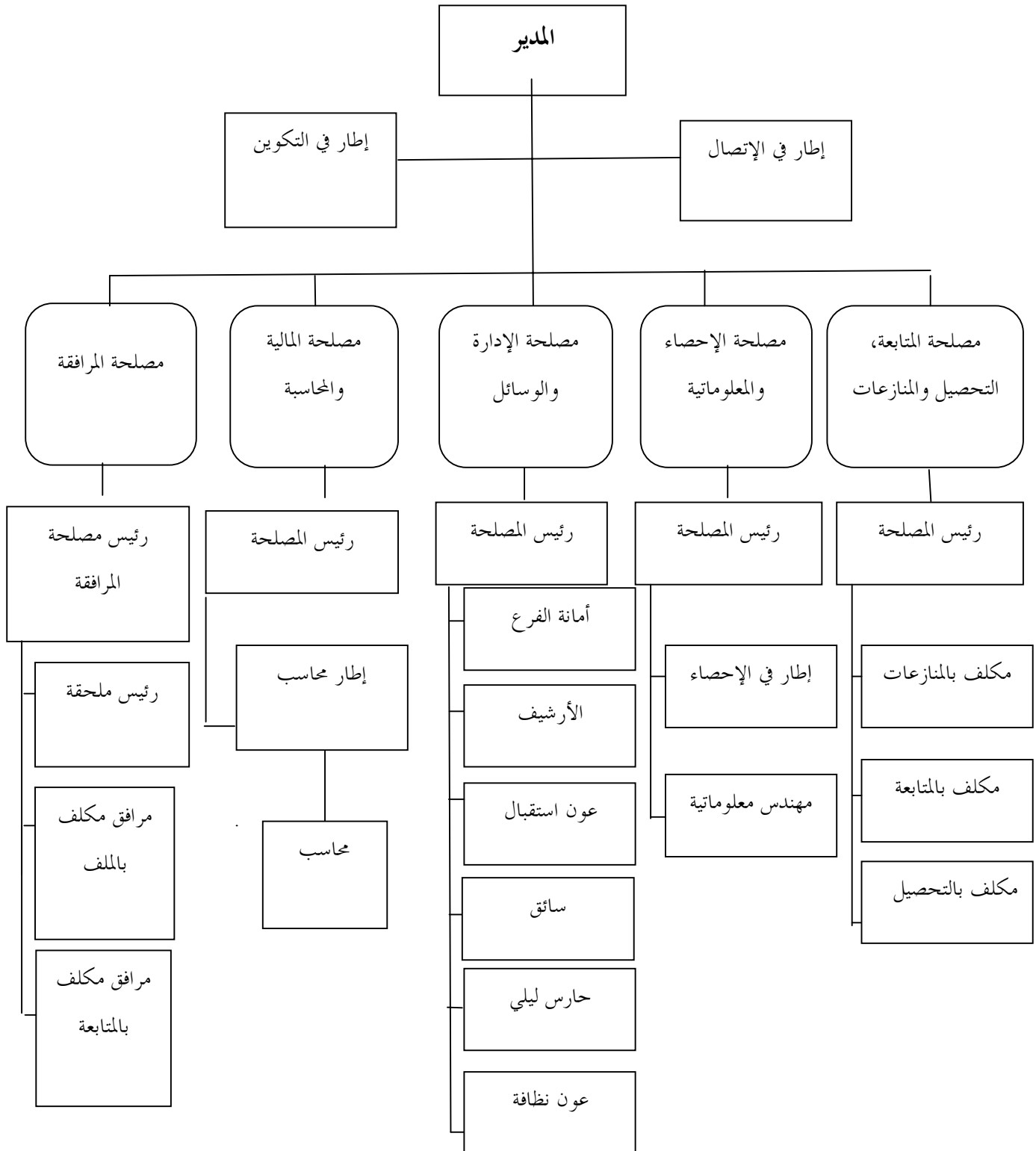
ج. المنازعات: في حالة عدم التسديد أو عدم مزوالة النشاط تكون هناك متابعة قانونية.

7- مصلحة الإدارة والوسائل: تهتم بالمستخدمين، الشؤون الخاصة بالعمال والوسائل ومتابعتها،

وتقوم بتسيير الموارد التي تملكها الوكالة ومتابعة مختلف عمليات الجرد وحركة المخزونات.

المخطط التالي يوضح الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب "وكالة ولاية تيارت":

الشكل رقم (03-01): الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع -تيارت-



المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب - فرع تيارت-.

ثالثا: مهام الوكالة.¹

تنطوي الوكالة على عدة مهام من أهمها:

- تقديم الاستشارة وترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية؛
- تبليغ الشباب ذوي المشاريع بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب وبالامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها؛
- تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة مساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بإنجاز الاستثمارات؛
- تقييم علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتطبيق خطة التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع واستغلالها؛
- إقامة شراكة في مختلف القطاعات لاستحداث فرص الاستثمار؛
- تعليم الشباب أصحاب المشروعات وتحديد معارفهم وتكوينهم في تقنيات التسيير اعتمادا على برامج خاصة يتم إعدادها مع الهياكل التكوينية، وذلك بالإستعانة بخبراء مكلفين بدراسة المشاريع ومعالجتها؛
- تكلف بإنجاز قوائم نموذجية خاصة بالتجهيزات بواسطة هياكل متخصصة؛
- تضع تحت تصرف الشباب ذوي المشاريع كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي المتعلقة بممارسة نشاطهم.

المطلب الثاني: مراحل إنشاء المنشأة والإعانات والامتيازات الممنوحة لها.

يمر المشروع الإستثماري في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بعدة مراحل رئيسية قبل الدخول في مرحلة الاستغلال، حيث تسعى الوكالة إلى منح إعانات مالية وامتيازات جبائية بالتنسيق مع البنوك العمومية وكل الفاعلين على المستوى الوطني والمحلي.

أولا: مراحل إنشاء المنشأة.²

تنقسم إلى عدة مراحل جزئية مهمة قبل الدخول في مرحلة الاستغلال لميلاد منشأة جديدة، وتمثل هذه المراحل في:

¹ معلومات مستخلصة من الدراسة الميدانية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، فرع تيارت.

²Internet, Site officiel de l' ANSEJ, (26/03/2019), (en ligne), <http://www.ansej.org.dz>

1- التحسيس والإعلام: من خلالها تمكن الشباب من الحصول على كافة المعلومات الخاصة بالجهاز من مرافقة، تكوين، إمتيازات وفرص الإستثمار، وذلك عن طريق المشاركة في التظاهرات مع مختلف القطاعات، إشراك المؤسسات المستحدثة في المعارض، التقرب المباشر من إحدى فروع وملحقات الوكالة أو عبر الإطلاع على البوابة الرقمية للوكالة <http://www.ansej.org.dz>.

2- تكوين فكرة المشروع: إن فكرة المشروع هي نتيجة عدة بحوث وتساؤلات حول إمكانية تحقيق المشروع، أي يجب أن تكون نتيجة الدراسة والتقصي الناجع لفرص الإستثمار، وكذا توافقها مع المؤهلات العلمية والمهنية والقدرة على تجسيدها.

3- التسجيل عبر البوابة الإلكترونية: بعد تعيين المشروع المراد إنشائه وكذا العتاد الواجب إقتنائه، يمكن للشباب الدخول إلى الموقع الإلكتروني للوكالة للتسجيل الإلكتروني وإدراج كافة البيانات الخاصة به.

4- دراسة المشروع ومخطط الأعمال: بعد إتمام عملية التسجيل تبدأ مرحلة التعمق في دراسة المشروع وعملية إنجاز مخطط الأعمال بعد دعوة صاحب المشروع من طرف الوكالة لجمع كافة البيانات والمعلومات اللازمة فيما يخص العتاد المراد إقتنائه، مقر النشاط ومحيط المؤسسة المراد إنشائها، دراسة السوق، إختيار التقنيات، الموارد البشرية، الدراسة المالية.

5- تقديم المشروع أمام لجنة إنتقاء وإعتماد وتمويل المشاريع: في هذه المرحلة يقوم صاحب المشروع بعرض مشروعه أمام لجنة إنتقاء وإعتماد وتمويل المشاريع لدراسته والفصل فيه سواء بالقبول، التأجيل أو الرفض المعلن حيث:

أ. في حالة القبول: يتم إيداع الملف الإداري والمالي؛

ب. في حالة التأجيل: يتم رفع التحفظات الموضوعية من طرف اللجنة من أجل إعادة عرض المشروع مرة أخرى أمام اللجنة؛

ج. في حالة الرفض: يقدم صاحب المشروع طعن لدى الملحقة في غضون 15 يوم بعد رفض اللجنة.

6- الموافقة البنكية والإنشاء القانوني للمؤسسة: هنا تطلب الوكالة من صاحب المشروع تكملة الوثائق الخاصة بمشروعه ليتم تمويله من طرف الوكالة بعد فتح حساب بنكي باسم صاحب المنشأة بالمبلغ المتكون من المساهمة الشخصية لصاحب المشروع، مساهمة الوكالة ومبلغ القرض البنكي.

7- تكوين حامل المشروع: قبل تكوين أي مشروع حامل المشروع يتلقى تكوين إجباري في التقنيات الأساسية لتسيير مؤسسة مصغرة.

8- تمويل المشروع: بعد إنشاء الملف القانوني للمؤسسة وتلقي التكوين يتم تحضير قرار منح الامتيازات الضريبية والإعانات المالية الخاصة بإنجاز المشروع، دفتر الشروط، اتفاقيات القرض، وبعد إمضاءها يتم تمويل المشروع.

9- أمر بسحب صك بنسبة 10 % من كلفة العتاد فقط للطلب عليه: حيث يقوم صاحب المنشأة بشراء تجهيزات مقابل صك بإسم الممول تقدمه الوكالة للمستثمر من أجل الحصول على التجهيزات اللازمة.

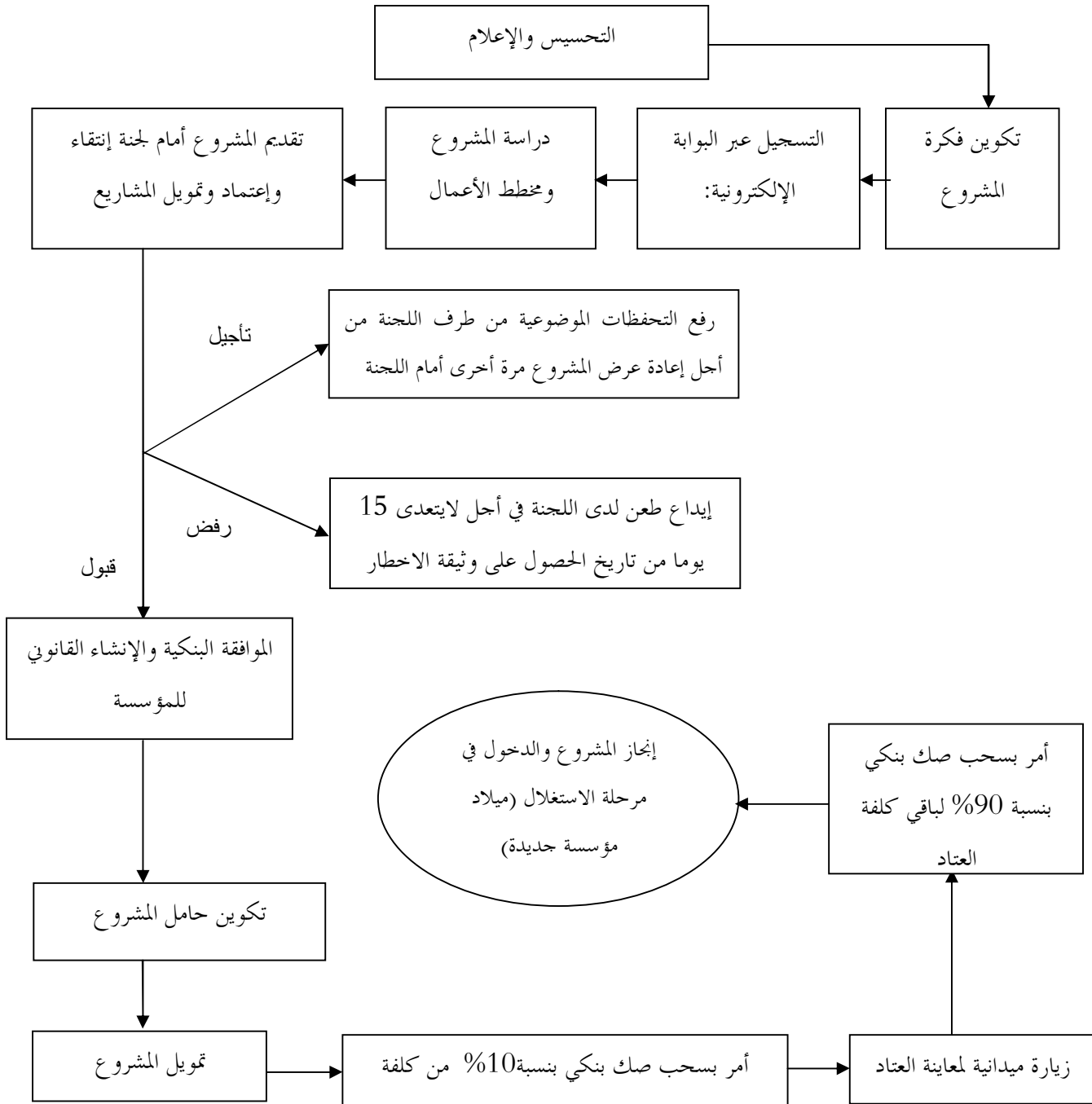
10- زيارة ميدانية لمعاينة العتاد: يقوم صاحب المشروع بالتقرب من المرافق المكلف بالملف لبرمجة الزيارة الميدانية مرفقا بملف يجوي على الوثائق الإدارية والمالية.

11- أمر بسحب صك بنكي بنسبة 90 % لباقي كلفة العتاد التمويل النهائي: يتم سحب الصك بعد الزيارة الميدانية للحياسة على العتاد.

12- إنجاز المشروع والدخول في مرحلة الاستغلال (ميلاد مؤسسة جديدة): وهي بداية مزاولة المؤسسة لنشاطها في السوق، ويقوم المستثمر باستكمال إجراء الاستغلال لاستلام قرار منح الامتيازات الضريبية والإعانات المالية الخاصة بالإنجاز.

والشكل التالي يوضح مراحل منشأة مصغرة:

الشكل رقم (03 - 02): مراحل إنشاء منشأة مصغرة حسب ANSEJ.



المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب - وكالة ولاية تيارت-

ثانيا: الإمتيازات والإعانات الممنوحة لمشروع المؤسسة في إطار جهاز الوكالة.

تمنح الإعانات المالية و الإمتيازات الجبائية على مرحلتين:

1- مرحلة الإنجاز: تستفيد المؤسسات المصغرة من عدة امتيازات وإعانات مالية خلال الإنجاز تتمثل في:

أ. الإعانات المالية: تتم عن طريق:

- قرض بدون فائدة يقدر بـ 500.000 دج موجه للشباب حامل شهادات التكوين المهني لاقتناء ورشات متنقلة لممارسة نشاطات كهرباء العمارات والتدفئة والتكييف ودهن العمارات... إلخ؛
- قرض بدون فائدة يبلغ 1000.000 دج لفائدة الشباب حاملي شهادات التعليم العالي للتكفل بإنجاز المحلات لممارسة النشاطات المتعلقة بمجالات طبية، ومساعدتي القضاء، والخبراء والمحاسبين... إلخ؛
- قرض بدون فائدة من طرف الوكالة محدد في هيكل تمويل المشروع؛
- تخفيض معدل الفوائد البنكية بنسبة 100 %؛
- فترة تسديد القرض على مدار 13 سنة (3 سنوات إرجاع تليها 5 سنوات لتسديد القرض البنكي، ثم تليها 5 سنوات لتسديد قرض الوكالة).

ب. الامتيازات الجبائية: تتمثل في:

- تخفيض نسبة 5 % من الحقوق الجمركية على معدات التجهيز المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز المنشأة؛
- الإعفاء من رسوم نقل الملكية على الحيازة العقارية في إطار الإنشاء؛
- الإعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس المنشآت المصغرة.

2- مرحلة الاستغلال: تتم وفق:

أ. الامتيازات الجبائية: تتمثل في:

- الإعفاء الكلي من الضريبة الجزافية الوحيدة لمدة 3 سنوات، 6 سنوات (المناطق الخاصة)، 10 سنوات (لمناطق الجنوب)؛
- تمديد فترة الإعفاء الكلي لمدة 2 سنة عندما يقوم المستثمر بتوظيف عمال لمدة غير محددة؛
- إعفاء جبائي تدريجي بعد نهاية فترة الاعفاء الكلي بنسبة 75 % السنة الأولى 50 % السنة الثانية 25 % السنة الثالثة.

ب. إعفاءات أخرى: تتمثل في:

- الإعفاء من الرسم العقاري على البيانات وإضافات البيانات؛
- الإعفاء من الكفالة المتعلقة بحسن التنفيذ بالنسبة للنشاطات الحرفية والمنشآت المصغرة عندما يتعلق الأمر بترميم الممتلكات.¹

ثالثا: كيفية تمويل المشروع.²

هناك ثلاث أنواع للتمويل لدى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:

1- صيغة التمويل الثنائي: وتتكون تركيبته المالية من:

- المساهمة الشخصية للشباب المستثمر؛
- قرض بدون فائدة تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

الجدول رقم (03-01): يمثل الهيكل المالي للتمويل الثنائي.

المساهمة الشخصية	قرض بدون فائدة	قيمة الاستثمار
71%	29%	أقل أو يساوي 5.000.000 دج
72%	28%	من 5.000.000 دج إلى 10.000.000 دج

المصدر: منشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

2- صيغة التمويل الثلاثي: وتتكون تركيبته المالية من:

- المساهمة الشخصية للشباب المستثمر؛
- قرض بدون فائدة تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب؛

¹ بن يعقوب الطاهر، مهري أمال، تقييم نتائج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من حيث التمويل والانجازات المحققة في إطار النهوض بالمؤسسات المصغرة، أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي، جامعة سطيف 1، الجزائر، يومي 11-12 مارس، 2013، ص-ص: 9-10.

² معلومات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، فرع تيارت.

- قرض بنكي مخفض الفوائد بنسبة 100% ويتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع.

الجدول رقم (02-03): يمثل الهيكل المالي للتمويل الثلاثي.

القرض البنكي	المساهمة الشخصية	قرض بدون فائدة	قيمة الإستثمار
70%	1%	29%	أقل أو يساوي 5.000.000 دج
70%	2%	28%	من 5.000.00 دج إلى 10.000.000 دج

المصدر: منشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

3- صيغة التمويل الذاتي: وتتكون تركيبته المالية من المساهمة الشخصية للشباب المستثمر فقط، بحيث فتحت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب باب التسجيل أمام الشباب الراغبين في الاستفادة من التمويل الذاتي للمشاريع، وتنص هذه الصيغة على أن كل شاب ينشئ مشروع بأمواله الخاصة يستفيد من الإعفاء الضريبي ومن تكوين مجاني، بالإضافة إلى المرافقة.

الجدول رقم (03-03): يمثل الهيكل المالي للتمويل الذاتي.

المساهمة الشخصية	قيمة الإستثمار
100%	حتى 10.000.000 دج

المصدر: منشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

المطلب الثالث: مؤسسة بن هني لإنتاج المشروبات المختلفة غير الغازية وغير الكحولية بزعرورة- تيارت-

في إطار دعم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب " وكالة ولاية تيارت " تقدم أحد الشباب بفكرة إنشاء مصنع لإنتاج العصائر، وذلك بهدف تمويله ودعمه لشراء التجهيزات الإنتاجية، حيث سينشط هذا المشروع على مستوى ولاية تيارت بجي زعرورة، وستتطرق فيما يلي بشكل مفصل حول هذه المؤسسة.

أولاً: لمحة عن المؤسسة.¹

لقد تأسست المؤسسة المنتجة للمشروبات المختلفة غير الكحولية المتواجدة على مستوى ولاية تيارت بجي زعرورة سنة 2013، وتم دعمها من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية تيارت بتقديم قروض وتسهيلات حكومية، حوافز جبائية ومصرفية، دعم مالي معتبر والأجهزة اللازمة للبدء في المشروع.

ويعتبر هذا المشروع الوحيد على مستوى ولاية تيارت المتخصص في إنتاج المشروبات المختلفة غير الكحولية (العصائر).

1- طبيعة نشاط المؤسسة: هي مؤسسة فردية ذات طابع خاص اقتصادي، كما أنها تعد منشأة مثل المنشآت الأخرى التي يلزمها توفر اليد العاملة، المواد الخام ومعلومات حول السوق، وبالرغم من أنها تعد من المنشآت الصغيرة إلا أنها تقوم بتسديد حاجة السوق لهذه المادة.

2- مقر المؤسسة: تقع المؤسسة بجي 400 سكن-زعرورة- ولاية تيارت حيث تمارس نشاطها في مساحة قدرها 100م².

صاحبة هذا المشروع خمنت في توسيع نشاطها وتطويره من خلال فتح فرع جديد في المنطقة الصناعية بولاية تيارت، وذلك للغايات التالية:

- زيادة رقم الأعمال؛
- عدم وجود مشاريع لها نفس الاختصاص على مستوى الولاية؛
- زيادة حجم العمالة والتقليل من البطالة؛
- توفير أكبر قدر من المنتجات من أجل تلبية الطلب المتزايد؛

¹معلومات مقدمة من طرف مؤسسة بن هني.

- عقلنة الإنتاج بترشيد المؤسسة لعوامل الإنتاج، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية بالاعتماد على التخطيط الدقيق والجيد مع الحرص على تفعيل دور الرقابة في عملية التنفيذ؛
 - السعي إلى ضمان تحقيق الأرباح والاستمرار في نشاط المؤسسة وزيادة أعمالها، مع الحرص على تحقيق التماسك بين عملائها؛
 - تطوير المنتج وزيادة القدرة الانتاجية في السوق؛
 - تغطية السوق المحلي والتوسع في الأسواق الوطنية.
- 3- نشاط المؤسسة:** يتمثل نشاط المؤسسة في نشاط وحيد والمتمثل في إنتاج وبيع للمشروبات المختلفة غير الكحولية المتمثلة في العصائر، المياه المعدنية والشاربات.
- 4- دور المؤسسة:** يكمن دور المنشأة في:
- توفير العصائر في السوق المحلية؛
 - إمكانية استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة؛
 - تدعيم الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية؛
 - تطوير وترقية إنتاج العصائر كما ونوعا؛
 - تشغيل نسبة من اليد العاملة؛
 - الرفع من الطاقة الإنتاجية ومن ثم ترقية المبيعات والزيادة في الإنتاج.
- ثالثا: الدراسة التمهيدية لمشروع التوسعة.**

تخص مرحلة توسيع القدرات الانتاجية المؤسسات التي تم تمويلها والتي تطمح إلى توسيع نشاطها من خلال اقتناء تجهيزات جديدة من أجل تلبية الطلب الزائد للمنتجات، حيث تشمل هذه العملية عدة مراحل أهمها:

- 1- مدى توفر رأس المال لتمويل مشروع التوسعة؛
- 2- دراسة التكاليف الإجمالية للمشروع؛
- 3- دراسة الطلب المحلي على هذا المنتج؛
- 4- استغلال فرصة عدم وجود منافسين للمنتج على مستوى الولاية؛
- 5- اسغلال فترة الإعفاءات الضريبية والجمركية (مدة 03 سنوات حيث تقدر الضرائب للسنة الواحدة 5000 دينار جزائري)؛
- 6- اختيار نوع التمويل المناسب (الثلاثي، الثنائي أو التمويل الذاتي).

المبحث الثاني: دراسة الجدوى التفصيلية لمشروع التوسعة.

تتضمن دراسة الجدوى التفصيلية لمؤسسة بن هني التي تسعى إلى توسيع نشاطها جملة من المكونات المتكاملة تهدف إلى وضع صورة شاملة للمشروع، بغرض التوصل إلى اتخاذ قرار سليم بشأنها (التوسع في المشروع أو لا) على أساس البيانات والتحليلات التي تتسم بأكبر قدر من الواقعية والدقة.

المطلب الأول: دراسة الجدوى البيئية والتسويقية.

تعتبر دراسة الجدوى البيئية للتوسع في مؤسسة بن هني ذات أهمية كبيرة كباقي الدراسات، وأهم ما يجب القيام به معرفة مدى تأثير المشروع بالبيئة المحيطة به وما أثره على بيئته، أما الدراسة التسويقية تسعى للتعرف على مختلف الجوانب المتعلقة بمنتجات المشروع، وذلك من خلال تقدير حجم الطلب عليها وكمية المبيعات المستقبلية المتوقعة.

أولاً: دراسة الجدوى البيئية لمشروع التوسعة.

تعتبر دراسة الجدوى البيئية ذات أهمية كبيرة، إذ أصبحت نتائجها عاملاً حاسماً في عملية التوسع في مؤسسة بن هني أم لا.

1- أثر مؤسسة بن هني على البيئة: إن صاحبة المشروع تؤكد على أن مشروعها لا يؤثر تأثيراً سلبياً على البيئة لاستعمالها لآلات غير ملوثة للهواء الذي يسبب حالات مرضية لأفراد المجتمع كالربو والحساسية أي أنها تراعي الجانب الإنساني، حيث موقع المشروع المراد التوسع فيه بعيد كل البعد عن المدينة لوجوده في منطقة النشاطات أي المنطقة الصناعية بولاية تيارت - زعرورة.

2- أثر البيئة على مؤسسة بن هني: تأثر البيئة على مشروع بن هني لصناعة العصائر تأثيراً إيجابياً، حيث توفر لها مصادر المياه من الشبكة العامة بالإضافة إلى مياه المنابع الطبيعية كمياه منبع توسنينة، مياه منبع السبعين ومياه منبع المشرف، وكذلك الشبكة العامة للصرف الصحي، كما يمكن لصاحبة المشروع وضع لوحات أو خلايا شمسية لتحويل الطاقة الشمسية إلى الطاقة الكهربائية واستغلالها للتخفيض من تكاليف الكهرباء.

ونظراً للمناخ القاسي الحار في الصيف والبارد في الشتاء لولاية تيارت والذي يؤثر تأثيراً سلبياً، فكرت صاحبة المشروع بتوفير شروط عمل ملائمة للعمال وذلك بوضع سقف عازل للحر والبرد.

3- البيئة القانونية: تتدخل الدولة باستفادة المشروع من بعض التسهيلات التمويلية، التخفيضات والإعفاءات الضريبية، وتقديم إعانات مختلفة وهذا كله لتشجيع إقامة المشاريع، حيث يحتاج مشروع التوسعة إلى مساحة واسعة للقيام عليها (المنطقة الصناعية بولاية تيارت)، لذلك تقدم الدولة أراضي بأسعار منخفضة، وهذا ما يشجع المشاريع على التوطن في بعض المناطق أو التخصص في بعض المجالات.

ثانيا: دراسة الجدوى التسويقية.

تعتبر دراسة الجدوى التسويقية أهم مرحلة في الدراسة التفصيلية لمؤسسة بن هني، إذ على نتائجها يتم متابعة باقي الدراسات الأخرى أم لا.

1- عناصر المزيج التسويقي: وتمثل في:

أ. المنتج: يمثل المنتج أحد أهم مكونات المزيج التسويقي، وهو مشروب غير غازي وغير كحولي موجه للمستهلكين لتلبية رغباتهم؛

ب. السعر: هو العنصر الوحيد الذي يؤثر على إيرادات المؤسسة ويستخدم كأسلوب للمنافسة حيث يتم تحديده على أساس تكلفة الإنتاج والسوق؛

ج. التوزيع: يأتي بعد عملية الإنتاج إبتداءً من عملية التسويق إلى غاية وصول المنتج إلى بائعي الجملة والتجزئة؛

د. الترويج: هو اتصال المؤسسة بالأفراد والمنظمات بهدف إقناعهم بقبول منتجاتها والعمل على إرضاء العملاء الحاليين والمتوقعين للمؤسسة، حيث يتم توزيع عينات من المنتج على المستهلكين والإشتراك في الكثير من المعارض، الإعلان والنشر للتعريف بالعلامة وزيادة المبيعات؛

2- دراسة العرض والطلب: يتعلق الطلب على مشروع بن هني بحجم الإنتاج السنوي من المشروبات غير الغازية، أما العرض فيتحدد من خلال الكمية المعروضة من السلعة.

أ. دراسة الطلب: تتم دراسة الطلب على مشروع بن هني من خلال كمية الإنتاج في محيطه وكمية المنتجات وأصنافها، حيث يتم تحديد المنتج وتقدير الطلب عليه لمعرفة مدى إقبال الزبائن على المنتج، وبسبب الطلب المتزايد على منتجات المشروع بإعتباره الوحيد على مستوى الولاية تطمح صاحبة المشروع إلى التوسع لتلبية طلبات المستهلكين.

ب. دراسة العرض: يمثل الكمية المعروضة من السلعة بثمن معين، حيث يتحدد وفق حجم الطلب المتوقع، وبما أن صاحبة المشروع تفكر في التوسع فإن عرض منتجات المشروع سيرتفع ليشمل الولايات المجاورة لولاية تيارت.

3- المنافسة ونصيب المشروع في سوق: بعد دراسة السوق تبين لنا أن المشروع هو الوحيد على مستوى الولاية، إذ تقدر حصته في السوق 70%، وعلى الرغم من وجود منافسة في الولايات المجاورة إلا أن مؤسسة بن هني فاطمة قادرة على التنافس من خلال تحسين نوعية المنتج وتطويره.

المطلب الثاني: دراسة الجدوى الفنية والاجتماعية.

تعتبر دراسة الجدوى الفنية لمشروع التوسعة من أهم مراحل دراسة الجدوى، بحيث تتطلب تحديد جميع الاحتياجات الفنية اللازمة للتوسع في المشروع، أما دراسة الجدوى الاجتماعية فتهم بمعرفة العلاقات التبادلية بين المشروع والمجتمع.

أولاً: دراسة الجدوى الفنية.

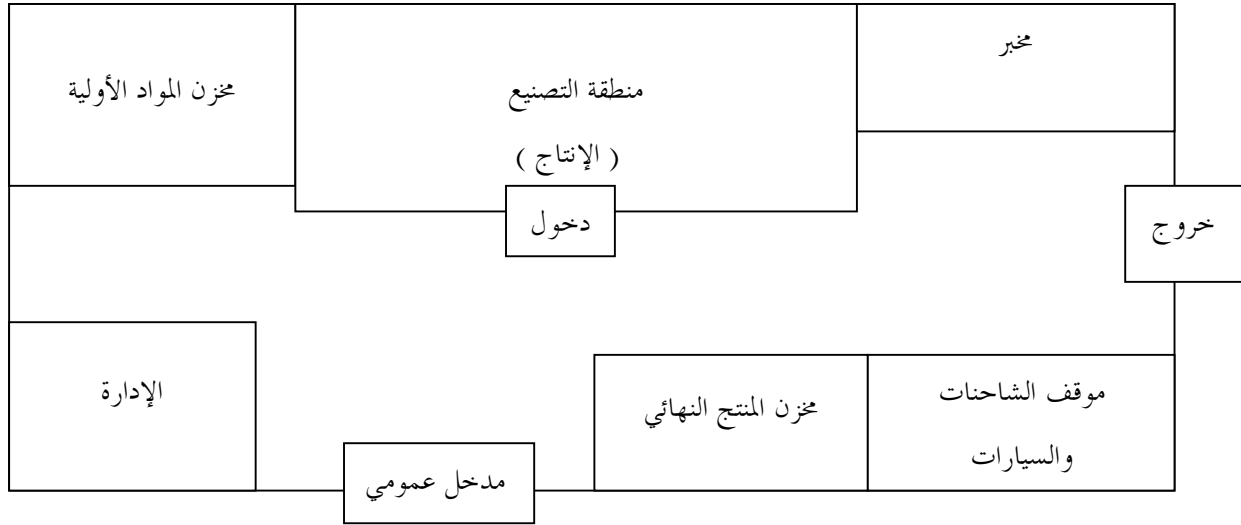
لمعرفة مدى قابلية مشروع التوسعة لإنتاج العصائر المقترح للتنفيذ من الناحية الفنية يجب دراسة الجدوى الفنية له القائمة على مجموعة من الاختيارات والتقديرات مروراً بمراحل تأخذ المؤسسة على أساسها شكلها النهائي.

1-دراسة الموقع: بعد التفكير في توسيع مشروع إنتاج العصائر، قامت صاحبة المشروع باختيار المنطقة الصناعية لولاية تيارت-زعرورة- كموقع إستراتيجي لقربها من المرافق العمومية ومركز المدينة، وكذا سهولة تنقل العمال إلى المنطقة وسهولة حركة الشاحنات داخلها، إذ تستحوذ على 900م² مقسمة كما يلي:

- 300م² مخصصة للإنتاج؛
- 100م² مخصصة للإدارة؛
- 100م² مخصصة لتخزين المواد الأولية؛
- 100م² مخصصة لتخزين المنتج النهائي؛
- 200م² مخصصة لموقف السيارات والشاحنات.

والشكل التالي يوضح الرسم التخطيطي لأقسام المشروع:

الشكل رقم (03-03): رسم تخطيطي يوضح موقع المشروع المراد التوسع فيه.



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الدراسة الميدانية.

2- تخطيط العملية الإنتاجية ووضع التخطيط النهائي للوحدة الإنتاجية: حيث تعتبر من محددات نجاح

المشروع المراد التوسع فيه والتي تتبع مجموعة من الخطوات المتمثلة في:

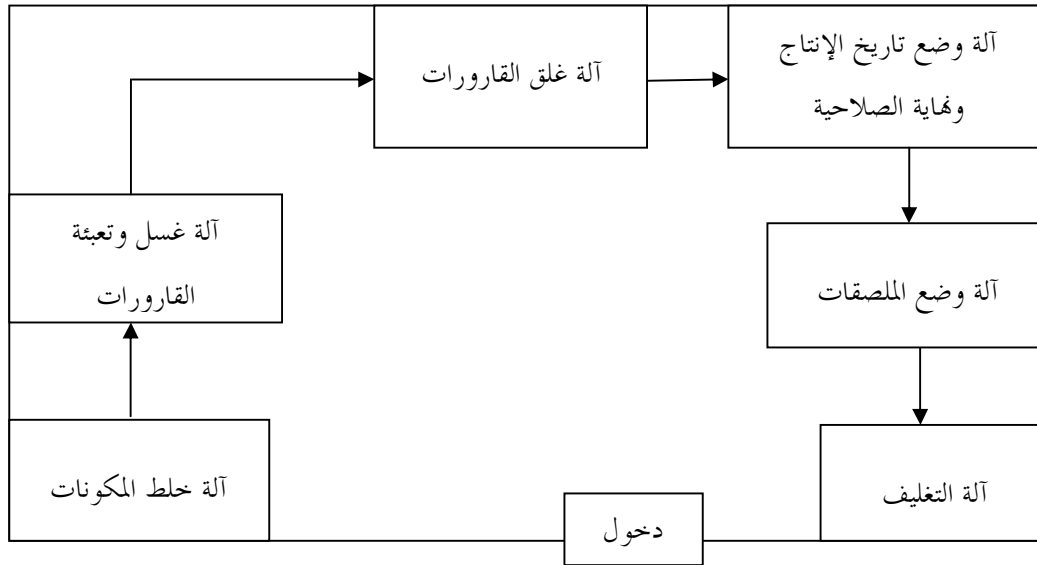
أ. تحديد حجم الإنتاج: تقوم المنشأة بإنتاج نوعين من العصائر أحدهما معطر والاخر طبيعي (برتقال، كوكتال)، حيث في اليوم الواحد يتم إنتاج 1500 لتر موزعة على قارورات ذو سعة 1.5 لتر، 2 لتر و0.33 لتر، وعند التوسيع سترتفع الطاقة الإنتاجية لتصل إلى 3000 لتر في اليوم.

للحصول على 1000 لتر من مشروب عصير البرتقال نحتاج إلى:

- 110 كغ سكر؛
- 0.670 كغ حامض الستريك 330؛
- 40 كغ مركز البرتقال؛
- 20 كغ لب وحببيات البرتقال؛
- 02 كغ مثبت؛
- ماء معالج.

ب. تحديد طريقة الإنتاج: يمكن توضيحها في الشكل التالي:

الشكل رقم (03-04): رسم تخطيطي يوضح طريقة الإنتاج.



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الدراسة الميدانية.

ج. اختيار الآلات والمعدات والتجهيزات: يمثل الجدول التالي كمية وثمان الآلات والمعدات اللازمة التي تحتاجها صاحبة المشروع:

الجدول رقم (03-04): احتياجات المشروع من الآلات والمعدات.

الآلات والمعدات	العدد	ثمان الإقتناء (دج)
آلات غسل وتعبئة وغلق القارورات أوتوماتيكية؛	01	4914000
آلات تغليف أوتوماتيكية؛	01	1157130
آلات وضع التواريخ؛	01	1111500
آلات الخلط؛	01	643500
آلات مخبرية.	01	351000

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق مقدمة من طرف صاحبة المشروع.

د. تحديد احتياجات المشروع: يجب توفير مجموعة من اللوازم والإحتياجات للتنسيق بين الأعمال وتحقيق التكامل بينها، وضمان إستمرارية المشروع ونجاحه، ويمكن حصرها في:

- الإدارة: تحتاج إلى معدات مكتبية، حاسوب، مبرد، مدفأة؛
 - وسائل النقل: يحتاج المشروع إلى شاحنة لنقل السلع وتوزيعها على التجار (بائعي الجملة والتجزئة)، وسيارة لسهولة وسرعة التنقل (شراء المواد الأولية، مصلحة الضرائب، البنك)؛
 - المواد الأولية: سكر، ماء معالج، مركز البرتقال والكوكتال، الفواكه الإستوائية، لب وحببيات البرتقال، مستحلب البرتقال والكوكتال، مضافات غذائية (مثبت، منكه، حافظ، منظم الحموضة)؛
 - مواد أخرى: المصقات، سدادات، قارورات، بلاستيك.
- هـ. تخطيط مستلزمات تشغيل النشاط الإنتاج: بعد توفير كل احتياجات المشروع اللازمة يتم تعيين مجموعة من العمال وبالتالي خلق فرص عمل للأفراد، حيث يحتاج مشروع التوسعة إلى 18 عامل حسب التخصص (محاسب، كاتب، حارس، مخبري، عمال النظافة، عمال الإنتاج، عمال النقل)، كما يحتاج أيضا إلى الغاز والطاقة الكهربائية لتشغيل الآلات ومعدات التجهيز بالإضافة إلى ماء المنابع الطبيعية.

ثانيا: دراسة الجدوى الاجتماعية.

تتضمن دراسة الجدوى الاجتماعية دراسة مدى تأثير المشروع على المجتمع، من خلال تحديد ما إذا كان سيقدم قيمة إضافية للمجتمع أم لا وذلك بمقارنة التكاليف الاجتماعية مع المنافع الاجتماعية، بالإضافة إلى معرفة مدى استفادة المشروع من المجتمع.

1- العمالة: إن عملية التوسع في هذا المشروع ستساعد على توظيف عدد مهم من اليد العاملة، والجدول التالي يوضح العمالة المطلوبة للتوسع في المشروع.

الجدول رقم (03-05): العمالة المطلوبة.

العدد	اليد العاملة
1	محاسب
1	كاتب
10	عمال الإنتاج
2	عمال النظافة
1	المخبري
2	عمال النقل
1	حارس

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على معلومات مستخلصة من الدراسة الميدانية .

2- أثر المجتمع على المشروع: يستفيد المشروع من المجتمع الذي يقام فيه من خلال توفر البنى التحتية، الطرق، شبكات المياه والكهرباء، الموارد المتاحة والتي تتميز بإنخفاض التكاليف كال يد العاملة المحلية، كل هذه المستلزمات تخفض من تكاليف مشروع التوسعة.

المطلب الثالث: دراسة الجدوى المالية.

بعد دراسة الجدوى الفنية والتسويقية وفي ظل توفر كافة المعلومات الخاصة بمشروع التوسعة، لابد من القيام بالدراسة المالية من أجل الوصول إلى الإيرادات المحققة والتكاليف التي ستتحملها المؤسسة.

أولاً: هيكل التمويل.

سيتم تمويل المشروع عن طريق قرض ثنائي بمساهمة شخصية تقدر بنسبة 28%، ومساهمة الوكالة فتمثل في قرض بدون فائدة بنسبة 72%، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (03-06): هيكل التمويل.

النسبة	المبالغ	البيان
%28	2800000	المساهمة الشخصية
%72	7200000	مساهمة الوكالة
%100	10000000	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعطيات المقدمة.

وبسبب إرتفاع تكاليف مشروع التوسعة قررت صاحبة المشروع رفع مساهمتها الشخصية بمبلغ 2000000 دج.

سيتم تسديد قرض الوكالة عن طريق التحويل إلى حساب الوكالة بأقساط سداسية طبقاً للآجال المحددة ابتداءً من السنة الخامسة من تاريخ الحصول على القرض، والجدول أدناه يبين إهتلاك القرض الممنوح من طرف الوكالة:

الجدول رقم (03-07): يمثل تسديد القرض.

السنة	السداسي	المبلغ
5	السداسي 1	450000
	السداسي 2	450000
6	السداسي 1	450000
	السداسي 2	450000
7	السداسي 1	450000
	السداسي 2	450000
8	السداسي 1	450000
	السداسي 2	450000
9	السداسي 1	450000
	السداسي 2	450000
10	السداسي 1	450000
	السداسي 2	450000
11	السداسي 1	450000
	السداسي 2	450000
12	السداسي 1	450000
	السداسي 2	450000
المجموع	/	7200000

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على المعطيات المقدمة.

ثانيا: الميزانية الافتتاحية.

تظهر الميزانية الافتتاحية الوضع المالي للمؤسسة عند بدايتها، وبيان مصادر الأموال المتاحة واستخدامات هذه الأموال، وتتلخص في الجدول التالي:

الجدول رقم(03-08): الميزانية الافتتاحية.

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
4800000	<u>الأموال الخاصة:</u>		<u>أصول ثابتة:</u>
	<u>ديون طويلة الأجل:</u>	1000000	أراضي
7200000	قرض الوكالة(ansez)	2003100	مباني
	<u>ديون قصيرة الأجل:</u>	8177130	معدات وأدوات
		150000	معدات مكتب
		669770	<u>أصول متداولة:</u>
			صندوق
12000000	المجموع	12000000	المجموع

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على معلومات مستخلصة.

الجدول رقم(03-09): يمثل إهلاك الأصول الثابتة.

البيان	المبالغ	مدة الإهلاك(السنوات)	قيمة الإهلاك
أراضي	1000000	40	25000
مباني	2003100	30	66770
معدات وأدوات	8177130	10	817713
المجموع	/	/	909483

المصدر: من اعداد الطالبتين استنادا على المعلومات المقدمة.

ثالثاً: التدفقات النقدية الصافية المتوقعة.

بعد توفر كل المعلومات من خلال الدراسات السابقة أصبح لدينا كافة العناصر اللازمة لحساب التدفقات النقدية المتوقعة.

1- التكاليف النقدية المستقبلية المتوقعة: هي كافة المصاريف التي تتحملها المؤسسة من مصاريف التجهيزات والمواد الأولية، أجور العمال وغيرها.

الجدول رقم (10-03): يمثل المصاريف الإعدادية.

التكلفة الشهرية	البيان
3000	مياه
20000	كهرباء
10000	الغاز
20000	مصاريف أخرى
53000	المجموع

المصدر: من اعداد الطالبتين بناء على معلومات مستخلصة.

الجدول رقم (03-11): تكاليف المواد الأولية.

التكلفة شهريا	البيان
561000	سكر
11220	مستحلب الفواكه المشكلة
179520	مركز الفواكه الإستوائية
185856	مركز البرتقال
11220	مستحلب البرتقال
72600	لب البرتقال والخوخ
49500	لب وحببات البرتقال
37950	مضافات غذائية
968750	قارورات
89900	أغطية القارورات
226300	ملصقات
33000	ماء معالج
29062.5	غلافات
2455878.5	المجموع

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على معلومات مقدمة.

الجدول رقم(03-12): أجور العمال.

البيان	العدد	الأجر الشهري
محاسب	1	30000
كاتب	1	20000
عمال الإنتاج	10	300000
عمال النظافة	2	40000
المخبري	1	25000
عمال النقل	2	50000
حارس	1	20000
المجموع	18	485000

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على معلومات مستخلصة.

نفترض أن النفقات ستزداد بمعدل 11% سنويا، وهذا ما سنوضحه في الجدول التالي:

الجدول رقم (03-13): النفقات الكلية المتوقعة.

السنوات	النفقات الشهرية	النفقات السنوية
1	2993878.5	35926542
2	3323205.14	39878461.7
3	3688757.7	44265092.4
4	4094521.05	49134252.6
5	4544918.37	54539020.4
6	5044859.39	60538312.7
7	5599793.92	67197527
8	6215771.25	74589255
9	6899506.09	82794073.1
10	7658451.76	91901421.1
11	8500881.45	102010577
12	9435978.41	113231741

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على معلومات مستخلصة.

2- الإيرادات النقدية المستقبلية المتوقعة: من أجل اعداد جدول الإيرادات يجب معرفة هذه الإيرادات المتوقعة بافتراض أن الطلب يزداد بمقدار 39600 لتر سنويا، وسعر البيع بـ 05 دج.
الجدول رقم (03-14): يمثل الإيرادات السنوية المتوقعة.

السنوات	كمية الطلب المتوقعة	ثمن البيع	الإيرادات السنوية
1	792000	45	35640000
2	831600	50	41580000
3	871200	55	47916000
4	910800	60	54648000
5	950400	65	61776000
6	990000	70	69300000
7	1029600	75	77220000
8	1069200	80	85536000
9	1108800	85	94248000
10	1148400	90	103356000
11	1188000	95	112860000
12	1227600	100	122760000

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على معلومات مقدمة.

3- التدفقات النقدية الصافية المتوقعة: سنوضحها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (03-15): يمثل التدفقات النقدية الصافية المتوقعة.

التدفق النقدي الصافي المتوقع	قيمة القرض	الإهلاك	التدفق النقدي المتوقع	النفقات المتوقعة	الإيرادات المتوقعة	السنوات
(1196025)	/	909483	(286542)	35926542	35640000	1
792055.3	/	909483	1701538.3	39878461.7	41580000	2
2741424.6	/	909483	36509070.6	44265092.4	47916000	3
4604264.4	/	909483	5513747.4	49134252.6	54648000	4
5427496.6	900000	909483	7236979.6	54539020.4	61776000	5
6952204.3	900000	909483	8761687.3	60538312.7	69300000	6
8212990	900000	909483	10022473	67197527	77220000	7
9137262	900000	909483	10946745	74589255	85536000	8
9644443.9	900000	909483	11453926.9	82794073.1	94248000	9
9645095.9	900000	909483	11454578.9	91901421.1	103356000	10
9857653	900000	91770	10849423	102010577	112860000	11
8536489	900000	91770	9528259	113231741	122760000	12

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على معلومات سابقة.

المبحث الثالث: تقييم مشروع التوسعة في ظل التأكد التام.

من خلال الدراسة التفصيلية لمشروع بن هني فاطمة، أصبح لدينا جميع المعطيات اللازمة للتقييم المالي وتحديد ما إذا كان سيتم قبول مشروع التوسعة أو رفضه، حيث أنه تم جمع جميع المعطيات، والتي تساعد على اتخاذ القرار السليم وذلك بتطبيق أساليب التقييم في ظروف التأكد التام لمشروع التوسعة، واتخاذ القرار الاستثماري والبدء في التنفيذ في حالة قبول المشروع.

المطلب الأول: معايير التقييم غير المعدلة بالوقت (غير المخصوصة).

يقصد بها الأساليب التقليدية التي لا تأخذ الزمن بعين الاعتبار، وتتجاهل الوقت بالنسبة للنقود، ولا يعتمد هذا النوع من الأساليب على معدل الخصم ويعتبر أن كل وحدة نقدية حالية لها نفس القيمة في المستقبل.

أولاً: معيار فترة الاسترداد.

تمثل هذه الطريقة في تحديد المدة اللازمة لإسترجاع المشروع أمواله المستثمرة، أي عدد السنوات التي يتمكن من خلالها مشروع التوسعة أن يجمع تدفقات نقدية صافية كافية لتغطية تكلفته الاستثمارية، ويمكن حساب مدة الاسترداد عن طريق تراكم التدفقات النقدية الصافية خلال السنوات المختلفة حتى تتساوى مع الاستثمار المبدئي، وهذا ما يوضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (03-16): التدفقات النقدية الصافية المتراكمة.

السنة	0	1	2	3	4	5
الاستثمار المبدئي	12000000					
التدفق النقدي الصافي	/	(1196025)	792055.3	2741424.6	4604264.4	5427496.6
التدفق النقدي المتراكم	/	(1196025)	(403969.7)	2337454.9	6941719.3	12369215.9

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتماداً على معلومات مستخلصة.

$$5427496.6 \longrightarrow 360$$

$$5058280.7 \longrightarrow x$$

$$x = \frac{5058280.7 \times 360}{5427496.6} = 336 \text{ jour} = 11 \text{ mois} + 6 \text{ jour}$$

فترة الاسترداد هي 4 سنوات و 11 شهر و 6 أيام، وهي المدة التي سيتم فيها استرداد قيمة الاستثمار، وهي مدة مقبولة ومشجعة لصاحبة المشروع من ناحية استرجاع أموالها في أقل فترة ممكنة، وبهذا يمكن القول أنه بالرغم من سهولة وبساطة التقييم باستعمال هذه الطريقة إلا أنها غير كافية لإتخاذ القرار، وذلك لإهمالها بعض الأمور، وهذا ما يتطلب الاستعانة بأساليب أخرى.

ثانيا: معيار العائد المحاسبي.

في هذه الحالة سيتم تقييم المشروع على أساس معدل العائد على رأس المال المستثمر، ولحساب

ذلك نستعين بالمعادلة التالية:

$$\text{TRC} = \frac{\text{MRn}}{I_0} \times 100$$

يتم الحصول على متوسط التدفقات النقدية الصافية بقسمة مجموع التدفقات النقدية الصافية على

عدد السنوات:

$$\text{MRN} = \frac{\sum \text{Rnt}}{n}$$

$$\text{MRN} = \frac{-1196025 + 792055.3 + 2741424.6 + 4604264.4 + 5427496.6 + \dots + 8536489}{12}$$

$$\text{MRN} = \frac{74355354}{12} = 6196279.5$$

$$\text{TRC} = \frac{\text{MRn}}{I_0} \times 100 = \frac{6196279.5}{12000000} \times 100 = 51.63\%$$

للحكم على ربحية المشروع وفق هذا المعيار لابد من مقارنة معدل العائد المحاسبي بمعدل الفرص البديلة (متوسط معدل الفائدة)، وبما أن معدل العائد على رأس المال المستثمر والذي قدر بـ 51.63%، أكبر من متوسط أسعار الفائدة في السوق والذي قدر بـ 2.5%، يعتبر المشروع مقبول حسب هذه الطريقة، إلا أن هذه الطريقة لا تأخذ في الحسبان بعض الأمور مثل توقيت التدفقات النقدية وتحميل القيمة الزمنية للنقود، وهذا ما يتطلب الاستعانة بأساليب أخرى.

ثالثا: معيار العائد السنوي البسيط.

معيار العائد السنوي البسيط ما هو إلا نسبة صافي الربح إلى قيمة الاستثمارات الأولية، ومن أجل تقييم مردودية المشروع وفق هذا المعيار نستعين بالمعادلة التالية:

$$V = \frac{(NR + r)}{I} \times 100$$

يتم الحصول على معدل العائد الداخلي بقسمة متوسط التدفقات النقدية على الاستثمار المبدئي، وبما أن القرض المقدم بدون فائدة تتحصل على المعادلة التالية:

$$V = \frac{(6196279.5 + 00)}{12000000} \times 100 = 51.63\%$$

للكم على جدوى المشروع وفق هذا المعيار، نقارن بين معدل العائد السنوي البسيط والمقدر بـ 51.63%، مع متوسط معدل الفائدة السائد في السوق والمقدر بـ 2.5%، ومنه المشروع مقبول حسب هذه الطريقة.

المطلب الثاني: معايير التقييم المعدلة بالوقت (مخصومة).

تأخذ هذه المعايير الزمن بعين الاعتبار، أي تركز على القيمة الزمنية للنقود عند التقييم، ويعتمد هذا النوع من الأساليب على معدل الخصم ويعتبر أن كل وحدة نقدية حالية ليس لها نفس القيمة في المستقبل.

أولا: معيار صافي القيمة الحالية.

يتم حساب صافي القيمة الحالية عن طريق خصم التدفقات النقدية الداخلة والخارجة بمعدل خصم يتم تحديده وفق مجموعة من العوامل أهمها:

1- العوامل الذاتية: تتعلق بمدى ثراء المستثمر، بحيث يكون معدل الخصم منخفضا في المؤسسات التي يكون فيها فائض مالي لأنها في هذه الحالة تقبل أن تنتظر لتتحصل على إيرادات إضافية، وبما أن مشروع التوسعة المراد تقييمه يتميز برأس مال منخفض نسبيا سيكون معدل الخصم مرتفعا.

2- العوامل الموضوعية: تشمل ثلاث عناصر أساسية:

أ. معدل التوظيف بدون خطر: في أغلب الأحيان يكون هو معدل الفائدة في البنوك والذي يقدر بـ 2.5%، وهو ما يعتبر أحياناً الحد الأدنى الذي يؤخذ كمعدل خصم، وذلك لأن المستثمر لا يقبل بعائد أقل من العائد الذي يحققه من خلال توظيفه لأمواله بدون خطر.

ب. مكافئة الخطر المرتبطة بالمشروع: نفترض أن التدفقات المتوقعة أكيدة ثم نقوم بخصمها، وبذلك فإننا نإهمال الخطر المرتبط بعوائد الاستثمار قد يطرح إشكالا في التقييم الصحيح لمختلف الفرص الاستثمارية، وهو ما يتطلب إضافة ما يسمى بمكافئة الخطر لمعدل الخصم حتى يكون التقييم سليماً، إذ يقدر معدل الخطر في مشروع التوسعة بـ 3.5%.

ج. مكافئة المردودية المرتبطة بقطاع نشاط المشروع: إذا كان المشروع الاستثماري مستغل في قطاع يتميز بمردوديته العالية وازدهاره فإن معدل الخصم يكون أكبر من معدل توظيف الأموال بدون خطر، فإذا كان معدل العائد الإجمالي في هذا القطاع 16%، ومعدل توظيف الأموال بدون خطر 9%، فإن الحد الأدنى لمعدل الخصم سيكون 16%.

وبما أن مكافئة لهذا المشروع تقدر بـ 7%، ومعدل توظيف الأموال بدون خطر ومكافئة المردودية 6%، فإن الحد الأدنى لمعدل الخصم سيكون 7%¹.

ويتم حساب صافي القيمة الحالية وفق العلاقة التالية:

$$VAN = VAR - VAD$$

$$VAN = \sum_{t=1}^n CF_t (1 + i)^{-t} + C_T(1+i)^{-n} - \sum_{s=1}^m D_s (1 + i)^{-s}$$

وللحصول على التدفقات النقدية الصافية الداخلة أعددنا الجدول التالي:

¹ معراج هواري وآخرون، القرار الاستثماري في ظل عدم التأكد والأزمة المالية، مرجع سبق ذكره، ص 110.

الجدول رقم (03-17): يمثل التدفقات النقدية الصافية الداخلة VAR .

السنوات	معدل الخصم 7%	التدفق النقدي السنوي	VAR
1	0.9345	(1196025)	(1117685.36)
2	0.8734	792055.3	691781.09
3	0.8162	2741424.6	2237550.75
4	0.7628	4604264.4	3512132.88
5	0.7129	5427496.6	3869262.32
6	0.6663	6952204.3	4632453.61
7	0.6227	8212990	5114228.87
8	0.5820	9137262	5317886.48
9	0.5439	9644443.9	5245613.03
10	0.5083	9645095.9	4902602.24
11	0.4750	9857653	4682385.17
12	0.4440	8536489	39702010.11
			78790221.19

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتقادا على معلومات سابقة.

وللحصول على التدفقات النقدية الصافية الداخلة أعدنا الجدول التالي:

الجدول رقم (03-18): يمثل التدفقات النقدية الخارجة VAD .

VAD	تكلفة الاستثمار	معدل الخصم	السنوات
4800000	4800000	1	0
641610	900000	0.7129	5
599670	900000	0.6663	6
560430	900000	0.6227	7
523800	900000	0.5820	8
489510	900000	0.5439	9
457470	900000	0.5083	10
427500	900000	0.4750	11
399600	900000	0.4440	12
8899590			

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على معلومات سابقة.

ومن خلال الجداول السابقة سيتم حساب صافي القيمة الحالية:

$$VAN = VAR - VAD$$

$$VAN = 78790221.19 - 8899590 = 69890631.19$$

بما أن صافي القيمة الحالية موجب، وهذا يعني أن التدفقات النقدية تغطي النفقات الاستثمارية، لذا يعتبر المشروع مقبول اقتصاديا ($VAN > 0$).

ثانيا: معيار معدل العائد الداخلي.

يشير هذا المعيار إلى البحث عن المعدل الذي تتساوى عنده التدفقات النقدية الداخلة والخارجة،

ويحسب بالمعادلة التالية:

$$TRI = k_2 + (k_1 - k_2) \times \frac{VAN_2}{VAN_2 - VAN_1}$$

ولحساب معدل العائد الداخلي أعدنا الجدول التالي:

الجدول رقم (03-19): يمثل حساب معدل العائد الداخلي.

VAR ₁		VAR ₂		CF _t	السنوات
VA ₁	K ₁ (12%)	VA ₂	K ₂ (8%)		
(1030973.55)	0.8620	(1107399.54)	0.9259	(1196025)	1
588576.29	0.7431	679029.008	0.8573	792055.3	2
1756156.59	0.6406	2176142.84	0.7938	2741424.6	3
2542474.80	0.5522	3384134.33	0.7350	4604264.4	4
2584031.13	0.4761	3693411.43	0.6805	5427496.6	5
2853184.64	0.4104	4380583.92	0.6301	6952204.3	6
2905755.86	0.3538	4791458.36	0.5834	8212990	7
2786864.91	0.3050	4935948.93	0.5402	9137262	8
2535524.30	0.2629	4824150.83	0.5002	9644443.9	9
2185578.73	0.2266	4466643.91	0.4631	9645095.9	10
1926185.39	0.1954	4226961.60	0.4288	9857653	11
1437544.74	0.1684	3389839.78	0.3971	8536489	12
23070904.37		39840905.39			

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على معلومات سابقة.

$$VAN_1 = VAR_1 - VAD$$

$$VAN_1 = 23070904.37 - 8899590 = 14171314.37$$

$$VAN_2 = VAR_2 - VAD$$

$$VAN_2 = 39840905.39 - 8899590 = 30941315.39$$

ومنه العائد الداخلي يساوي:

$$TRI = 0.08 + (0.12 - 0.08) \times \left(\frac{30941315.39}{30941315.39 - 14171314.37} \right)$$

$$TRI = 0.119 = \boxed{15.38\%}$$

نلاحظ أن معدل العائد الداخلي الخاص بالمشروع (15.38%) أكبر من المعدل العائد السائد في السوق (2.5%)، وبالتالي المشروع مقبول اقتصادياً، لأنه حقق عائد أكبر من سعر الفائدة.

ثالثاً: دليل الربحية.

هو حاصل قسمة القيمة الحالية الصافية لصافي التدفقات النقدية الداخلة على القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية الخارجة ويحسب وفق العلاقة التالية:

$$IR = \frac{\sum_{t=1}^n CF_t (1+i)^{-t} + cr (1+i)^{-n}}{\sum_{s=1}^m D_s (1+i)^{-s}}$$

يمكن حساب دليل الربحية بالاعتماد على النتائج السابقة:

$$IR = \frac{78790221.19}{8899590} = \boxed{8.85}$$

بما أن دليل الربحية أكبر من الواحد الصحيح يتم قبول المشروع، بحيث أن كل وحدة واحدة يتولد عليها بح بمقدار 7.85 دج.

المطلب الثالث: نتائج دراسة جدوى مشروع التوسعة والتقرير النهائي.

تهدف دراسة جدوى المشاريع وتقييمها إلى التأكد من أن المشروع مقبول من الناحية الاقتصادية، وذلك بالاعتماد على مجموعة من البيانات والمعلومات وتحليلها، إذ يتم قبول المشروع في حالة ما إذا كانت النتائج إيجابية (تحقيق أرباح اقتصادية) ورفضه في حالة ما إذا كانت النتائج سلبية (عدم تحقيق أرباح اقتصادية).

أولاً: نتائج الدراسة التفصيلية للمشروع.

بعد إعداد الدراسة التفصيلية لمشروع التوسعة لإنتاج المشروبات غير الغازية وغير الكحولية توصلنا إلى النتائج التالية:

1- الدراسة البيئية: تعتبر الدراسة البيئية من أهم مراحل دراسة الجدوى التفصيلية للمشروع، ومن خلالها تم التوصل إلى النتائج التالية:

أ. يؤثر المشروع على البيئة بالإيجاب لاستخدامه آلات غير ملوثة للهواء وبالتالي التقليل من الأضرار البيئية؛

ب. عدم مخالفة المشروع للتشريعات والتنظيمات القانونية؛

ج. تأثير البيئة تأثيراً إيجابياً على مشروع التوسعة من خلال توفر مصادر طبيعية واستغلالها في تخفيض التكاليف (مصادر المياه والكهرباء).

2- الدراسة التسويقية: من خلال الدراسة التسويقية تم التوصل إلى النتائج التالية:

أ. تزايد الطلب على المنتج خاصة على مستوى الولاية؛

ب. التنوع في منتجات المشروع لتغير أذواق المستهلكين؛

ج. قبول فكرة التوسع في المشروع بعد توفر المعلومات والبيانات اللازمة لدراسة السوق.

د. القيام بتوسعة المشروع لتزايد الطلب على منتجات مشابهة لمنتج المشروع، وبالتالي سد جزء من الفجوة التسويقية على مستوى الولاية؛

هـ. توافر ميزات تنافسية في المنتج وذلك لتمييزه بسعر منخفض مما يؤدي إلى التوسع في حجم السوق.

3- الدراسة الفنية: تعتبر دراسة الجدوى الفنية مرحلة أساسية لدراسة الجدوى، ومن خلال الدراسة توصلنا إلى ما يلي:

أ. أخذ المؤسسة شكلها النهائي؛

ب. تعتمد الدراسة الفنية على نتائج الدراسة التسويقية في تحديد الوسائل والتقنيات الخاصة لإنتاج المنتج؛

ج. قبول المشروع من الناحية الفنية لتوفر كل المستلزمات.

4- الدراسة الاجتماعية: من خلال الدراسة الاجتماعية تم التوصل إلى النتائج التالية:

أ. ساعد هذا المشروع على توظيف بعض من اليد العاملة؛

ب. تلبية احتياجات المستهلكين؛

ج. استفادة المشروع من اليد العاملة المحلية مما يساعد على تخفيض التكاليف.

د. استفادة المشروع من البنى التحتية، الطرق ومنابع المياه بتكاليف منخفضة.

5- الدراسة المالية: من خلال نتائج الدراسة المالية تم قبول تنفيذ المشروع لتوفر المبالغ اللازمة لتمويله وبتكلفة مقبولة اقتصاديا.

ثانيا: نتائج الدراسة التطبيقية لمشروع التوسعة.

بعد عملية تقييم لربحية المشروع، وباستخدام أهم المعايير وأكثرها شيوعا تم التوصل إلى مجموعة

من النتائج يمكن توضيحها في الجدول التالي:

الجدول رقم (03-20): يمثل تقييم المشروع المقترح.

طريقة التقييم	النتائج	قبول أو رفض المشروع
مدة الاسترداد	4 سنوات و 11 شهر و 6 أيام	مقبول
معدل العائد المحاسبي	$51.63\% > 2.5\%$	مقبول
معدل العائد السنوي البسيط	$51.63\% > 2.5\%$	مقبول
صافي القيمة الحالية	$VAN > 0$	مقبول
معدل العائد الداخلي	$15.38\% > 2.5\%$	مقبول
دليل الربحية	$8.85 > 1$	مقبول

المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على معلومات مستخلصة

تم التوصل إلى مجموعة من النتائج من خلال استخدام طرق وأساليب مختلفة لتقييم المشاريع الاستثمارية حيث:

1. يسترجع المشروع أمواله خلال 4 سنوات و 11 شهر و 6 أيام لتغطية تكاليف المشروع؛
2. تحقيق المشروع نسبة معتبرة من الربحية حيث أن كل وحدة واحدة مستثمرة يتولد عليها ربح بمقدار 7.85 دج؛
3. تحقيق المشروع لعائد مرتفع خلال السنوات الأولى، وبالتالي يعتبر المشروع مربح وذو جدوى اقتصادية؛
4. الوصول إلى قبول مشروع التوسعة من خلال تقييمه باستعمال كافة المعايير، وبالتالي تنفيذ المشروع.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل حاولنا إلقاء نظرة عامة حول الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب "وكالة تيارت" والتعرف على مهامها وأنواع الاستثمارات الممولة من طرفها، ذلك من خلال القيام بدراسة ميدانية واستعراض نموذج لدراسة الجدوى المالية لمشروع مقترح وممول من طرف الوكالة والمتمثل في مشروع لإنتاج العصائر والمشروبات المختلفة بولاية تيارت، حيث أوضحت الدراسة على ضوء المؤشرات الأولية نتائج إيجابية فيما يتعلق بالدراسة البيئية، وأظهرت الدراسة التسويقية تقديرات للطلب والعرض على منتجات المشروع، وبالتالي معرفة الفجوة التسويقية التي يغطيها المشروع، أما الدراسة الفنية فسمحت بتقدير احتياجات المشروع، ومن ناحية أخرى أظهرت الدراسة المالية توفر المبالغ اللازمة لتمويل المشروع.

حيث أظهرت النتائج المتحصل عليها من عملية التقييم باستخدام معايير في ظل الظروف الأكيدة، والتي تتميز بالبساطة والسلامة في تقييم المشاريع، تحقيق المشروع لعائد مرتفع الذي وصل إلى 51.63% مقارنة مع سعر الفائدة في السوق الذي قدر بـ 2.5% وذلك خلال السنوات الأولى التي سيتم تسديد القرض فيها، كما نلاحظ أن ربحية المشروع مرتفعة حيث أن كل وحدة واحدة مستثمرة تحقق ربح بمقدار 7.85 دج، وبالتالي قبول توسعة المشروع لكونه يحقق نتائج مقبولة وعالية.

خاتمة

خاتمة

إن الأهمية التي توليها الحكومات للاستثمار تعد من بين المؤشرات الأساسية التي يقاس بها تقدم الاقتصاد ونموه من خلال زيادة الناتج المحلي هذا ما أدى إلى التفكير في إقامة مشاريع استثمارية مربحة لما لها من أهمية بالغة كونها العمود الفقري لأي تطور اقتصادي ولما تشكله من فرص وحوافز للمؤسسات والأفراد قصد تلبية حاجاتهم وأهدافهم.

ومن هنا تبلورت فكرة دراسة جدوى المشاريع التي نالت اهتماما كبيرا على المستوى النظري والتطبيقي كونها دراسة علمية شاملة ودقيقة، ومنهجية لتقييم المشاريع المقترحة من كافة الجوانب مروراً بعدة مراحل وذلك بعد تحديد فكرة المشروع وأهدافه ثم القيام بالتحليلات والدراسات اللازمة (الدراسة البيئية، التسويقية، الفنية الاجتماعية والمالية) استناداً على طرق وأساليب علمية فعالة ساعدت المستثمر على تقييم البدائل الاستثمارية ومعرفة مدى صلاحية المشروع، وبالتالي تشكيل رؤية موضوعية ومتكاملة عن المشروع الاستثماري قبل تنفيذه لأنها تسمح بالتحديد القبلي لإمكانية قبول المشروع أو رفضه ومواجهة عدم اليقين في المستقبل، وعليه إمكانية المستثمر من اتخاذ قرار استثماري سليم.

وكما ذكرنا سابقاً أن من الأمور الأساسية في دراسة جدوى المشاريع الاستثمارية وتقييمها ودراساتها من كل النواحي لمعرفة إن كان المشروع يستحق الاستثمار فيه والمفاضلة بينه وبين المشاريع الأخرى البديلة وذلك باستخدام معايير التقييم المتكاملة والمختلفة باختلاف ظروف اتخاذ القرار، فمنها طرق التقييم في ظل ظروف عدم التأكد والتي لا تتوفر فيها احتمالات حول التدفقات النقدية المتعلقة بالمشروع والتي تجعل القرار الاستثماري أكثر تعقيداً فهي ترتبط بحالة التفاؤل أو التشاؤم التي يتبناها متخذ القرار، ومنها طرق التقييم في ظل ظروف المخاطرة والتي تتطلب معلومات إحصائية وإقتصادية وتحديد احتمال كل ظرف من الظروف المتوقعة مستقبلاً للتقليل من الخطر ومن حدة تأثيره عند تقييم الفرص البديلة، أما طرق التقييم في ظل ظروف التأكد التام فهي من الطرق الأكثر شيوعاً واستعمالاً في الحياة العملية والتطبيقية من حيث السهولة والفهم والتطبيق، حيث تركز على التعبير عن التغيرات الأساسية على أساس معطيات رياضية ثابتة، كما تعتمد على افتراض إيرادات وتكاليف المشروع المعروفة بدرجة كبيرة من التأكد في المستقبل، وبالتالي يستلزم استخدام كل المعايير اللازمة مع الأخذ بعين الاعتبار تغيرات الظروف المستقبلية وطبيعة المعلومات المتعلقة بالمشروع.

ومن خلال الدراسة التطبيقية لإحدى المشاريع الاستثمارية المراد التوسع فيها قمنا بتقديم نظرة عامة حول مشروع التوسعة لمؤسسة بن هني لإنتاج العصائر والمشروبات غير الغازية وغير الكحولية، والممول من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، تم استعمال معايير التقييم المختلفة في ظل

ظروف التأكد التام وصولاً إلى نتائج مكنت صاحبة المشروع من اتخاذ قرار استثماري رشيد مبني على أسس متينة ومطبقة بطريقة جيدة.

1- الإجابة على الإشكالية: تنص إشكالية البحث على:

ماهي أبرز الطرق والأساليب المتبعة في تقييم المشاريع في ظل ظروف التأكد؟

إن القاسم المشترك بين جميع المشاريع الاستثمارية هو الحرص على عدم فشلها، مما يستلزم تقييمها قبل إعدادها، ونجد في هذا المجال العديد من الطرق والأساليب لتقييم المشاريع، ونشير هنا إلى استخدام طرق التقييم في ظل الظروف الأكيدة، والتي تعتبر أن المعطيات التي تدخل في حسابها معروفة وبدرجة كبيرة من التأكد في المستقبل، كإيرادات المشروع ونفقاته وغير ذلك، وتنقسم معايير التقييم في ظروف التأكد إلى قسمين أحدهما يتجاهل القيمة الزمنية للنقود، والذي ينقسم بدوره إلى كل من فترة الاسترداد، معدل العائد المحاسبي والعائد السنوي البسيط، والقسم الآخر يعتمد على القيمة الزمنية للنقود والذي ينقسم إلى معيار صافي القيمة الحالية، معدل العائد الداخلي ودليل الربحية، لذلك من الضروري على كل مستثمر معرفة الأسس العلمية التي يبنى عليها المشروع الاستثماري الذي يرغب في توظيف أمواله فيه لتجنب الوقوع في مشاريع فاشلة، مع مراعاة الأساليب والوسائل المستعملة عند إقامة مشروع جديد أو التوسع في مشروع قائم.

2- إختبار صحة الفرضيات:

انطلاقاً من المعالجة التي اعتمدت على نتائج الدراسة النظرية والتطبيقية، عند اختبار الفرضيات، تم التوصل إلى ما يلي:

● الفرضية الأولى: والتي تنص على أن "دراسة الجدوى عبارة عن سلسلة مترابطة من الدراسات المتكاملة فيما بينها، والتي تعتمد على مجموعة من المعايير والأسس العلمية للوصول إلى القرار الاستثماري الرشيد"، هذه الفرضية أثبتت صحتها من خلال هذا البحث، حيث لا يمكن أن تركز دراسة الجدوى على الدراسة التسويقية أو الفنية وحدها فقط، وإنما تتربط كل الدراسات وتتكامل مع بعضها البعض (الدراسة البيئية، التسويقية، الفنية، الاجتماعية والمالية)، إذ أن نتائج أي مرحلة من الدراسة هي مدخلات للدراسة التي تليها، وأي خطأ أو إنحراف في مرحلة ما سيؤدي حتماً إلى أخطاء في المراحل التالية، حيث تقوم هذه الدراسات على افتراضات معينة وأهداف محددة تؤدي إلى اتخاذ

القرار النهائي، وذلك اعتمادا على مجموعة من المعايير والأسس العلمية تكون ذات فعالية تسمح باختيار المشروع المناسب وتجنب اختيار المشاريع الفاشلة.

● **الفرضية الثانية:** والتي تنص على "عدم اختلاف المعايير التي يعتمد عليها في تقييم الربحية التجارية للمشروع الاستثماري مهما كانت الظروف"، هذه الفرضية خاطئة لأن هذه المعايير ترتبط ارتباطا مباشرا ووثيقا بظروف التقييم، كما أنها مختلفة كل الاختلاف، فمنها ما يستعمل في حالة التأكد التام أين تكون المعلومات متوفرة ومتاحة بسهولة، ومنها ما يستعمل في ظروف المخاطرة أين تكون حصول الأحداث المتوقع مرفوقة باحتمالات محددة لحدوثها، في حين يوجد أيضا معايير أخرى تستعمل في الحالات التي يسودها عدم التأكد النهائي من نتائج الاستثمار وظروف التقييم، حيث تكون الطبيعة الشخصية والنفسية للمستثمر بين متفائل ومتشائم في الحكم في اتخاذ القرار بالاستثمار من عدمه.

● **الفرضية الثالثة:** والتي تنص على أن "عملية التقييم المالي تعتبر أساس قبول أو رفض التوسع في المشروع الاستثماري"، هذه الفرضية خاطئة، لأن عملية التقييم المالي لا تعتبر العملية الوحيدة كأساس لقبول أو رفض المشروع الاستثماري، فهناك تقييم اقتصادي واجتماعي يعكس وجهة نظر المجتمع ككل، والذي يهدف أساسا إلى قياس مدى المساهمة الفعلية للمشروع في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، وتحقيق أقصى حجم من الرفاهية الاقتصادية، فإجراء التقييم المالي وحده للمشروع الاستثماري لا يعطي الصورة الحقيقية عن ربحية المشروع، لذلك ينبغي التأكيد على ضرورة إجراء التقييم الاقتصادي (البيئي، التسويقي، الفني، الإجتماعي والمالي) مع التأكيد أكثر على ضرورة إجراء بالشكل الملائم وبأسس علمية سليمة حتى يكون التقييم فعال.

3- نتائج البحث:

من خلال دراستنا لمختلف العناصر الواردة في هذا البحث تم التوصل إلى إستخلاص النتائج

التالية:

● يعتبر الاستثمار أحد الدعائم الأساسية التي يتركز عليها اقتصاد أي دولة من أجل دفع عجلة التنمية وتحقيق الرفاهية الاقتصادية، كما هو تخصيص وتشغيل موارد آنية متاحة بغرض تحقيق فوائد مستقبلية مع تقليل المخاطر الاستثمارية؛

● يهدف الاستثمار إلى تحقيق النفع العام في المشاريع العامة والنفع الخاص في المشاريع الخاصة؛

خاتمة

- المشروع الاستثماري عبارة عن مجموعة كاملة من النشاطات المتمثلة في دمج ومزج عناصر الإنتاج بهدف إنتاج سلعة تطرح في السوق لإشباع الحاجات الخاصة والعامة مقابل تحصيل منافع نقدية خلال مدة زمنية معينة (العمر الافتراضي للمشروع)؛
- إن نجاح المشروع الاستثماري يتوقف على مدى سلامة القرار الاستثماري الذي اتخذ في بداية حياة المشروع؛
- تعرف دراسة جدوى المشاريع على أنها منهجية علمية فعالة تساعد المستثمر على اتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة باستخدام أساليب رياضية لمعرفة مدى نجاح المشروع الاستثماري؛
- تعد دراسة جدوى المشاريع مستند يثبت ويحدد ربحية المؤسسة وجدارتها من أجل تحقيق أرباح وعوائد، وتساعد أصحاب رأس المال على اتخاذ القرار المناسب بشأن الاستثمار بقدر يتناسب مع قدراتهم المالية وفي ظل مستوى أقل من المخاطر؛
- إنجاز دراسة جدوى المشاريع يتوقف على مدى توفر كافة البيانات والمعلومات المطلوبة في الدراسات البيئية، التسويقية، الفنية، الاجتماعية والمالية؛
- تعتبر نتائج الدراسة البيئية عاملاً حاسماً في تنفيذ المشروع من عدمه لاهتمامها بتحديد الآثار التي تنعكس إما سلباً أو إيجاباً على المحيط وعلى المشروع وبالتالي هناك علاقة تأثير تبادلية بين البيئة والمشروع؛
- تهتم الدراسة التسويقية بدراسة مدى إمكانية قبول المستهلكين للسلعة أو الخدمة كما تدرس مختلف العوامل المؤثرة على الطلب والعرض مع تحديد الفجوة السوقية؛
- تتطلب الدراسة الفنية دراسة مختلف العناصر المتعلقة بإنشاء المشروع في شكل هندسي مع تحديد قدرة وطريقة الإنتاج وتكاليفه؛
- لدراسة الجدوى الاجتماعية أهمية كبيرة نظراً لاهتمامها بمعرفة العلاقة المتبادلة بين المشروع الاستثماري والمجتمع؛
- يتم إعداد الدراسة المالية في شكل قوائم تحدد احتياجات المشروع من بيانات فنية وسوقية وتستعمل في تحديد درجة تحقيق المشروع للمستوى المقبول من الربحية؛
- تأتي عملية التقييم بعد توفير التمويل اللازم للمشروع ومن ثم يتم قبوله أو رفضه باستخدام معايير مختلفة حسب اختلاف ظروف اتخاذ القرار (ظروف التأكد التام، ظروف عدم التأكد وظروف المخاطرة)؛

خاتمة

- تعتبر معايير تقييم المشاريع الاستثمارية في ظل ظروف التأكد التام من المعايير الأكثر شيوعاً واستخداماً في الحياة العملية والتطبيقية لسهولة فهمها وتطبيقها ليستطيع المستثمر فيها تحديد نتائج كل بديل من البدائل المتوفرة بشكل مؤكد لتوفر البيانات والمعلومات اللازمة؛
- تساعد دراسة الجدوى المالية في تحديد المدة اللازمة لتغطية تكلفة الاستثمار؛
- إقامة الدولة للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب يهدف إلى التنمية والقضاء على البطالة حيث تقوم بتمويل المشاريع وهيئة المناخ الملائم لها بمنحها تسهيلات مختلفة ودعمها ومرافقتها، هذه الأخيرة تعود بالنفع على المجتمع والاقتصاد؛
- عدم مخالفة مشروع التوسعة للتشريعات والتنظيمات القانونية؛
- سد مشروع التوسعة لجزء من الفجوة التسويقية على مستوى ولاية تيارت؛
- قبول التوسع في المشروع من الناحية الفنية لتوفر كل البيانات اللازمة من الدراسة التسويقية؛
- تشغيل المشروع لنسبة من اليد العاملة؛
- الأساليب والطرق المستعملة في تقييم مشروع التوسعة سواء كانت تهتم بالقيمة الزمنية للنقود أو لا تهتم بالقيمة الزمنية للنقود أوضحت أن المشروع يحقق ربحية جيدة مبدئياً تعمل على زيادة الإيرادات وتخفيض التكاليف.

4- الإقتراحات والتوصيات:

- تأسيساً على ما تم التوصل إليه من نتائج سألغة الذكر، يمكن عرض جملة من التوصيات على النحو التالي:
- ضرورة توفير دليل يساعد المستثمر اتباع الدراسات الواجب القيام بها على المشروع قبل تنفيذه؛
 - ضرورة تطوير الأساليب المتعلقة برصد المعلومة وتطبيقها خاصة منها المستقبلية؛
 - إلزامية تقديم نتائج الدراسات إلى وكالة ترقية الاستثمار بدورها تصدر قرارات إما قيام المشروع أو رفضه؛
 - توفير مناخ استثماري ملائم يقدم ضمانات للمستثمرين في حالة عدم الاستقرار السياسي في الدولة؛
 - الابتعاد على الفرص الاستثمارية التي تحتوي على نسبة كبيرة من المخاطر؛
 - على المؤسسة أن تستخدم معايير التقييم التي تأخذ المتغيرات الاقتصادية بعين الاعتبار والتي تساعد على اختيار البدائل بأقل المخاطر؛
 - إن دراسة الجدوى للمشروعات الجديدة أو التوسعة ليست مبرراً كافياً لنجاح المشاريع الاستثمارية، إذ ما لم يحظ المشروع بالمراقبة والمتابعة والسهرة على تسييره بطريقة ملائمة أثناء مختلف مراحل حياته؛

خاتمة

- إعطاء أهمية لدراسة الجدوى والإستعانة بها في إنجاز المشاريع لتجنب الفشل؛
 - ضرورة توفير قوانين وتشريعات محفزة للإستثمار لا المعرقله له مما لها من توفر المرونة في مصادر التمويل؛
 - على أصحاب المشروع إبداء العناية والاهتمام الشديد بدراسة الجدوى وذلك لأسباب الأخطار التي تتعرض لها المشاريع؛
 - إقامة معارض تسمح للمستثمرين بعرض منتجاتهم في مختلف الولايات؛
 - على المستثمرين إقامة دراسة الجدوى للمشروع وتقييمه لتفادي الوقوع في مشاريع غير مربحة؛
 - تكوين المستثمرين الجدد من خلال ندوات ولقاءات على مستوى الولاية.
- 5- آفاق البحث:**

تم الاشارة في هذا البحث الواسع والمتواضع إلى مجموعة من الجوانب التي مست المشاريع الاستثمارية والطرق التي يتم من خلالها تقييمها ودراسة جدواها، وبعد كل الجهد المبذول، يبقى أملنا في أن يتدارك ذلك بتفادي الوقوع في أخطاء مرتكبة سابقا من خلال السعي لإقامة مشاريع استثمارية منشأة على أسس وقواعد علمية ودراسات دقيقة وافية بإمكانها أن تساعد في تحقيق التنمية الإقتصادية المنشودة وتضمن الرفاهية ومستوى المعيشة الأحسن للمجتمع، هذا ما سيجعلها مواضيع يتم البحث فيها مستقبلا، لذا سنقترح مجموعة من البحوث لدراستها على النحو التالي:

- دراسة جدوى المشاريع الاستثمارية أداة لترشيد الانفاق الاستثماري العام؛
- استخدام الأساليب الكمية في عملية المفاضلة بين المشاريع الاستثمارية في حالة التأكد التام؛
- واقع دراسة جدوى المشاريع في الجزائر؛
- الطرق المستعملة لدعم روح المقاولاتية لدى الشباب.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية.

I. الكتب:

- 1- أحمد عبد السميع علام، دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية وتقييم المشروعات، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2008.
- 2- أمين السيد أحمد لطفي، دراسة جدوى المشروعات الاستثمارية، الدار الجامعة، الإسكندرية، مصر، بدون طبعة، 2006.
- 3- براق محمد، غربي حمزة، مدخل إلى السياسة المالية للمؤسسة، دار الكتب والوثائق القومية، الجزائر، الطبعة الأولى، 2014.
- 4- جلال إبراهيم العبد، الأساليب الكمية في إتخاذ القرارات الإدارية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، بدون طبعة، 2004.
- 5- جليل كاظم مدلول العارضي، الإدارة المالية المتقدمة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2013.
- 6- جمال الدين محمد برقوق وآخرون، إدارة الاستثمار، دار مكتبة حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2016.
- 7- جهاد صياح بني هاني وآخرون، بحوث العمليات والأساليب الكمية ، نظرية وتطبيق، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008.
- 8- حسين اليحيى وآخرون، تحليل وتقييم المشاريع، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة، القاهرة، مصر، بدون طبعة، 2008.
- 9- حسين بلعجوز، الجودي صاطوري، تقييم واختيار المشاريع الاستثمارية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون طبعة، 2013.
- 10- حسين بلعجوز، المدخل لنظرية القرار، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون طبعة، 2010.
- 11- حمدي قاسم، أسس إعداد دراسة الجدوى وتقييم المشروعات، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008.
- 12- حمزة محمود الزبيدي، أساسيات الإدارة المالية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006.

قائمة المراجع

- 13- حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2008.
- 14- خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعة، الإسكندرية، مصر، بدون طبعة، 2007.
- 15- دلال صادق الجواد، حميد ناصر الفتال، بحوث العمليات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، بدون طبعة، 2008.
- 16- زغيب مليكة، بوشنقىر ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون طبعة، 2010.
- 17- سمير محمد عبد العزيز، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، بدون طبعة، 1997.
- 18- سهيلة عبد الله سعيد، الجديد في الأساليب الكمية وبحوث العمليات، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.
- 19- سيد سالم عرفة، إدارة المخاطر الاستثمارية، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009.
- 20- شقيري نوري موسى وآخرون، إدارة الاستثمار، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2012.
- 21- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة السابعة، 2010.
- 22- طلال كداوي، تقييم القرارات الاستثمارية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، بدون طبعة، 2008.
- 23- عادل طه فايد، دراسة الجدوى التقويم الحاسبي والإقتصادي للمشروعات، بدون دار نشر، القاهرة، مصر، بدون طبعة، 2011.
- 24- عباس مهدي شيرازي، نظرية المحاسبة، ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت، بدون طبعة، 1990.
- 25- عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل والإدارة المالية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، بدون طبعة، 2002.

قائمة المراجع

- 26- عبد الله حسن مسلم، الإدارة التسويقية الحديثة، دار المعتز للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2015.
- 27- عبد الله حسين جوهر، إدارة المشروعات الاستثمارية، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، بدون طبعة، 2011.
- 28- عبد المطلب عبد الحميد، دراسة الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، بدون طبعة، 2002.
- 29- عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، الإدارة المالية المتقدمة، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، بدون طبعة، 2009.
- 30- عيد أحمد أبو بكر، إدارة أخطار شركات التأمين، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2011.
- 31- فيصل محمود الشواورة، الاستثمار في بورصة الأوراق المالية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008.
- 32- قاسم ناجي حمدي، أسس إعداد دراسات الجدوى وتقييم المشروعات، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008.
- 33- كاظم جاسم العيساوي، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، بدون طبعة، 2005.
- 34- مبارك لسلس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون طبعة، 2004.
- 35- محفوظ جودة وآخرون، تحليل وتقييم المشاريع، الشركة العربية المتحدة للتسويق، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية، 2010.
- 36- محمد أحمد طراونة، سليمان خالد عبيدات، مقدمة في بحوث العمليات، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009.
- 37- محمد سعيد عبد الهادي، الإدارة المالية (الاستثمار والتمويل، التحليل المالي والأسواق المالية الدولية)، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، الطبعة الأولى، 2007.
- 38- محمد سمير الصبان وآخرون، القياس والتحليل المحاسبي، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، بدون طبعة، 2013.

قائمة المراجع

- 39- محمد صالح الحناوي وآخرون، أساسيات الإدارة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، بدون طبعة، 2001.
- 40- محمد صالح الحناوي، محمد توفيق الماضي، بحوث العمليات في تخطيط ومراقبة الإنتاج، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، بدون طبعة، 2000.
- 41- محمد صالح الحناوي، مذكرات في دراسات جدوى المشروع، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، بدون طبعة، 1992.
- 42- محمد عبد الواحد سعيد، دراسات جدوى المشروعات الاستثمارية، بدون دار نشر، عمان، الأردن، بدون طبعة، 2010.
- 43- محمد قاسم خصاونة، أساسيات الإدارة المالية، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2011.
- 44- محمد محمود العجلوني، سعيد سامي الحلاق، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، بدون طبعة، 2010.
- 45- محمد مفيد القوصي، الرياضيات الإدارية، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2015.
- 46- محمد منصور أبو جليل وآخرون، التسويق في المنشآت الصغيرة، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2014.
- 47- محمود الفياض، عيسى قداد، بحوث العمليات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، بدون طبعة، 2007.
- 48- مصطفى أحمد عبد الرحمان المصري، إدارة التسويق، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، بدون طبعة، 2015.
- 49- معراج هوارى وآخرون، القرار الاستثماري في ظل عدم التأكد والأزمة المالية، دار كنوز المعرفة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2013.
- 50- منصورى الزين، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، دار اليازية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2013.
- 51- منعم زمزير الدوسمي، بحوث العمليات مدخل علمي لاتخاذ القرارات، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009.

قائمة المراجع

- 52- موفق عدنان عبد الجبار الحميري، أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة، مؤسسة الوراقة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.
- 53- نبيل عبد السلام شاكر، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الجديدة، الدار الجامعة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، بدون طبعة، 2006.
- 54- نعيم نمر داوود، التحليل المالي (دراسة نظرية وتطبيقية)، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2012.
- 55- يحيى عبد الغني أبو الفتوح، أسس وإجراءات دراسة جدوى المشروعات، الشنهاي للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، بدون طبعة، 1999.
- 56- يحيى عبد الغني أبو الفتوح، دراسة جدوى المشروعات (البيئية، الفنية، التسويقية)، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، بدون طبعة، 2003.

II. الأطروحات والمذكرات الجامعية:

- 57- زحوفي نورالدين، فعالية دراسة الجدوى الاقتصادية والمالية في اختيار وتقييم المشاريع الاستثمارية، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص الإدارة المالية للمؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، غير منشورة)، الجزائر، 2013-2014.
- 58- مهري عبد المالك، دراسة الجدوى المالية للمشروعات الاستثمارية ومساهمتها في إتخاذ القرار الاستثماري، (مذكرة مكملة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة وتسيير المشروع، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تبسة، غير منشورة)، الجزائر، 2012-2013.
- 59- وارزقي ميلود، تقييم حصيلة الاستثمار الاجنبي المباشرة في الدول العربية وتأثيرها بمناخ الاستثمار، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، غير منشورة)، الجزائر، 2013-2014.

III. المؤتمرات والملتقيات:

60- بن يعقوب الطاهر، مهري أمال، تقييم نتائج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من حيث التمويل والانجازات المحققة في إطار النهوض بالمؤسسات المصغرة، أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي، جامعة سطيف 1، الجزائر، يومي 11-12 مارس، 2013.

61- خامرة السعيد، النظام المصرفي اللاربوي وأهميته في التنمية الاقتصادية - دراسة حالة الجزائر، ملتقى دولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاد والمؤسسات، جامعة بسكرة، الجزائر، يومي 21-22 نوفمبر 2006.

IV. المجلات:

62- أوسرر منور، بن حاج جيلالي مغراوة، دلراسة الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، خميس مليانة، الجزائر، العدد السابع، 2007.

63- تمجغدين نور الدين، دراسات الجدوى الاقتصادية بين المتطلبات النظرية والإشكاليات العملية، مجلة الباحث، بدون دار النشر، الجزائر، العدد السابع، 2009-2010.

64- عبد الوهاب محمد الموسوي، دراسة الجدوى الاقتصادية لمشروع مركز تخصصي لطب وجراحة العين، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العراق، العدد الثالث، 2017.

V. الجرائد الرسمية :

65- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 11 سبتمبر 1996، رقم 52.

VI. مواقع الأنترنت:

66- الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية تيارت

<http://www.ansej.org.dz>

67- دلفوف سفيان، "تقييم المشاريع الاستثمارية"، الموقع الرسمي لجامعة سطيف على الخط:

<http://cte.univ-setif.dz/coursenligne/coursdelfoufsofian/chap3.html>

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

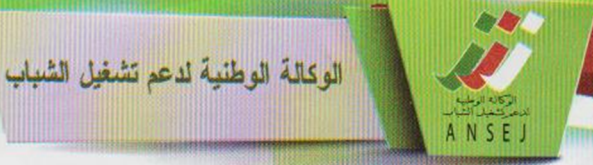
68– Bridie mauel, Serge michailof, guide pratique d'analyse de projet (évaluation et choix des projets d'investissement), economica, Paris, France, S.E, 1995.

69– Gvedj Norbert, finance d'entreprise, les règles du jeu, les éditions d'organisations, France, France,S.E,1997.

70– Jonathan berk, finance d'entreprise, Edition pearson, France, troisième impression, 2014.

الملاحق

الملحق رقم 01: بطاقة تعريفية لوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع تيارت



الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، المسماة باختصار "و د ت ش"، تم إنشائها سنة 1996 و هي هيئة ذات طابع خاص، تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، موضوعة تحت وصاية الوزير المكلف بالتشغيل.

أنشأت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بهدف مرافقة الشباب ذوي المشاريع قصد إحداث أنشطة إنتاجية و خدماتية أو توسيعها وفق مقاربة إقتصادية تهدف إلى خلق الثروة و مناصب عمل .

تضم الوكالة شبكة تتكون من 51 فرع تغطي كل الولايات و كذا العديد من الملحقات المتواجدة على مستوى بعض المناطق.

مهام الوكالة:

- تقديم الاستشارة و مرافقة الشباب ذوي المشاريع في إنشاء النشاطات.
- تزويد الشباب ذوي المشاريع، بكافة المعلومات ذات الطابع الإقتصادي و التقني و التشريعي و التنظيمي المتعلقة بنشاطاتهم.
- تطوير العلاقة مع مختلف شركاء الجهاز (بنوك، مصالح الضرائب، صناديق الضمان الاجتماعي للأجراء ولغير الأجراء...).
- تطوير الشراكة بين القطاعات لتحديد فرص الاستثمار في مختلف القطاعات.
- ضمان تكوين متعلق بالمؤسسة لصالح الشباب ذوي المشاريع.
- تشجيع كل شكل آخر من الأعمال و التدابير الرامية إلى ترقية إحداث الأنشطة و توسيعها.

الأهداف الأساسية :

- تعزيز و دعم إحداث أنشطة إنتاج السلع و الخدمات من طرف الشباب ذوي المشاريع.
- تشجيع أنواع الأعمال و التدابير الرامية إلى ترقية المبادرة المقاوتية.

شروط التأهيل:

- أن يتراوح سن الشاب أو الشباب ما بين 19 و 35 سنة، في الحالات الاستثنائية و عندما يحدث الاستثمار ثلاثة (3) مناصب عمل دائمة على الأقل (بما في ذلك الشباب ذوي المشاريع الشركاء في المقاوله) يمكن رفع سن مسير المقاوله المحدثة إلى 40 سنة كحد أقصى.
- أن يكون أو يكونوا ذوي شهادة أو تأهيل مهني و/ أو لديهم مؤهلات معرفية معترف بها.
- أن يقدموا مساهمة شخصية في شكل أموال خاصة.
- أن لا يكون أو يكونوا شاغلين وظيفه مأجورة عند تقديم إستمارة التسجيل للإستفادة من الإعانة.
- أن يكون مسجلا لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل كبطال طالب عمل.
- أن لا يكون مسجلا على مستوى مركز تكوين أو معهد أو جامعة عند تقديم طلب الإعانة، ما عدا في حالة ما اذا تعلق الامر بتحسين مستوى نشاطه.
- أن لا يكون قد إستفاد من إعانة بعنوان إحداث النشاطات.

المبلغ الأقصى للإستثمار:

يحدد المبلغ الأقصى للإستثمار بـ عشرة ملايين دينار جزائري (10.000.000) دج سواء في مرحلة الانشاء أو التوسيع. القروض الغير مكافأة و المكتملة للمشروع لا تدخل في حساب الحد الأقصى للإستثمار.

التسجيل:

يتم التسجيل في إطار جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من طرف الشباب ذوي المشاريع عن طريق وثيقة واحدة فقط، تسمى "إستمارة التسجيل". تحمل من الموقع الإلكتروني للوكالة « www.ansej.org.dz ». أو من خلال التسجيل عن طريق الموقع الإلكتروني « Promoteur.ansej.org.dz ».

08 شارع لرزقي بن بوزيد العناصر - الجزائر

الهاتف : 021.67.82.35/021.67.82.36

الفاكس: 021.67.56.54/021.67.75.74

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي
الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب



الوكالة الوطنية
لدعم تشغيل الشباب
ANSEJ

صيغ التمويل

للجهاز ثلاثة صيغ للتمويل

- صيغة التمويل الثلاثي.
- صيغة التمويل الثنائي.
- صيغة التمويل الذاتي.

انشاء مؤسسة مصغرة بتمويل الثلاثي:

التركيبة المالية

يتم التمويل الثلاثي بمشاركة كل من الشاب المستثمر، البنك و الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، ويتكون من:

- 1 المساهمة الشخصية للشباب المستثمر،
- 2 قرض غير مكافئ تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب،
- 3 قرض بنكي بنسبة فائدة مخفضة 100 % لكل القطاعات والنشاطات ، يتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح اياها الشباب ذوي المشاريع.

الهيكل المالي للتمويل الثلاثي

المستوى 1

قيمة الاستثمار	القرض بدون فائدة (وكالة اتساج)	المساهمة الشخصية	القرض البنكي
حتى 5.000.000 دج	29 %	01 %	70 %

المستوى 2

قيمة الاستثمار	القرض بدون فائدة (وكالة اتساج)	المساهمة الشخصية	القرض البنكي
من 5.000.001 دج إلى 10.000.000 دج	28 %	02 %	70 %

انشاء مؤسسة مصغرة بتمويل الثنائي:

التركيبة المالية

في صيغة التمويل الثنائي تتشكل التركيبة المالية من:

- 1 المساهمة الشخصية للشباب المستثمر.
- 2 قرض غير مكافئ تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

الهيكل المالي للتمويل الثنائي

المستوى 1

قيمة الاستثمار	القرض بدون فائدة (وكالة اتساج)	المساهمة الشخصية
حتى 5.000.000 دج	29 %	71 %

المستوى 2

قيمة الاستثمار	القرض بدون فائدة (وكالة اتساج)	المساهمة الشخصية
من 5.000.001 دج إلى 10.000.000 دج	28 %	72 %

انشاء مؤسسة مصغرة بتمويل الذاتي:

التركيبة المالية


قيمة الاستثمار	المساهمة الشخصية
حتى 10.000.000 دج	100 %



www.ansej.org.dz

الهاتف : 021.67.82.35/021.67.82.36
الفاكس: 021.67.56.51/021.67.75.74

08 شارع أرزقي بن بوزيد العناصر - الجزائر



مسار إنشاء مؤسسة مصغرة

التحسيس و الإعلام

حصول الشاب على كافة المعلومات الخاصة بالجهاز من مرافقة، تكوين، امتيازات، و فرص الإستثمار، و ذلك عن طريق حضور إحدى التظاهرات التي تنظمها الوكالة بصفة دورية أو عبر الإطلاع على البوابة الرقمية للوكالة أو التقرب المباشر من إحدى فروع و ملحقات الوكالة التي تغطي كافة التراب الوطني.

تكوين فكرة المشروع

إن فكرة المشروع يجب أن تكون نتيجة الدراسة و التقصي الناتج لفرص الإستثمار و كذا توافقها مع مؤهلاتكم (العلمية او المهنية) و قدراتكم على تجسيدها.

التسجيل عبر البوابة الإلكترونية

بعد تعيين المشروع المراد إنشائه و كذا العتاد الواجب إقتنائه، يمكن للشباب الدخول إلى الموقع الإلكتروني للوكالة قصد مباشرة عملية التسجيل الإلكتروني عبر إدراج كافة البيانات المتعلقة بشخصه، شركائه إن وجدوا و مؤسسته.

دراسة المشروع و مخطط الأعمال

بعد إتمام مرحلة التسجيل تبدأ مرحلة التعمق في دراسة المشروع و عملية انجاز مخطط الاعمال بعد دعوتكم من طرف الوكالة، بمعية الإطار المكلف بمرافقة مشروعكم من خلال جمع كل المعلومات اللازمة فيما يخص:

- العتاد المراد إقتنائه.
- مقر النشاط و لا سيما محيط المؤسسة المصغرة المراد انشاؤها.
- دراسة السوق.
- اختيار التقنيات.
- الموارد البشرية.
- الدراسة المالية.

تقديم المشروع امام لجنة انتقاء و اعتماد و تمويل المشاريع

خلال هذه المرحلة تقومون بعرض مشروعكم امام لجنة انتقاء و اعتماد و تمويل المشاريع، لدراسته و الفصل فيه سواء بالقبول او التأجيل او الرفض المطلق.

- . حالة القبول: ايداع ملفكم الاداري و المالي.
- . حالة التأجيل : عليكم برفع التحفظات الموضوعة من طرف اللجنة من اجل اعادة عرض المشروع مرة اخرى امام اللجنة.
- . حالة الرفض: يمكنكم تقديم طعن لدى الملحقة في غضون 15 يوما بعد الحصول على قرار رفض اللجنة.

الموافقة البنكية و الانشاء القانوني للمؤسسة المصغرة

1. يودع ملفكم لدى البنك فيما يخص التمويل الثلاثي من طرف ممثل الوكالة للحصول على الموافقة البنكية.
2. بعد الحصول على الموافقة البنكية، انتم ملزمون بالقيام بالإنشاء القانوني لمؤسستكم المصغرة.

تكوين الشاب المستثمر

قبل تمويل مشروعكم، يجب عليكم اتباع تكوين فيما يخص تقنيات تسبير المؤسسة المصغرة، الذي تتكفل به الوكالة داخليا عن طريق مكوثيها.

تمويل المشروع

بعد الانشاء القانوني للمؤسسة المصغرة و اتمام الاجراءات تقوم الوكالة بتمويل مشروعكم.

انجاز المشروع و الدخول في مرحلة الاستغلال

بعد تمويل المشروع من طرف الوكالة و اتباع كل الاجراءات المعمول بها بخصوص هذه المرحلة، يجب عليكم الحصول على العتاد و تركيبه لمباشرة النشاط.

الامر الذي كنت تنتظره قد تجسد، انت الان صاحب مؤسسة مصغرة

www.ansej.org.dz

الملحق رقم 04: مرحلة توسيع قدرات الإنتاجية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي
الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

مرحلة توسيع القدرات الإنتاجية

ANSEJ

تفصّل مرحلة توسيع القدرات الإنتاجية المؤسسات التي تم تمويلها والتي تطمح بعد انقضاء فترة الاعفاء الضريبي إلى توسيع نشاطها من خلال اقتناء تجهيزات جديدة من أجل تلبية الطلب الزائد للمنتجات أو الخدمات التي تقدمها المؤسسات المصغرة، أو لإقتناء أجهزة بإمكانها تحسين نوعية خدماتها للاستجابة لمتطلبات السوق.

شروط الاستفادة من مرحلة التوسيع:

- استيفاء فترة الامتيازات الجبائية المتعلقة بمرحلة الإنشاء؛
- تسديد نسبة 70% من القرض البنكي و نسبة 50% من القرض بدون فائدة ANSEJ في حالة التمويل الثلاثي؛
- تسديد نسبة 100% من القرض بدون فائدة ANSEJ في حالة التمويل الثنائي؛
- تسديد كامل للقرض البنكي و القرض بدون فائدة ANSEJ في حالة تغيير البنك أو صيغة التمويل من الثلاثي إلى الثنائي أو التمويل الذاتي؛
- التسديد في الأجل المحددة للقرض البنكي و القرض بدون فائدة ANSEJ؛ في الحالات التي تجاوز فيها التسديد النسب المطلوبة أعلاه؛
- تقديم الحصائل السنوية الثلاثة الأخيرة بنتائج إيجابية. (الحصائل السلبية المتعلقة بالاستثمار الاضافي مقبولة)؛
- توفر كامل التجهيزات الأساسية المكتتاة في مرحلة الإنشاء؛

يمكن للمستثمر الذي تم تمويل مشروعه بصيغة التمويل الثنائي أو الثلاثي توسيع نشاطه بصيغة التمويل الذاتي.

- تخضع مرحلة التوسيع لنفس قواعد مرحلة الإنشاء؛
- الامتيازات الخاصة بمرحلة التوسيع هي نفسها الممنوحة عند مرحلة الإنشاء؛
- الامتيازات الجبائية الممنوحة في هذه المرحلة تتعلق فقط بالاستثمارات الجديدة لمرحلة التوسيع. تحدد الحصة النسبية بالمقارنة مع المساهمات الاجمالية.

ملاحظة:
يبلغ الحد الأقصى للاستثمار عشرة ملايين دينار جزائري (10.000.000)،
القرض الذي تمنحه وكالة أنساج هو عبارة عن قرض بدون فائدة؛
القرض الذي يمنحه البنك هو عبارة عن قرض منخفض بنسبة 100%،
يمكن لأصحاب المشروع في هذه المرحلة اختيار أحد أنواع التمويل (الثلاثي، الثنائي أو التمويل الذاتي).

ملاحظة:
إن مرافقة وكالة أنساج وكذا الإعانات و الامتيازات الممنوحة من طرف الجهاز تساهم في إنجاح مشاريعكم. و عليه، ينبغي عليكم بذل الجهود الضرورية لتطوير قدراتكم المقاولانية.

www.ansej.org.dz

08 شارع بوزوا من بوزيد فاماس - الجزائر
الهاتف: 021.67.82.35/021.67.82.36
الفكس: 021.67.75.74

SARL GMNI EQUIPEMENTS

Societe D' Importation , Montage & Rvente
Des Machine Industriels

Adresse: Zone D'activite Oued el kerna lots N° 01 BalBP N° 67

Mobile : 05 50 36 29 68 / 05 50 49 54 73

NIS: 00016570158046

RCN° 09/ B/1002891-16/00 NIF : 000916100289142 ART : 16570283831

Oued el kerna le 09/02/2014

FACTURE PROFORMA
N° 18 / 2014

NOM OU R .SOCIAL: BEN HENNI FATIMA
ADRESSE : TIARET
TEL : Fax :
Mobile : 07 98 63 61 32

REF	Désignation	Qté	Prix UN HT	Montant HT
ZNRAJ	Remplisseuse Automatique pour jus avec : Laveuse de bouteille Remplisseuse Bouchonneuse	1	4 200 000,00	4 200 000,00
ZNFA	Fardeuse Automatique avec soudeuse	1	989 000,00	989 000,00
ZNDJE	Dateur jet d'encre	1	950 000,00	950 000,00
ZNMI1000	Melangeur agitateur en INOX Volume : 1000 L	1	550 000,00	550 000,00
TOTAL HT				6 689 000,00
TVA 17 %				1 137 130,00
TOTAL TTC				7 826 130,00

Validité du l'offre : 03 mois à partir de cette Date

Service Commercial

SARL G.M.N.I équipements

Zone d'activite Oued El-Kerna

Lot N°65 local N°01, Bab el Al Oued

Tel: 0770 40 33 19

R.C. N°: 16/00-1002891 B.00



AROMES D'ALGERIE

Z.I. DE OUED SMAR, 66 ROUTE DE MEFTAH - BP 83 ALGERIE -

Tél. : 023 93 94 97 - 023 93 94 99 / Fax : 023 93 95 02

CLIENT : ETS BENHENNI FATIMA
 ADRESSE LOT ZAAROURA 400 LGTS N° 405 A/C TIARET
 Tél : 0560 12 51 40
 RC N° : 13A2154669-14/00
 N° ARTICLE : 1416102990
 NIS : N° 29861401273430
 COMPTE BANCAIRE GULF BANK R.I.B N° : 03200207022493120897

BON DE COMMANDE N° 3 / 2015

Qte (kg)	Désignation	P . Unitaire H.T	Montant
2100	Compound Orange	250,00	525000,00
2100	Compound Cocktail	260,00	546000,00
Remise de			/
HT			1071000,00
TVA 17 %			182070,00
Total TTC			1253070,00

بن هني فاطمة
 إنتاج المياه المعدنية و التبريد
 مستقلة غير حكومية
 س ت: 173 2154669 تيارت

الملحق رقم 07: مكونات إنتاج 1000 لتر من منتج عصير البرتقال



Z.I D'OUED SMAR - 66, ROUTE DE MEFTAH - B.P 83 - ALGERIE

Tel : +213 23 93 94 97/94 99 Fax : +213 23 93 95 02

Préparation de 1000 L boisson fruité ORANGE:

- Sucre : 110kg ✓
- Acide citrique SIN 330 = 0.670kg $\times = 670 \text{ grs.}$
- Compound ORANGE = 40 kg ✓
- Cellule d'orange = 20 Kg ✓
- Complétez avec de l'eau traitée pour atteindre 1000 litre du boisson finie

Epaississant = 02 kg

ETS BENHENNI FATIMA (JUS ALIA)
LOT ZAAROURA 400 LGTS N° 405 A/C TIARET
Tél : 0560 12 51 40
RC N° : 13A2154669-14/00
N° ARTICLE : 1416102990
NIS : N° 29861401273430
COMPTE BANCAIRE GULF BANK R.I.B N° : 03200207022493120897

Wilaya de Tiaret

Facture n°03

Date : 29/03/2016

Désignation	Quantité	Emballage (bouteille de 33cl)	Prix u	Montant
JUS ALIA	200	12	250	50000
Prix HT				50000
TVA (17%)				0
Total TTC				50000

بن. هنى فاطمة
إنتاج المياه المعدنية المشروبات
المختلفة عبر الجزائر
س ت: 2154669113 تيارت

لجنة الخدمات الاجتماعية
العمال الوالية
م. الواسطي
مسير مطعم

الملحق رقم 09: العلامة التجارية للمنتوج

